www.kassiounpaper.com

867

الاحد 25 حزيران 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

حراك دولي - سوري في جنيف

[05]

الافتتاحية

خطوة أخرى إلى الأمام

شهدت مدينة جنيف، خلال الأيام الماضية، تحركات دولية وسورية واسعة، لتشكيل لجنة الإصلاح الدستوري، والشروع بعملها، وتشير النتائج الأولية إلى تقدم ملموس في هذا السياق، مع تأكيد الأطراف الضامنة، على استمرار السير بالعملية حتى إنجازها الكلي. ولدى الوقوف عند المواقف المختلفة التي ظهرت، تجاه هذا الحراك السياسي والدبلوماسي، ينبغي التأكيد على جملة مسائل:

لم يعد القبول بالمبدأ أمراً كافياً، فتشكيل اللجنة أمر محسوم، وتحصيل حاصل وآتٍ من كل بد، لكن المُلحّ اليوم تجاوز تلك العراقيل، سواء الواقعية أو المفتعلة، والتخلي عن التسويف والمماطلة في الإقلاع بعمل اللجنة من قبل بعض أطراف المعارضة، التي ما زال قسم منها، يعيش أوهام «الممثل الشرعي والوحيد»، كما يبدو من خلال سلوكها، أو من خلال محاولة إيجاد ذرائع للتنصل من المشاركة في العملية، استناداً إلى تطورات عسكرية على الأرض، في ظل العمل الجاري لإنهاء الوجود المسلح في الجنوب، وإذا كانت ثمة علاقة بين هذه وتلك، فإن الموقف يستدعي الإسراع للحاق بعملية تشكيل اللجنة، وليس العكس، أي: اتخاذها ذريعة جديدة للعرقلة.

لا مجال هنا للتحاصص الدولي في تشكيل اللجنة، بين دول تتبنى قائمة النظام، وأخرى تتبنى تشكيل قائمة المعارضة، لأن مهمة الأطراف الدولية كلها بالأصل، تكمن في العمل معاً، على فتح الطريق أمام السوريين للوصول إلى ما هو منشود، وإزالة العراقيل، وحلّ القضايا الخلافية، وإيجاد التوافقات بينهم في حال ظهورها، تماشياً مع روح ومنطوق كل القرارات الدولية المتعلقة بالأزمة السورية. والدستور تعديلاً أو تجديداً، هو شأن سوري، والسوريون هم المقرر الأساسي، على أن يساهم في اللجنة، أوسع طيف ممكن منهم دون استثناء أحد، إلا من يستبعد نفسه، استناداً على ما تنص عليه القرارات الدولية، وباعتباره حقاً مشروعاً حصرياً للشعب السوري.

لقد شكل مسار أستانا حين انطلاقه، اختراقاً جدّياً، وحلاً إبداعياً لتجاوز الجمود الذي أصاب العملية السياسية، وأنجز ما أنجز بالعمل المشترك بين أطراف الترويكا، بغض النظر عن تفاوت الأدوار والغايات، وجاء مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، استكمالاً منطقياً لذاك المسار، فكانت فكرة تشكيل لجنة الإصلاح الدستوري، التي أنهت حجج الأطراف كلها، وأنهت الجدل في الأولويات، خصوصاً بعد مشاركة الأمم المتحدة، وتبني مخرجات المؤتمر من قبل المنظمة الدولية، رغم تردد وتعنت أطراف عديدة، محلية وسورية وإقليمية، واليوم في ظل البدء بالجانب الإجرائي في تشكيل اللجنة، فإن المهمة الملموسة أمام السوريين، ومعيار الجدّية في الموقف من الحل السياسي، وبالتالي معيار الحرص على مستقبل البلاد، ووحدته وسيادته، وحقّ الشعب السوري في التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، هو: اعتباره الإجراء الذي يتكثف فيه كل التراكم الذي حدث في السنوات السابقة باتجاه الحل السياسي المنشود.

شؤون عمالية

ماذا بقي من عمال قطاع الدولة؟

03

ملف «سورية 2018»

سيجبر «الخمس» على العودة لـ 2254

06

شؤون محلية

الكتاب الجامعي والاختباء خلف الأصابع؟

08

شؤون استراتيجية

«الإعلام الحر» يكذب... فمن يملك يحكم

21

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمال لا يصدقون

صدرت عدة تصريحات عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن قيادات نقابية بارزه، تقول تلك التصريحات: أن الحكومة لم تفِ بوعدها للنقابات لجهة تحسين الوضعِ المعيشي للعمال بزيادة أجورهم وتعويضاتهم المختلفة على الأجور بقيمتها الحالية خلافاً للمراسيم السابقة في منح التعويضات، ولكن تلك التصريحات تستدرك، وتقول: إن الحكومة بدأت بزيادة الأجور للعسكريين، وهي في طريقها لزيادة أجور العمال، والقضية هي قضية وقت فقط لا غير.

المُشاهد للّوحة العامة في سير توجهات الحكومة، لا يمكن أن يراهن في تحسين الوضع المعيشي للعمال من خلال الوعود التي تطلقها في المناسبات المختلفة، وخاصة عند حضورها لاجتماعات مجلس الاتحاد العام، حيث تكون الوعود سخية، والكلام الذي يطرح ولا أجمل، ليخرج المرء بانطباع: أن هذه الحكومة فعلاً هي ممثلتهم وحكومتهم «اللزم» التي لا هم لها سوى تأمين كل ما يلزم للعمال من حياة كريمة واستمرارية في دفع عجلة إنتاج المعامل وتطويرها.

لا أيها السادة، كل يوم يزداد وضع العمال المعيشي تراجعاً عن اليوم الذي قبله، وفي المقابل يزداد غنى الأغنياء، ويزداد توحشهم مع توحش السوق وقوانينه، التي يمسكون بخيوطها ويحركونها كما هي مصالحهم التي جوهرها: مركزة الثروة إلى الحدود القصوى، من خلال حصولهم على الحصة الأكبر منها ليبقى للعمال والفقراء بعض الفتات الزائد عن حاجتهم، إن زاد عن حاجتهم شيء ذو قيمه يمكن أن يسد الرمق أو يغني من جوع هذا الواقع الذي أصبح ملموساً ومرئياً ولا يحتاج لتمحيص أو تدقيق للتدليل على الواقع المعيشي الذي وصلت إليه الطبقة العاملة خصوصاً، دون أن يحرك هذا الواقع أصحاب الأمر والنهي من أجل التخفيف عن كاهلهم بإجراءات حقيقية تمكنهم من تأمين الاحتياجات الضرورية لمعيشتهم والوعود التي تطلقها الحكومة ويصدقها فيها البعض، هي كمن يذر الرماد في العيون، لن تقدم للطبقة العاملة ما يغير من واقع معيشتها الذي وصل إلى درجة من التردي لا تَسرّ لا عدواً ولا صديقاً.

الطبقة العاملة السورية ستعلن موقفها وكلمتها في اللحظة التي هي مواتية لها من حيث تنظيم قواها واللحظة السياسية المناسبة وعندها لن تنفع معها الوعود.

الدستور وقانون التنظيم النقابي

أكد الدستور السوري الحالي الذي صدر عام 2012 على العديد من الحقوق للطبقة العاملة، وأكد على استقلالية النقابات، ولكن الدستور لم يقدم الضمانات الكافية لممارسة هذه الحقوق، فما الفائدة من نص الدستور على حرية النقابات إذا كانت الدولة تتدخل في كل أمور النقابات وتتصرف وفقاً للعقلية القديمة، وكأنها جهة وصائية على النقابات، وما يسمح لها ذلك هو قانون التنظيم النقابي نفسه؟

■ ميلاد شوقي

المادة الثامنة الجديدة لم تطبق

الدستور الحالي، نص في المادة العاشرة منه على دور المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات، وعرفها بأنها هيئات تضم مواطنين من أجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أعضائها، وتضمن الدولة استقلالها وممارسة رقابتها الشعبية، ومشاركتها في مختلف القطاعات والمجالس المحددة في القوانين وفقاً للشروط والأوضاع التي يُبينها القانون.

انتخابات غير دستورية

بالرجوع إلى قانون التنظيم النقابي المعمول به حالياً، يتعارض هذا القانون مع الدستور الجديد وخاصة المادة الثامنة منه، التي أكدت على التعددية السياسية، وقطعت الوصاية من أية جهة على مؤسسات الدولة والنقابات. ولكن العقلية القديمة المستندة إلى المادة الثامنة سابقاً ما تزال سارية حتى اليوم، حيث تجري الانتخابات النقابية بطريقة القائمة المغلقة وبتدخل واضح من قبل جهاز الدولة والمؤسسات الحزبية، دون أن يسمح للعمال باختيار ممثليهم بشكل دستوري وقانوني، وتجري الانتخابات فقط لاختيار اللجان النقابية، أما باقي المناصب فيتم اختيار أعضائها وفقاً للانتماءات الحزبية وبما يساير سياسة جهاز الدولة بشكل غير دستوري، ويتعارض مع قانون التنظيم النقابي واتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها سورية، وهو ما أضعف من دورها الأساسي والوحيد في الدفاع عن العمال ومصالحهم، وهو ما انعكس في شعارها نحن والحكومة شركاء!! شركاء في ماذا؟ لا أحد يستطيع أن يجيب عن هذا السؤال.

ووصل تدخل المؤسسات الحزبية في النقابات مؤخراً إلى فرض القرارات الحزبية على النقابيين، وإجبارهم على تقديم استقالاتهم وبشكل يتعارض مع الدستور، فكيف يمكن لحزب ما أن يجبر نقابيين من المفترض أنهم وصلوا عن طريق الانتخاب على تقديم استقالاتهم، وإذا كان هؤلاء النقابيون منتمين إلى هذا الحزب أو ذاك، وعليهم تطبيق قرارات حزبهم فبأي حق يمكن فرض هذه القرارات على المستقلين؟

من يخدم عدم تعديل القانون؟

قانون التنظيم النقابي الصادر عام 1968 صدر بناءً على أحكام قرار القيادة القطرية لحزب البعث، وبات واضحاً أن القانون يعتبر غير دستوري بعد إلغاء المادة الثامنة القديمة، ويجب إصدار قانون جديد يتماشى والدستور الجديد، ويتوافق مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ومن أهم أهداف التنظيم النقابي حسب القانون الحالي التي نص عليها القانون، هو: تحقيق شعارات وأهداف حزب البعث بدلاً عن تحقيق مصالح العمال، وبدون إعطاء أية حرية للعمال في تنظيم شؤونهم وانتخاب ممثليهم بطرق ديمقراطية.

وليس هناك للجان النقابية أية صلاحيات حقيقية في اتخاذ ما يلزم للدفاع عن مصالح أعضائها، بل كل ما تستطيع اللجان النقابية تقديمه هو رفع قضايا العمال للجهات الأعلى منها لاتخاذ ما يلزم، وهو ما يؤدي إلى تسويف ومماطلة لحل قضايا العمال.

كل هذا يؤكد أن قانون التنظيم النقابي بات يحتاج إلى تعديلٍ جذري بما يتماشى مع مصالح العمّال، ويوصل قادة نقابيين يناضلون في سبيل تحقيق مصالح العمال فقط وليست لهم أية امتيازات، وبما يعطي الحرية الكاملة للنقابات ورفع الوصاية عنها، ويقدم الضمانات الكافية لممارسة العمل النقابي بكل ديمقراطية ويستطيع العمال إيصال ممثليهم الحقيقيين إلى النقابات؟ وبذلك فقط تعود ثقة الطبقة العاملة بالنقابات بوصفها خط الدفاع الأساسي عنهم لا مجرد وسيط بينهم وبين أرباب العمل.

قانون التنظيم النقابي بات يحتاج إلى تعديلٍ جذري بما يتماشى مع مصالح العمال ويوصل قادة نقابيين يناضلون في سبيل تحقيق مصالح العمال فقط

ماذا بقي من عمال قطاع الدولة؟

نشرت الصحافة المحلية إحصائيات أعدها المكتب المركزي للإحصاء حول خسائر الاقتصاد السوري من القوى العاملة خلال الحرب، ما يجعل هذه الدراسة المحملة بالأرقام والمعطيات المقلقة، جديرة بالتمعن والتدقيق، ولا سيما ما يتعلق بالقطاع الحكومي.

■ غزل الماغوط

في التفاصيل

جاء في الدراسة: أن «الحرب التي بدأت عام 2011 تسببت بخسارة الاقتصاد لأكثر من 2,9 مليون عامل في القطاعين العام والخاص، وذلك حتى نهاية العام 2016، توزعت بين نحو 2,46 مليون مشتغل في القطاع الخاص، أي: ما يعادل 66,8% من قوته العاملة في العام 2010، وبين نحو 438 ألف مشتغل في القطاع العام، بما نسبته 32,2%».

ويتابع المصدر، أن القطاع الخاص اضطر في كثير من الأحيان إلى تسريح العمال في المنشآت المتضررة، في حين لم تقم الحكومة بتسريح الموظفين لديها، وإنما قامت بتوزيعهم على مؤسساتها في المناطق الآمنة.

أسباب مختلفة

بالطبع لا يمكن أن نغفل المسبب الرئيس لهذا التراجع والمتمثل في ظروف الحرب، وما تسببت به من تهجير الملايين إلى أوروبا ومخيمات اللجوء في دول الجوار، وكذلك الأمر بالنسبة لمن طلبوا للخدمة العسكرية، ومن قتلوا أو فقدوا أو أصيبوا، وخرجوا بالتالي من إحصاء الأيدي العاملة في قطاع الدولة.

لكن الإشارة إلى هذه الفئات المتضررة بشكل أو بآخر بفعل الحرب، لا ينفي حقيقة أن ثمة نزوحاً للعمالة ولا سيما الخبيرة من القطاع الحكومي إلى الخاص، وهو أمر تتحمل الحكومة مسؤوليته بالدرجة الأولى، فمتوسط أجور العاملين في القطاع الخاص يعادل تقريباً ضعف أجور العاملين في قطاع الدولة، وهو ما جعل الآلاف يهجرون قطاع الدولة رغم ما يمنحه من استقرار نسبي كالأجر التقاعدي والتأمين الصحي قاصدين القطاع الخاص بحثاً عن لقمة عيشهم نتيجة التردي المستمر في الوضع المعيشي وعجز الأجور عن تلبية احتياجاتهم.

دور الحكومة

رغم ذلك لا تبدي الحكومة أي تمسك بقطاع الدولة، ورغم أننا مقبلون كما يفترض على مرحلة إعادة الإعمار، إذ لا زيادة في الأجور للحد من توجه العمال للقطاع الخاص، أو هجرتهم إلى الخارج، وما منْ مساعٍ لتعويض النقص الكبير الحاصل في الأيدي العاملة ضمن منشآتها، عبر التوظيف المباشر- بعيداً عن المسابقات التي أثبتت فشلها بفعل الفساد- كما لم تتخذ أية إجراءات حقيقية لإعادة تشغيل المنشآت المتوقفة جزئياً أو كلياً أو إصلاح ما دمر منها.

القطاع الخاص

أما بالنسبة لعمال القطاع الخاص فإن 52,5 % منهم طبقاً لإحصاءات عام 2016 يعملون لحسابهم الشخصي «بواقع 642 ألف مشتغل من أصل 1,22 مليون»، و6,4 % هم أصحاب عمل «بواقع يزيد على 78,2 ألف صاحب عمل» و39,9 % يعملون بأجر «488 ألف مشتغل بأجر» و1,1 % يعملون من دون أجر لدى غيرهم «بواقع يزيد على 13,4 ألف مشتغل من دون أجر».

لا مؤشرات للتعافي

من الجلي، أنّ كلاً من القطاعين الخاص والحكومي قد تضرر للغاية بفعل الحرب، لكن وخلافاً للقطاع الخاص الذي يستند إلى مجهودات فردية ويلقى دعماً من الحكومة، لا يحظى القطاع الحكومي بأي اهتمام، ولا ينال أي دعم حكومي لبناء ما دمرته الحرب، ولا لإعادة دوران عجلة الإنتاج أو إصلاح خطوط الإنتاج المتضررة أو المتهالكة، ويصب ذلك كله ضمن هدف واحد يتجلى في: إبقاء القطاع العام في حالة من الفوضى والخسارة تمهيداً لخصخصته بحجة عجزه عن تحقيق الأرباح.

إضراب الصيادلة والأطباء في محافظة إدلب

■ قاسيون

دخل صيادلة وأطباء محافظة إدلب في إضراب جزئي عن العمل اعتباراً من يوم الخميس 21 حزيران 2018، على مدار الأيام التالية الخميس والجمعة والسبت، من الساعة الحادية عشرة صباحاً وحتى الثانية ظهراً بمعدل ثلاث ساعات يومياً.

وأعلن الصيادلة في بيان لهم: أن الإضراب الجزئي يأتي احتجاجاً على الأوضاع الأمنية المتردية التي تمر بها عموم المنطقة، واحتجاجاً على تعرض الكوادر الطبية إلى عمليات ابتزاز وتشليح على حواجز المسلحين في مدينة إدلب، وقيام المجموعات المسلحة بخطف الصيادلة والأطباء من منازلهم وفي وضح النهار طلباً للفدية. كما طالب البيان بمنع اعتقال الكوادر الطبية والإفراج الفوري عن المعتقلين. وهدد الأطباء والصيادلة بتمديد الإضراب في حال استمرار هذه الممارسات.

هذا وتشهد محافظة إدلب- حسب بيان الصيادلة والأطباء- حالة كبيرة من الفوضى وانعدام الأمن وويلات الحرب، والتي سببت معاناةً ومآسيَ بحق الناس والكوادر الطبية على يد المجموعات المسلحة وأجهزتها الأمنية.

الطبقة العاملة

المغرب - الإذاعة والتلفزيون

تظاهر يوم 19 حزيران العاملون في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون، وطالبوا بتفعيل التعويضات والمنح والقوانين لإنقاذهم من الإفلاس، وقال العمال: إن التعويضات والمنح التي يتلقونها لم يطرأ عليها أي تغيير، مطالبين الإدارة بالإسراع في تسوية الملفات كافة، خاصة التقاعد واحتساب الخدمات السابقة للإذاعة والتلفزيون.

وطالب العاملون، التابعون لمنظمة الديمقراطية للإذاعة والتلفزيون، باحترام الحريات النقابية، وفتح حوار جاد ومسؤول بين الفرقاء الاجتماعيين وإدارة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون، وتفعيل قانون الساعات الليلية والأعياد والعطل، حسب القانون الأساسي في البندين 18 و48، وعدم استخلاصها بنظام الساعات الإضافية، وتغيير القانون الأساسي للعاملين في الشركة، الذي أصبح لا يستجيب لتحسين وضعهم ولحسن تدبير المؤسسة.

العراق - ضد العمالة الأجنبية

تظاهر مئات العراقيين العاطلين عن العمل يوم 20 حزيران، وسط محافظة البصرة، رفضا للاعتماد على العمالة الأجنبية في المنشآت والحقول النفطية. واحتشد المتظاهرون أمام مبنى المحافظة ورددوا شعارات مناهضة لاستقدام العمالة الأجنبية.

وقال أحد المتظاهرين: إن الآلاف من العاطلين عن العمل من بينهم حملة الشهادات وخريجو الجامعات والمعاهد المختلفة في محافظة البصرة، لم يجدوا فرصةً عمل، وهؤلاء العمال يتقاضون أجوراً تصل إلى ثلاثة آلاف دولار شهرياً.

والجدير ذكره، أنه هناك اتفاق أعلنته الحكومة الاتحادية ينص: أن أية شركة نفطية أجنبية تتولى الاستثمار في حقل نفطي، عليها تشغيل 50 بالمائة من العمالة الأجنبية و50 بالمائة العمالة العراقية.

الأردن - إضراب تحذيري

نفذ ثلاثمائة موظف من موظفي شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار المساهمة، يوم 19 حزيران، إضراباً جزئياً عن العمل، تمثل في التوقف عن العمل لمدة ساعتين، وذلك احتجاجاً منهم على عدم تلبية مطالبهم العمالية.

وحسب عدد من الموظفين، إن هذا الإضراب الجزئي يأتي بهدفً لفت نظر الإدارة لما اعتبروه حقوقاً لهم لم يتم منحهم إياها، منوهين إلا أنه وفي حال عدم تنفيذ هذه المطالب فإنه سيصار إلى الدعوة إلى تنفيذ إضراب كامل في جميع فروع الشركة بعد شهر من الآن، وتتمحور مطالبهم حول الأجور والترقيات والأمان الوظيفي والزيادات السنوية ومكافأة نهاية الخدمة، وتثبيت جميع الموظفين الذين أنهوا الاختبار، وصرف بدل غلاء المعيشة.

مصر - الغزل والنسيج

فصلت إدارة الشركة العربية بوليفارا للغزل والنسيج في الإسكندرية، 26 عاملاً على خلفية إضراب عمالي استمر ثمانية أيام، احتجاجاً على تشكيل مجلس إدارة النقابة بالتزكية ضمن انتخابات المرحلة الأولى التي جرت أواخر أيار الماضي.

فوجئ العمال بعد عودتهم من إجازت عيد الفطر بقرار الفصل مع خصم أربعة أيام من الإضراب على أنها غياب، وأربعة أيام أخرى على أنها من رصيد الإجازات السنوية للعمال.

و الجدير بالذكر: أن الشركة العربية للغزل والنسيج يعمل فيها نحو ثلاثة آلاف وستمائة عامل، وتم إنشاؤها في 15 أغسطس عام 1968 لتتخصص في صناعة وتسويق وتجارة غزل ونسيج القطن والحرير والصوف والكتان والألياف الصناعية.

العمال أنقذوا الإنتاج ولم يسعفهم أحد!

لا أحد يستطيع إنكار أو تغييب الدور الوطني للطبقة العاملة السورية، والذي تجلى بالحفاظ على الكثير من مواقع العمل والإنتاج والدفاع عنها، بل وباستمرار العمل في بعضها بالرغم من وجودها في أماكن ساخنة، أو خروجها عن سيطرة الدولة، وما قدمته من ضحايا وشهداء في صفوفها جراء ذلك طيلة السنوات الطويلة الماضية من عمر الحرب والأزمة.

■ محرر الشؤون العمالية

كما لا أحد يستطيع أن ينكر على العاملين دورهم على مستوى إعادة تأهيل المواقع الإنتاجية، بمبادراتهم وجهودهم الذاتية المخلصة، وبالإمكانات المحدودة المتاحة بين أيديهم، وتوفير عشرات الملايين، بل والمئات منها، من أجل استعادة عجلة الإنتاج ودفعها إلى الأمام.

نماذج مما أنجزه عمال سورية

نورد فيما يلي بعض الأمثلة الحية القريبة على الدور الوطني للطبقة العاملة على مستوى إعادة الإنتاج في بعض مواقع العمل، برغم كل الظروف والصعوبات، وذلك حسب ما تم تداوله وتوثيقه عبر وسائل الإعلام، والمواقع الحكومية الرسمية على شبكة الإنترنت:

– تمت استعادة عجلة الإنتاج في معملي الأمونيا يوريا والكالنترو في الشركة العامة للأسمدة بحمص، وذلك بوقت قياسي وبطاقة إنتاجية عالية، وفي حينها وجه رئيس الحكومة الشكر للعاملين الذين بذلوا كل الجهود الممكنة للحفاظ على المعمل بجهوزية عالية خلال السنوات الماضية، وقد استمع منهم لبعض المطالب المتواضعة، والتي تمثلت بتعويض طبيعة العمل، وبدل الراحة الأسبوعية، وتسوية العقود السنوية للعاملين.

– أنجز عمال وفنيو معمل إسمنت الرستن كل أعمال الصيانة والتأهيل اللازمة في أقسام الإنتاج النهائية في الشركة، وخلال المدة المحددة وعادت للعمل والإنتاج بعد إجراء التجارب عليها، وأوضح مدير عام الشركة في حينها أن عمال الشركة وكوادرها من مدينة الرستن، والذين أقاموا في الشركة مع أسرهم طوال سنوات الأزمة، هم الذين حافظوا على الآلات والتجهيزات من اعتداءات المجموعات الإرهابية المسلحة، كما هم من باشروا بأعمال التنظيف والتحضير للبدء بأعمال الصيانة، وعملوا على مدار الساعة، والتي شملت الصيانات الميكانيكية والكهربائية اللازمة.

– تمت إعادة إنتاج الفوسفات في معمل الفوسفات في مناجم الشرقية بريف تدمر، وقد بين مدير الشركة العامة للفوسفات في حينها، أن إعادة تشغيل وإنتاج الفوسفات تمت بفضل الجهود الكبيرة من العاملين بالشركة بهدف عودة الإنتاج إلى معدله الطبيعي.

– تمت إعادة الإنتاج في حقل الشاعر، معمل حيان للغاز، وقد نوه وزير النفط في حينها بجهود العاملين الموجودين في مواقع عملهم في ظل ظروف صعبة وقاسية.

وقد تم إدخال وحدتي فصل وتجفيف الغاز بالتشغيل في المعمل لاحقاً، وقد أثنى الوزير على الجهود المبذولة من قبل الكوادر الوطنية التي قامت خلال زمن قياسي، وبجهود وخبرات وطنية، ومن خلال مبدأ الاعتماد على الذات، بتنفيذ مجموعة من عمليات إعادة التأهيل في المعمل، تشمل: تجهيز الوحدات الرئيسة والمساعدة اللازمة لمعالجة الغاز الخام المنتج من حقول جحار والمهر، وتم تجهيز نظام تحكم مؤقت لتشغيل هذه الوحدات، مع تجهيز وتركيب محولات كهربائية ومجموعات توليد، بالإضافة إلى تجهيز الورش وبناء الإدارة ومخزن للمواد، بعد إزالة الركام والمعدات المدمرة في المعمل.

– تم إقلاع قسم التسخين في وحدات إنتاج البنزين في مصفاة حمص بسواعد وخبرات محلية بحتة، حيث تمكنت مجموعة من المهندسين والفنيين من كوادر مصفاة حمص من إعادة تشغيل قسم التسخين في وحدات إنتاج البنزين.

– تم إنجاز مشروع استثمار الغاز في حقول شمال دمشق غربي منطقة قارة بخبرات وطنية خلال فترة زمنية قياسية.

– عادت محطة تحويل كهرباء بستان القصر في مدينة حلب للعمل، بعد إنجاز أعمال التأهيل والصيانة بكوادر وخبرات وطنية.

– تمكن عمال الشركة العامة لتجفيف البصل والخضار في سلمية من إصلاح خط تنقية الحبوب من الشوائب والحصى، بالاعتماد على قطع التبديل المحلية، ومواد أخرى خارجة عن الخدمة، الأمر الذي وفر على الشركة ملايين الليرات.

– بجهود وخبرات محلية تمكن فنيو وعمال صويمعة مركز شطحة في منطقة الغاب من التوصل إلى تصميم وتعديل محرك يزن 200 كغ وتركيبه على أحد خطوط استلام الأقماح في الصويمعة، بدلاً من محرك تعطل أثناء استخدامه، الأمر الذي أدى إلى استمرار العمل باستلام الأقماح وتوفير ملايين الليرات بأعمال الصيانة، بالاعتماد على قطع تبديل محلية.

تشكّرات حكومية

ما سبق أعلاه، أمثلة قليلة ومحدودة على مستوى الحفاظ على مواقع العمل والإنتاج، وإعادة العمل في بعض القطاعات الإنتاجية، وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى التي تحتاج ربما لمجلدات في حال تم العمل على توثيقها، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار سرد المعيقات والصعوبات التي استطاع العاملون تجاوزها من أجل معاودة الإنتاج فيها، وما تم توفيره من أموال ونفقات كبيرة بنتيجة الجهود المضنية والمخلصة من قبل هؤلاء، مع عدم تغييب دور العاملين في قطاعات «الإنشاء والصحة والخدمات العامة الأخرى»، الذين لا يقل دورهم عن العاملين في القطاعات الإنتاجية، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة.

في مقابل ذلك، لم ينل هؤلاء إلا بعض عبارات الإشادة الكلامية بدورهم، من قبل المسؤولين الحكوميين، والتي وللأمانة يكررونها في كل زمان ومكان، ولكن يطويها النسيان مباشرة بعد ذلك، وكما يقال «لا تسمن ولا تغني عن جوع».

إن أوجه المعاناة التي تعيشها الطبقة العاملة ما زالت مستمرة بل تتزايد وتتعمق دون اكتراث رسمي لا على مستوى الحقوق ولا على مستوى تنفيذ المطالب.

ذرائع متهاوية

هذا التقييم الحكومي والتشكرات، لم تترجم عملياً على مستوى حقوق الطبقة العاملة، حيث ما زالت السياسات الحكومية تتعامل مع هذه الحقوق بتعالٍ بعيدٍ عن العدالة، وخاصة عبر سياسة تجميدِ الأجورِ، إلى غيرها من الحقوق الكثيرة الأخرى «التعويضات– الطبابة– التثبيت– المواصلات– المكافآت– الحوافز..»، والتي أوصلت بمجملها العاملين لمرحلة الجوع والعوز، ناهيك عما فرضته ظروف الحرب والأزمة عليهم من نزوح وتشرد.

فواقع الحال يقول: إن أوجه المعاناة التي تعيشها الطبقة العاملة ما زالت مستمرة، بل تتزايد وتتعمق دون اكتراث رسمي، لا على مستوى الحقوق ولا على مستوى تنفيذ المطالب، وخاصة مطلب زيادة الأجور، الذي يعتبر من الحقوق المصانة افتراضاً، لكنه بواقع الحال مستنزف ومتآكل عاماً بعد آخر، في ظل استمرار التعنت الحكومي بالتمسك بسياسات تجميد الأجور، مع التسويف المستمر والمماطلة بتحقيق هذا المطلب، أو غيره، وكل مرة بذريعة مختلفة.

ولعل أهم ذريعة حكومية قيلت وكررت خلال السنوات الماضية بهذا الصدد هي: ربط زيادة الأجور بزيادة معدلات الإنتاج، والتي تسقطها عملياً الأمثلة المحدودة أعلاه مع الكثير غيرها، برغم الاعتراف الحكومي بها، وكذلك تتهاوى كل الذرائع الحكومية المساقة بما يخص تغييب حقوق الطبقة العاملة ومطالبها الأخرى.

«ما بيحك جلدك إلا ظفرك»

يمكن أن نلخص أخيراً بالقول: «ما بيحك جلدك إلا ظفرك»... فكما حافظت الطبقة العاملة على المنشآت والمعامل، وأعادت الإنتاج إليها بعزيمتها وصدقها ووطنيتها، برغم كل الصعوبات والمعيقات وأوجه الفساد، بل والمواجهة المباشرة مع الإرهابيين والمجموعات التي اعتدت على الإنتاج، فعليها كذلك الأمر أن تنتزع حقوقها الطبقية انتزاعاً، بنفس العزيمة والصدق والوطنية، لأنها لن تنال من الحكومات إلا الشكر بأحسن الأحوال.

فالحكومة بما تمثله لن تغير من سياساتها الليبرالية المحابية لأصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور، وهي ماضية بهضم المزيد من حقوق العاملين تباعاً على هذا الأساس، ولذلك فإنها ستستمر بسياسة تقليم أظافرنا واقتلاع أنيابنا أيضاً، ولعله قد آن لنا أن نشحذ كليهما لمواجهة هذه السياسات، التي لا تقتصر على استنزاف حقوقنا فقط، بل تستنزف مقدرات واقتصاد الوطن أيضاً، ليتزاوج الطبقي والوطني مرة أخرى عبر نضال الطبقة العاملة السورية في معركة كسر العظم المستحقة هذه، والآتية لا محالة.

د. جميل: الآفاق مفتوحة والعمل مستمر

أجرت قناة الميادين، حواراً مع د. قدري جميل، رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، حول نتائج اجتماع ترويكا أستانا، الذي انعقد في جنيف بمشاركة المبعوث الدولي ستيفان ديمستورا، في إطار التحضيرات الجارية بخصوص تشكيل اللجنة الدستورية، وذلك بتاريخ، 19-6-2018، تنشر قاسيون فيما يلي نص الحوار:

● هل فشل اجتماع الدول الضامنة والمعارضة في جنيف بالتوصل إلى نتيجة حاسمة؟ ولماذا برأيك؟

لا أفضل استخدام تعبير فشل، بالرغم من أن هناك صعوبات جدّية يجب تذليلها، وأعتقد أنه في أسوأ الأحوال جرى تذليل جزء منها اليوم، ولكن هناك بقية باقية يجب تذليلها. إن فشل الاجتماع لا يستدعي أن يلحقه اجتماع آخر كما أقرّ! النقاش ما زال مفتوحاً، التقينا ليلة أمس كجزء من مجموعة سوتشي «منصة موسكو– تيار الغد– المؤتمر الوطني الديمقراطي السوري» واجتمعنا مع الضامن الروسي ومع الضامن الإيراني، وعبّرنا عن رأينا أنه يجب تنفيذ مخرجات سوتشي، ونحن ننظر إلى الضامنين الثلاثة ككتلة متضامنة متكافلة لا يجوز تجزيئ مسؤولياتهم، لأن هذا سيكرر مأساة جنيف 2 حينما اعتبر الغرب نفسه مسؤولاً عن المعارضة، واعتبر أن روسيا مسؤولة عن النظام، ودخلنا في حلقة مفرغة أدت إلى فشل جنيف 2، ليصدر بعده القرار 2254، الذي نسعى إلى تنفيذه اليوم عبر مخرجات سوتشي، التي ليست بعيدة عن روح القرار، وإنما ضمن مظلة 2254. حذرنا اليوم من أنه إذا ما كان ملف المعارضة سيسلم إلى تركيا فقط، فإننا بهذه الحالة نكرر ما حصل في جنيف 2 وتكون «رجعت حليمة لعادتها القديمة»، وندخل مجدداً في حلقة مفرغة. نحن لا نرى ذلك مفيداً بل مضراً للعملية السياسية القادمة في سورية، التي ستبدأ في اللجنة الدستورية. نحن ننظر إلى الضامنين الثلاثة متكافلين متضامنين سويةً.

● سلّمتم في الأمس لائحة من مرشحين لشغل مناصب في اللجنة الدستورية إلى الأمم المتحدة والدول الضامنة، ماذا عن هذه اللائحة، وماذا عن اللوائح الأخرى التي يَعمل على تشكيلها، وهل لائحتكم كافية لتمثيل المعارضة بشكل عام؟

نحن سلمنا قائمة بأسماء مرشحينا للجنة الدستورية، وبطبيعة الحال أعضاء اللجنة الدستورية لن يكونوا خمسين شخصاً من المعارضة! بل الدول الضامنة بالتشاور مع دي ميستورا سينتقون الجزء القليل منهم لعضوية اللجنة الدستورية، وهذا العدد هو لتوسيع الخيارات أمام من سيختار الأعضاء في اللجنة الدستورية.

نرى أنه من الضروري أن تمثيل المعارضة في اللجنة الدستورية يجب أن يُغطي أوسع طيف ممكن. الأطياف الأساسية التي نرى أنه يجب تمثيلها مكونة على الأقل ممن حضر محادثات أستانا 9 من الفصائل الذين يجب أن يكون هناك من يمثلهم، والأطراف الذين حضروا سوتشي وساهموا في إنجاحه، وهيئة التفاوض، لأن البيان الختامي لسوتشي يتحدث عنها أيضاً.

● هناك محاولة من قبل تركيا اليوم حسب معلوماتنا من داخل الاجتماعات التي جرت في الأمم المتحدة لوضع اليد على لائحة المعارضة. وقد يعني هذا أن تياراتكم الثلاثة التي اجتمعت في جنيف لن يكون لها مكان في هذه اللائحة التي تود تركيا طرحها على اللجنة الدستورية؟

لا أعتقد أن الأمر سينتهي هكذا، من خلال حديثنا مع الضامنين فهمنا أن الطرفين الروسي والإيراني ليسوا ضد أن يلعب الأتراك دور المنسق، بعد الاتفاق مع روسيا وإيران حول تركيب وفد المعارضة متعدد الأطراف، من جميع الأطياف الأساسية. قائمتنا يوجد فيها أكثر من خمسين شخصاً، عملياً يعكسون ولو رمزياً كل طيف المعارضة الذي تحدثت عنه منذ قليل. لماذا نقول أنّ كل طيف المعارضة يجب أن يكون ممثلاً في اللجنة الدستورية؟ لأنه عملياً نُجري نقاشاً حول مستقبل سورية، نُجري نقاشاً حول أدواتنا في الخروج من الأزمة السورية، ومن المفيد جداً أن يشارك أوسع طيف من السوريين، والمعارضة السورية ضمناً، في هذه العملية لأنه يعطيها زخماً وضمانة للنجاح في المستقبل. من هذه الزاوية ننطلق وليس من مصالح حزبية ضيقة وسياسية ضيقة.

● ماذا يعني إعطاء موعدٍ ثانٍ لقمة جنيف الثلاثية، أو للقاء ثلاثي في الشهر المقبل، خصوصاً أن استحقاقات كثيرة ستجري من الآن وخلال الأيام المقبلة: اللقاء في أنقرة مع المعارضة، مؤتمر الهيئة في الرياض، اللقاء مع دي ميستورا ومجموعة الدول الغربية والعربية؟

الآفاق مفتوحة، والعمل مستمر، والنجاح حليفنا في نهاية المطاف رغم العرقلة التي تجري.

لن يتم انفراد أي طرف إقليمي بتشكيل وفد المعارضة لأن هذا سيعيدنا إلى ما جرى في جنيف 2 ويدخلنا حلقة مفرغة!

د. جميل لقناة اليوم: يجب عدم تكرار خطأ جنيف

في السياق نفسه، تحدث د. جميل لقناة اليوم بتاريخ 20\6\2018، وأوضح بعض القضايا المتعلقة بالموقف من طريقة تشكيل اللجنة الدستورية، ودور ضامني أستانا الثلاثة:

● بدايةً نود استيضاح الأسباب والدوافع للاتهامات الأخيرة التي وجهتها حقيقةً حضرتك لتركيا بما يخص لجنة مناقشة الدستور...

الإعلام وصف كلامي بالاتهامات، بينما كنت أناقش قضية، وهي: المعارضة يجب ألّا تكرر خطأ جنيف 2، أي أن تكون بيد راعٍ واحد، بما أن سوتشي يوجد فيها ثلاثة رُعاة، المعارضة يجب تكوين قائمتها بالتعاون مع الأمم المتحدة بمشاركة مع الرُعاة الثلاثة، دون تمييز أي واحد منهم عن الآخر، لأننا ننظر إليهم ككل متكاملين متكافلين متضامنين، ونخشى من انفراد أي طرف في تشكيل قائمة المعارضة، لأنه يوجد شيء يوحي بأن البعض ظنّ أن روسيا وإيران ستشرف على قائمة النظام، بينما تركيا ستشرف على قائمة المعارضة، وكان هذا المنطق هو مقتل جنيف 2، نحن في جنيف 3 على أساس 2254 وهذا واقع جديد. سوتشي بالضامنين الثلاثة لعبت دوراً مهماً بدفع العملية السياسية إلى الأمام، لذلك نحن حساسون جداً ضد انفراد أي طرف بأي جانب من جوانب ملف الأزمة السورية.

● ذكرت منذ قليل أن هذه الظنون التي دارت خلال جنيف 2 ومنعت تقدمه تشابه ما قد يجري باعتبار تركيا هي المسؤولة عن المعارضة وموسكو عن القسم الآخر، هل ترى أن هذا سيؤدي إلى انقسام قرار المعارضة في النهاية؟

تكتنف هذه العملية على خطوة إن تمت، وهي لن تتم هكذا. حيث سندخل بحلقة مفرغة تشبه جنيف 2 تؤدي إلى فشل المفاوضات، عبر جعل كل طرف من الأطراف الدولية والإقليمية مشاركاً في حل الأزمة السورية. المسؤولية عن جانب في الملف دون جانب آخر يعقد الأمور ولا يحلها، لذلك نريد من الجميع أن يكونوا متكافلين متضامنين بمستوى المسؤولية ذاته في جميع جوانب الملف السوري.

● ولكن البعض يرى أن المخاوف التي تطرحها مبالغ بها، فالسيد ستيفان دي ميستورا المبعوث الخاص وصف بأن هناك أرضية مشتركة مهيئة الآن لدفع عملية جنيف من أساسه وأيضاً لجنة مناقشة الدستور.

كلام دي ميستورا متفائل وجيد، ولكن لو أن جميع الأمور محلولة لكان اجتماع الضامنين الثلاث في جنيف قد حسم المسألة! ولكن من جانب آخر، يجب عدم التشاؤم كما يفعل البعض، إذ يقولون أن الاجتماع فشل، أنا لا أرى أنه قد فشل، وإلا لما كان قد تحدد موعد آخر لاستكمال النقاش الذي جرى ليلة أمس. إن تحديد موعد قادم للاجتماع كما تكلم دي ميستورا، يعني توفر أرضية ما لاستكمال النقاش وإنجازه لاحقاً، لذلك لا نريد أن نتطرف، لا سلباً ولا إيجاباً، سلباً بمعنى أن الاجتماع فشل، وإيجاباً بالقول بأنه قد حقق أهدافه، لا لم يحقق أهدافه، لكنه لم يفشل، سنسير إلى الأمام ونحقق التقدم والنجاح.

دليقان: سيجبر «الخمس» على العودة لـ 2254

أجرت «قناة اليوم» لقاءً مع الرفيق مهند دليقان عضو وفد منصة موسكو، بتاريخ 2018/6/19، تحدث من خلاله، عن الحراك الجاري، لتشكيل اللجنة الدستورية، في مدينة جنيف، تنشر قاسيون فيما يلي إجابات الرفيق مهند عن أسئلة القناة.

اجتماعان متزامنان

عملياً هناك اجتماعان متزامنان صدفةً في اجتماع ترويكا أستانا مع ديمستورا، واجتماع لجنة تنسيق لمخرجات سوتشي، هي جزء وقسم من المعارضة التي حضرت في سوتشي كما تعلمون بشكل أساسي القوى الثلاث الأساسية في سوتشي عملياً منصة موسكو وتيار الغد والمؤتمر الوطني الديمقراطي السوري.

قائمة من خمسين عضواً

كل القوائم التي يجري تقديمها الآن هي قوائم مرشحين وليست قوائم أعضاء في اللجنة الدستورية، وفعلياً نحن قدمنا قائمة لا تضم فقط مرشحينا وإنما هي أوسع، تضم مرشحين لجهات أخرى، لا يمكنني التصريح بمن هم في هذه القائمة لأنها أصبحت وثيقة في يد الضامنين وديمستورا، ونحن قدمناها للضامنين الثلاثة وديمستورا، وأخذنا بعين الاعتبار المسألة الأساسية التي نصر عليها دائماً: أن لجنة بحث الدستور ينبغي أن يكون الاشتراك فيها هو لأوسع ما يمكن من فئات الشعب السوري، بمعنى جميع أشكال المعارضة ينبغي أن تشترك في هذه اللجنة، وبطبيعة الحال، الجميع داخل وخارج وبكل الاتجاهات.

جدل الأولويات

موضوع البحث عن أية مسألة قبل الأخرى، هي مزاودة على الناس، طوال الوقت كان هناك من يزاود على الناس أن هذه المسألة مسألة بحد ذاتها يجب أن تُبحث قبل أخرى، وقصده فعلياً أن لا يُبحث شيء، لأنه يبحث عن الملفات الأكثر إشكاليةً، ويقول هذا الملف ينبغي أن يُحل أولاً، لنتذكر جميعاً ما جرى في الـ2014، كان الخلاف بين المتشددين من الطرفين، حول أيهما أولاً؟ هل نتحدث عن محاربة الإرهاب أولاً أم نتحدث عن الانتقال السياسي أولاً؟ ماذا كانت النتيجة؟ النتيجة كانت أوّلاً أن الجميع اقتنع لاحقاً فيما كنا نقوله في حينه، أن المسألتين ينبغي أن تُبحثا بالتوازي وبالتزامن، الآن نأتي إلى شيء مشابه، هناك جزء محدد يحاول أن يقول: إن مسألة الدستور غير مهمة، وهي مسألة ثانوية إلى ما هنالك، والغرض فعلياً هو إغلاق هذه الثغرة التي فُتحت والتي يمكن النفاذ منها باتجاه مسألة أخرى.

من سيشكل اللجنة الدستورية؟

نحن بطبيعة الحال نشارك وشاركنا، وما يجري حالياً، هو: اجتماعات على مستويات واسعة وبكل الاتجاهات من أجل تشكيل لجنة دستورية، وفي النهاية، كما أوضحت سابقاً، أن اختيار أعضاء اللجنة الدستورية سيكون من الدول الثلاث الضامنة بالتشاور مع ديمستورا وبالتشاور مع الأطراف السورية المعنية، وأوضحت سابقاً: أن هناك إشاعات لا أساس لها من الصحة تقول: الدول الضامنة تقاسمت فيما بينها كيف سيكون اختيار الأعضاء، بمعنى أن روسيا وإيران تختار أعضاء النظام، وتركيا تختار أعضاء المعارضة، وهذا الكلام عارٍ عن الصحة كلياً، وما سيجري أن القوائم جميعها سيجري اختيارها بالتوافق بين الدول الضامنة الثلاث وديمستورا.

التخريب الغربي

لنكن واقعيين، فعلياً مجموعة الخمس، التي قدمت منذ فترة بما سُمي بـ لا ورقة تيليرسون، أعلنت في تلك اللاورقة أنها معادية لـ2254، ومعادية لعملية جنيف، لذلك ما يقوم به الضامنون الثلاثة، عبر أستانا وعبر سوتشي، هو إذا أردت أن تسميه إجباراً فليكن، ولكن إجباراً على ماذا؟ إجباراً على العودة إلى مسار 2254 وروحه دون التخريب الذي تمارسه القوى الغربية.

حراك دولي وسوري لتنفيذ مخرجات سوتشي

أعلنت وزارة الخارجية الروسية: أن ممثلي روسيا وتركيا وإيران أكدوا للمبعوث الدولي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، سعي «ثلاثية أستانا» إلى إطلاق اللجنة الدستورية السورية.

وجاء في بيان صدر عن الوزارة، يوم الأربعاء 6/20، أن المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشأن التسوية السورية، ألكسندر لافرينتييف، ونائب وزير الخارجية، سيرغي فيرشينين، اللذين شاركا في مشاورات أجرتها وفود الدول الثلاث الضامنة لـ«عملية أستانا» مع المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، في جنيف، أمس الثلاثاء.

وأشار البيان إلى أن المشاركين في المشاورات بحثوا بصورة معمقة «تشكيل ومعايير أداء اللجنة الدستورية «السورية» في جنيف، بناء على توصيات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي».

وأضاف البيان: أن دي ميستورا «قدّر عالياً تلقيه قائمة المرشحين لعضوية اللجنة الدستورية عن حكومة الجمهورية العربية السورية».

وبحسب الوزارة، فإن المشاركين في المشاورات «حددوا بشكل عام الخطوات اللاحقة لإطلاق اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن» باعتبارها عاملاً هاماً للمضي قدماً في طريق التسوية السلمية للأزمة السورية، في إطار العملية السياسية التي يقودها ويحققها السوريون أنفسهم، بناء على القرار 2254 لمجلس الأمن الدولي»

تصريح صحفي

وفي إطار التحضيرات الجارية، حول الدستور بين مختلف القوى، كانت لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الوطني الديمقراطي ومنصة موسكو وتيار الغد، قد أنهت اجتماعها الثالث، وأصدرت تصريحاً جاء فيه:

«جرى خلال الورشة مناقشة المبادئ الدستورية الرئيسية المتعلقة بالتغيير الديمقراطي في سورية، وما يتوجب أن يحتويه الدستور في دولة ديمقراطية تحترم التعددية وحقوق الإنسان والحريات وكرامة المواطنين والمساواة بينهم.»

وحسب التصريح، قامت لجنة المتابعة بزيارة البعثة الروسية في جنيف، حيث أجرت لقاءً رسمياً مع نائب وزير الخارجية الروسي سيرجي فيرشينين، والمبعوث الرئاسي أليكساندر لافرنتيف، بالإضافة إلى الوفد المصاحب لهم. وجرى خلال اللقاء مناقشة الأفكار المتعلقة بتشكيل اللجنة الدستورية وآليات عملها، بالإضافة إلى الحل السياسي في سورية. كما أوجزت لجنة المتابعة للجانب الروسي الجهود التي تقوم بها من أجل تفعيل مخرجات سوتشي، بما فيها تحضير قائمة من 50 مرشحاً للجنة الدستورية من التيارات التي شاركت في سوتشي، إضافة إلى أطياف المعارضة الأخرى. تم تسليم القائمة للجانب الروسي كممثل عن الدول الضامنة، وهي تحتوي سياسيين وقانونيين ومهنيين ورجال أعمال من مختلف المحافظات وأطياف الشعب السوري.

وتطرق التصريح إلى لقاء لجنة المتابعة ممثلين عن كل من فريق المبعوث الأممي ديمستورا، ومسؤول الملف السوري في الخارجية السويسرية، وتأكيد الطرفين على دعم جهود لجنة المتابعة من أجل إحلال السّلام والحل السياسي في سورية على أساس قرار مجلس الأمن 2254 وبيان جنيف.

إيقافُ الحرب - إيقافُ اللجوء والهجرة

تعتبر قضية اللاجئين إحدى التحديات الجديدة، المطروحة على طاولة البحث في العديد من المؤتمرات الدولية، وبالأخص تلك الدول التي «استضافت» اللاجئين، على أراضيها، مثل: الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي.

تشهد بلدان الجنوب ومنذ عقود، موجات هجرة متلاحقة، تخفت وتزداد طرداً، مع تعمق الانقسام الطبقي على المستوى الدولي، فكلما زاد تركز وتمركز الثروة في الشمال، كلما ازدادت الهجرة من الجنوب، لتأخذ بذلك أحد أشكال «التحايل» على توزيع الثروة، والتبادل اللامتكافئ بين الدول المركزية، ودول الأطراف، في ظل التقسيم الدولي للعمل.

تعتبر قضية اللجوء والهجرة عموماً، وعبر التاريخ إحدى السمات الناتجة عن- والملازمة للأزمات الكبرى، وما ينتج عنها من حروب، وتدمير القوى المنتجة، ومنها: البشرية، فهي مسألة مشتقة، وبالتالي: إن ما يسمى بالحلول الإنسانية، وإن كانت تحلّ بعض القضايا آنياً، فإنها تؤسّس لمشكلات وقضايا جديدة على الدوام. وعليه، فإن الحلول الحقيقية لهذه الظاهرة، تكمن في معالجة مقدماتها، وليس بذرف دموع التماسيح على المهاجرين. نريد القول: إن المسألة هي اقتصادية- اجتماعية وسياسية، تخص دول المهاجرين، ودول اللجوء في الوقت نفسه.

بعد تفاقم هذه المشكلة في السنوات الأخيرة، في ظروف الأزمات التي تعصف بالعديد من بلدان الأطراف، ومنها بلادنا، أصبحت مادة للمزاودة، والابتزاز، والتجاذب السياسي، سواء كان داخل البلد الواحد، أو بين دولة وأخرى.

حاول العقل الإستراتيجي الأوروبي، متكئاً على نزعة الأنسنة حل جملة من التحديات الإستراتيجية التي فرضها تطور الرأسمالية بنموذجها النيوليبرالي، على المجتمعات الأوروبية، حيث الخلل في الهيكلية العمرية، وتناقص الفئة الشابة، ولا يخلو الأمر من محاولات تمييع الصراع الاجتماعي في ظل اضطرار حكومات هذه البلدان إلى الحد من فرص «الرفاه» الوهمي، والوفرة النقدية، حيث تنامى دور التيارات الشعبوية التي ترى سبب مشاكل بلدانها في مسألة اللاجئين، ليس إلا.

وبسبب التصاق قضية اللجوء بالسوريين كجزءٍ مُكونٍ من هذه الحرب، أصبحنا نعرف الكثيِر عن بلدان اللجوء وكيفية اللجوء وغيره من المعلومات التي لم تكن تهم السوري سابقاً.

ومن الملفت للنظر في الفترة الأخيرة، أن أنواعاً شتى من العزف على وتر اللجوء أخذت بالظهور، وتم استخدامها في كل بلدان الشتات التي لجأ إليها السوريون.

فمن استغلال قضية اللاجئين في توتير وتأجيج التيارات اليمينية المتطرفة في عدد من الدول الأوروبية وغيرها، تبدأ في فرنسا وألمانيا ولا تنتهي في لبنان.

إلى استغلال القصص الإنسانية من «ماما ميركل» تلك الصورة الضرورية للرأسمالية «الأليفة» عالية الإنسانية، وصورة العالم المتحضر الذي يجري استعماله أحياناً في الثنائية الوهمية المتعلقة بالغرب الكافر والشرق المؤمن.

لقد أصبحت قضية اللاجئين تلك السّنارة التي تصطاد بها دول اللجوء دوراً في الحرب السورية، إن كان في تأجيجها أو إخمادها أو في إعادة الإعمار. على اعتبار أن هذه الحرب كما يبدو هي الدجاجة التي تبيض ذهباً على كل من يتدخل في تلابيبها «ما عدا جماهير السوريين الذي يقع عليهم النهب والسرقة لتغذية هذا البيض».

دون أن تسعى إحدى هذه الدول بشكل جدي إلى إيجاد حل جذري للمشكلة، والتي تكمن في العمل على دفع العملية السياسية إلى الأمام، وتطبيع الأوضاع في البلاد، الأمر الذي من شأنه ألاّ يوقف قضية النزوح والهجرة فقط، بل عودة الكثير منهم طواعية.

منبج ليست أمريكية ولا تركية

بدأ بتاريخ 2018/6/19، تنفيذ الخطوات الأولى من الاتفاق التركي- الأمريكي فيما يتعلق بوضع مدينة منبج السورية، وحسب ما أوردت وكالات الأنباء، فإن دوريات عسكرية تركية انتشرت في هذه المدينة الحدودية، بالتوافق مع الولايات المتحدة، بعد دعوات وتهديدات تركية متكررة منذ أشهر، بالدخول إلى المدينة والمناطق الأخرى من الشمال السوري، بذريعة محاربة قوات الحماية الكردية.

■ المحرر السياسي

يشكل هذا الاتفاق سابقة غير معهودة في العلاقات الدولية منذ تقاسم العالم بين الدول الكبرى عشية الحرب العالمية الأولى، فأن تتفق دولة مع دولة أخرى على الاعتداء على سيادة دولة ثالثة، ودخول أراضيها، فإن ذلك هو إحدى الصيغ الاستعمارية التقليدية.

ومن جانب آخر، يأتي الاتفاق امتداداً للسياسة الأمريكية القائمة على محاولات إشاعة وتعميم الفوضى، وزرع ألغام على طريق تطبيع الأوضاع في البلاد، طالما أنها باتت عاجزة عن الاستفراد بالقرار، ومن جهة أخرى، هي محاولة للالتفاف على التقارب الروسي- التركي، ويعكس هذا التفاهم بين تركيا والولايات المتحدة إلى حد كبير سياسة الابتزاز التركية تجاه حليفها الأمريكي القلق، واستغلال ما يتوفر لها من هوامش، جراء توتر العلاقات الدولية، ودور الجغرافيا السياسية.

وفي السياق نفسه، فإن هذا الاتفاق يعمق المأزق الذي وضعت وحدات الحماية نفسها فيه، جرّاء الاعتماد على الوعود الأمريكية.

وإذا نظرنا إلى مجمل الحدث، أي: «الاتفاق التركي- الأمريكي، ومأزق وحدات الحماية»، فإنه يعني: أن واشنطن وحلفاءها «يتهاوشون» على «حصص» بعضهم على المائدة السورية، ويعكس في العمق، تراجع الخيارات السابقة للقوى الثلاث، فالولايات المتحدة تحاول التعويض عن توتر العلاقات بينها وبين حليفتها التقليدية، وباتت مضطرة إلى إدخالها كشريك على حساب شريك آخر. أما أوهام «فدرالية الشمال»، فتقلصت، وتبخرت. وأما تركيا التي تتبجح بهذا الاختراق، فتضع موقعها- كطرف ضامن في اتفاقات أستانا- على بساط البحث، وتعمق من خلال سلوكها توتر الوضع الداخلي والانقسام الذي تعاني منه، وتفقد بهذه الحالة القدرة اللاحقة على الابتزاز، وبمعنى أوضح: سقطت سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية إلى غير رجعة، ووصلت سياسة الابتزاز التركية إلى نهاياتها، وتترنح سياسة وحدات الحماية المبنية على الأوهام وتلفظ أنفاسها.

باختصار، وعلى الرغم من الطابع الاستفزازي والعدواني للاتفاق الأمريكي- التركي ومخاطره الآنية، إلاّ أنه يعبّر عن تراجع خيار القوى التي تعمل على استدامة الأزمة، وإن كان يبدو في جانبه الاستعراضي على خلاف ذلك.

■ موقع قاسيون الالكتروني

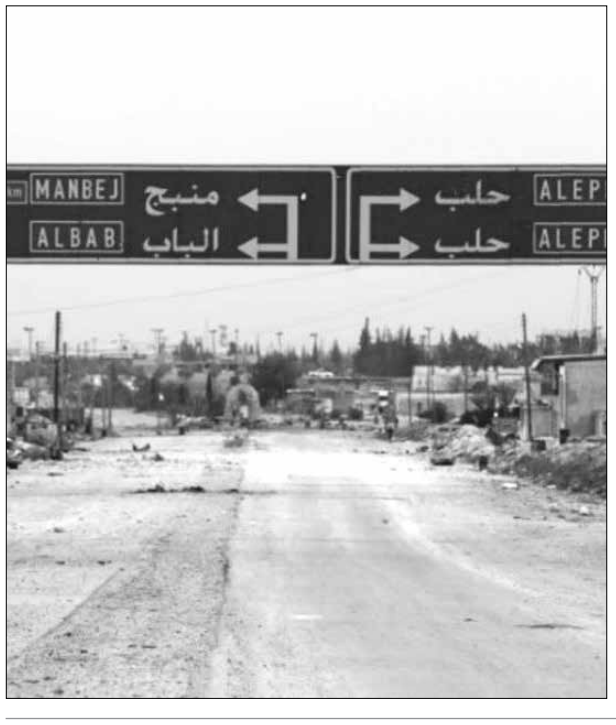

الكتاب الجامعي والاختباء خلف الأصابع؟

ظهرت على السطح من جديد، ومع نهاية العام الدراسي الحالي، مشكلة ظاهرة الملخصات البديلة التي يستعين بها الطلاب الجامعيون كمرجع دراسي للتقدم للامتحانات، وذلك عن طريق عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق هذه المرة.

■ عاصي اسماعيل

فقد أعلن عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق عن البدء بحملة شاملة على الملخصات التي تباع ويتم تداولها عبر المكتبات في الحرم الجامعي وخارجه، وذلك عبر تشكيل لجنة مخصصة لهذا الغرض، مع مخاطبة محافظة دمشق للقيام بمهامها على هذا المستوى.

أخذ وردّ

بحسب العميد، وفقاً لإحدى الصحف الرسمية بتاريخ 2018/6/13، فإن الملخصات الجامعية الموجودة في المكتبات هي: «خزعبلات مكانها حاوية القمامة»، وهي: «مليئة بالأخطاء التي أدت إلى تدني نسب النجاح وبشكل كبير جداً، أو إلى رسوب عدد كبير من الطلاب».

وقد أشار العميد في حديثه إلى: «وجود بعض المكتبات المدعومة التي تعمل بالتحايل والسمسرة» للترويج لهذه الملخصات عبر تجنيد بعض الطلاب، أو غيرهم من أجل تحقيق الأرباح على حساب الطلاب، وأضاف: «إن رئاسة الجامعة قامت بإرسال عدة كتب إلى محافظة دمشق لملاحقة هذه المكتبات لكن دون فائدة، على العكس زاد نشاطهم أكثر وتمت تغطيتهم بشكل أكبر».

ولعل في حديث العميد أعلاه إشارة واضحة إلى تقاعس المحافظة عن القيام بدورها على هذا المستوى، بل فيه إدانة مبطنة عن وجود تواطؤ مع بعض هذه المكتبات!

في حين أوضح أحد أعضاء المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق، بحسب الصحيفة: «أن تنظيم وضبط المكتبات المخالفة مرتبط بإرسال الكتب من قبل الجامعة حتى يتم إغلاقها، ولكن يجب الإبلاغ عنها بالاسم وليس بكتاب بشكل عام كما أرسلته الجامعة إلى المحافظة، فلا يمكن اتخاذ الإجراءات إذ يجب أن يدون اسم المكتبة المخالفة وتحدد حتى يتم إغلاقها مباشرة، علماً أنه في المحافظة لا توجد مخالفة على هذه المكتبات إلا في حال الإبلاغ عنها».

ظاهرة قديمة وأسئلة هامة

ظاهرة الملخصات الجامعية والنوط والمحاضرات، التي يتم بيعها وتداولها عن طريق المكتبات الجامعية، ليست جديدة، وهي ليست محصورة بكلية الحقوق في جامعة دمشق، بل هي ظاهرة شاملة على مستوى الجامعات كافة وجميع الكليات والمعاهد، وربما لا داعيَ للحديث عن عدم توافقها مع المعايير العلمية المطلوبة لاعتمادها كمرجع للطلاب، وتأثيرها السلبي على كفاءتهم العلمية والمعرفية المنشودة.

كما ربما لا داعيَ للتأكيد على أن هذه الظاهرة المنتشرة تعتبر مصدراً كبيراً لتحقيق الأرباح من جيوب الطلاب، لتصب في جيوب القائمين على هذه المكتبات، وهي تقدر بعشرات الملايين من الليرات السورية سنوياً، إن لم نقل بالمئات منها، وصولاً لاعتماد هؤلاء على النقانات الحديثة، عبر اعتماد البطاقات الاسمية الممغنطة للطلاب المشتركين، وذلك بسبب كثرة أعداد هؤلاء الطلاب، وتزايدهم عاماً بعد آخر.

في مقابل ذلك، لا بد من الإجابة عن بعض الأسئلة الهامة حول سبب استمرار هذه الظاهرة وتوسعها طيلة السنوات الماضية، برغم الكثير من المعارك التي تم خوضها بمواجهتها دون جدوى:

- ما الذي يدفع الطلاب لاعتماد هذه الملخصات والنوط والمحاضرات في دراستهم تأهيلاً للتقدم للامتحانات، علماً بأنها تحملهم أعباءً ماديةً ليست قليلة سنوياً؟
- هل تدني نسب النجاح وزيادة معدلات الرسوب، سببها الملخصات المتداولة فقط، أم هناك أسباب أخرى مرتبطة بذلك؟
- هل يكفي خوض الحرب مع هذه المكتبات بحيث يتم إغلاقها كي تستقيم الأمور، أم أن الموضوع فيه جوانب أخرى بحاجة للمزيد من البحث والتمحيص؟

المشكلة في الكتاب الجامعي

الإجابة عن الأسئلة السابقة المتعلقة بظاهرة الملخصات والنوط مركبة ومعقدة، وهي متعلقة بالكثير من القضايا الشائكة، أهمها على الإطلاق وبلا مواربة، هو: واقع الكتاب الجامعي نفسه، من حيث:

- مدى توفره في المكتبات الجامعية، وحجمه بالمقارنة مع المادة العلمية بمتنه، ومواصفته الفنية من حيث جودة الطباعة والغلاف، وسعره أخيراً.
- مدى توافق الكتب المقررة مع واقع المتطلبات العلمية والمعرفية الحديثة، وأنماط اكتساب المعرفة الحديثة.
- مدى التزام الأساتذة الجامعيين أنفسهم بالكتب المقررة.
- مدى توافق الأسئلة الامتحانية مع الكتاب المقرر، وبما يرد في المحاضرات الدرسية.

في ظل استمرار هذا الواقع للكتاب الجامعي فإن أية معركة ستخاض مع «المحاضرات والملخصات» ستكون معركة خاسرة

- المشجعات المتوفرة من أجل تأليف كتب علمية حديثة، لاعتمادها كمقررات جامعية.

المعركة الخاسرة

واقع الحال يقول: إنَّ الكتاب الجامعي غير متوفر نسبياً- بعض الكتب المقررة عمرها الزمني تجاوز العقدين من الزمن، بحيث أصبحت مادتها العلمية قديمة نسبياً بحكم التطورات الجارية- وبعضها كبير جداً «بلوكة»، يصلح أن يكون مرجعاً أكثر من كونه كتاباً لمقرر جامعي- بعض الأساتذة الجامعيين، وبغض النظر عن الأسباب، يتجاوزون على الكتب المقررة زيادةً أو نقصاناً- لا يوجد ما يكفي من المشجعات على التأليف، وخاصة على المستوى المادي، والمؤسف، أن بعض أوجه التشجيع مقترنة بعدد الصفحات!- لنأتي أخيراً على المواصفة والسعر وما يمكن أن يساق من ملاحظات حولها.

والنتيجة، أنه وفي ظل استمرار هذا الواقع المؤسف للكتاب الجامعي، فإن أية معركة ستخاض مع البديل المتوفر والمتاح للطلاب، والمتمثل بالمحاضرات والملخصات، ستكون معركة خاسرة، وبالتالي ستستمر هذه الظاهرة، كما سيستمر من يستفيد منها بجني العشرات من الملايين سنوياً من جيوب الطلاب، وعلى حساب كفاءتهم المعرفية ومستقبلهم.

مسؤولية التعليم العالي

ما من شك أنه مع هذه الملايين السنوية لا يمكن لنا أن نندهش بحال وجود فساد أو تغطية أو لفلفة على عمل المكتبات المتخصصة بهذه الملخصات والنوط، من هذه الجهة أو تلك.

لكن ما يدهش هو تعامي وزارة التعليم العالي عن جوهر المشكلة في هذه الظاهرة، وسببها الرئيس المتمثل بالكتاب الجامعي ومشكلته المزمنة، باعتباره من مسؤوليتها أولاً وأخيراً، وليست مسؤولية هذه الجامعة أو تلك الكلية.

فالكتاب الجامعي، بالإضافة إلى كونه يعتبر مقرراً على الطلاب من الواجب الاعتماد على مضمونه من أجل التحصيل المعرفي المطلوب وخوض الامتحانات، إلا أنه كذلك يعتبر من المعايير الهامة التي يؤخذ بها لتقييم جودة الجامعات على المستوى العلمي بالمقارنة فيما بينها، حيث تتسابق الجامعات على نشر مؤلفاتها العلمية، مع الترويج والتسويق لمؤلفيها على المستوى الأكاديمي بين الجامعات على المستوى الدولي، وهو أمر متعارف عليه من أجل تحسين سمعة الجامعات وتحقيقها درجات أعلى، على مستوى التقييم في سلم الترتيب العالمي للجامعات، من جملة معايير التقييم الأخرى.

فهل سيبقى الطالب هو الضحية، بل وتوجه أصابع الاتهام إليه أحياناً، على مستوى المعارك مع المكتبات، بسبب ظاهرة أسّها مشكلة الكتاب الجامعي؟.

وهل ستبقى وزارة التعليم العالي تختبئ خلف إصبعها بما يتعلق بأهمية الكتاب الجامعي، ومسؤوليتها حِياله؟

أبناء الـ 10 ليرات غير شرعيين!

صدر القانون رقم 20 بتاريخ 2018/5/29، بكل هدوء وبلا أي ضجيج، وقد قضت مادته الوحيدة على ما يلي: «تجبر أجزاء العشر ليرات السورية للقيمة الإجمالية المستحقة إلى العشر ليرات السورية الأعلى، لكافة المطارح المتعلقة بالرسوم والتكاليف المحلية المفروضة في معرض تطبيق أحكام قانون الموازنة المستقلة رقم /35/ لعام 2007».

■ عادل ابراهيم

القانون أعلاه صغير جداً بحجمه، فهو عبارة عن مادة واحدة فقط لا غير، لكنه عميق وواسع بتأثيره، ويحمل بطياته دلالات بحاجة للإيضاح.

استنزاف جديد للجيوب

نظرة أولية على القانون، بمادته الوحيدة، قد لا تترك أي انطباع، فجبر الكسور والأجزاء الرقمية أمر طبيعي في العمليات الحسابية، وتحمل بطياتها مرونة مطلوبة فيها، وخاصة على مستوى علاقتها بالتعاملات المالية والتجارية، وهو أمر يتم اللجوء إليه من أجل تسهيل تلك العميات ومنح المشروعية لأنماط التعاملات.

وتبسيطاً يمكن القول: أن وحدة جبر الكسور الرقمية بناء عليه أصبحت تقاس بـ 10 ليرة سورية، بدلاً من ليرة واحدة، لكن وبالعمق فإن هذا القانون لا يتضمن جبر أجزاء العشر ليرات للأعلى على مستوى الحسابات الرقمية في قانون الموازنة المستقلة، بل على مستوى المطارح والرسوم والتكاليف كافة التي أجازها القانون، أي: أن هذا الجبر «للأعلى» سيكون من جيوب المواطنين، وهو بالنتيجة عائد مالي إضافي لهذه الموازنة من جيوبنا.

وللعلم فإن هذه الرسوم والمطارح الضريبية كثيرة وعديدة ومتنوعة، من فاتورة الهاتف والكهرباء و.. وصولاً للرسوم والتحصيلات الضريبية المكانية كافة، والتي تختلف من محافظة لأخرى، حسب ما أجازه القانون 35.

والنتيجة، أن المواطن سيتكبد نفقة إضافية، تكبر أو تصغر، بحسب ما تقتضيه عمليات الجبر تلك، فربما تكون بمئات الليرات سنوياً، وربما تصل للآلاف، فالليرة والخمس ليرات أصبحت سواء وفقاً لآلية الجبر للأعلى بحيث تصبح 10 ليرات مباشرة، ولك أن تحسب كم 10 ليرات سيتم جبرها من جيبك أيها المواطن، بكل فاتورة وكل رسم، مع ما ستتحمله من تجيير لهذه الرسوم من قبل الفعاليات الاقتصادية المختلفة التي ستحملها على تكاليفها وأسعارها، أي من جيبك أيضاً، ولم لا طالما أن الأمر غايته التسهيل والمرونة ظاهراً!.

إزالة «صفر» دون ضجيج

أما الأعمق من هذا، فهو الاعتراف الموارب بأن الليرة السورية لم تعد هي وحدة القياس النقدي رسمياً، بل أصبحت وحدة القياس هي الـ 10 ليرات، وهو ما جرى المرور عليه مرور الكرام دون أي ضجيج.

أيضاً، بتبسيط يمكننا القول: وكأن هناك «صفراً» تمت إزالته في العمليات الحسابية المتعلقة بجباية الرسوم «جبراً لأعلى 10 ليرات»، وربما ذلك يكون مهمازاً على بقية التعاملات الحسابية والنقدية الرسمية لاحقاً، علماً بأن الواقع يشير سلفاً إلى أن هذا الـ «الصفر» أزيل من التعاملات اليومية، فعمليات الجبر للأعلى من جيوبنا فرضت دون استئذان، اعتباراً من أجور النقل وليس انتهاءً بسعر جرزة البقدونس، والليرة السورية كوحدة تعامل نقدي لم تعد متداولة منذ زمن، بل هي غير موجودة في سوق التعاملات، ولعل لذلك الكثير من الأسباب ذات الطابع الاقتصادي المرتبطة بظروف الحرب والأزمة ومفرزاتها، والأهم بجملة السياسات الليبرالية المعتمدة منذ عقود.

هذا الجبر «للأعلى» سيكون من جيوب المواطنين وهو بالنتيجة عائد مالي إضافي لهذه الموازنة من جيوبنا

العدالة المستباحة

ما يعنينا من أمر، أنه في ظل هذا الاعتراف الرسمي الموارب الذي أزال «صفراً» على حساب المواطن بلا موارية، فلم لا يتم تعميمه لمصلحة المواطن بالمقابل، وذلك عبر إضافة هذا «الصفر» على الأجور مثلاً، تعويضاً عن فاقد القيمة للعملة وانعكاسه المباشر على مستوى المعيشة، فهذه من تلك عندما ينظر إليها من زاوية أشمل وأكثر عدالة؟!

فالجهات العامة والخاصة على السواء سبق لها وأن أضافت «أصفاراً» على أسعار السلع والخدمات، وهي تجبي عائداتها من جيوبنا تباعاً، وكل مرة بمسمى مختلف، اعتباراً من «تصحيح الأسعار» وليس انتهاءً بـ «حساب التكاليف استناداً لسعر صرف الدولار»، وما بينهما من تسميات، وليأتي القانون الأخير ضمن هذا السياق، لكن بذريعة جديدة وهي عبارة «الجبر للأعلى»، وبحيث يظهر بالنتيجة وكأن كسور الـ 10 ليرات هي الموارية والأبناء غير الشرعيين لهذه الـ 10 ليرات في الحسابات الرسمية، وليست السياسات الليبرالية نفسها التي جعلت من الليرة السورية نفسها مولوداً غير شرعيّ، بحيث جرى وأدها بصمت، دون تشييع أو تأبين!

«ماروتا سيتي» هل من سكن بديل؟

تلقى أهالي منطقة خلف الرازي، الذين ينتظرون سكنهم البديل، خبر التسويف الجديد لهذا المشروع وذلك لعدة سنوات إضافية جديدة، حيث قال أحد أعضاء المكتب التنفيذي في محافظة دمشق، منذ عدة أيام: أن «الحد الأقصى للانتهاء من تشييد السكن البديل هو 3 سنوات».

■ نوار الدمشقي

تصريح عضو المكتب التنفيذي، الذي تداولته وسائل الإعلام، أتى في معرض حديثه حول أن «محافظة دمشق ستباشر العمل بمشروع السكن البديل في ضاحية قدسيا الذي توقف في بداية عام 2011 بسبب الحرب، وهو عبارة عن 3000 شقة سكنية».

مساحة الشقق صادمة

أما المفاجأة الأكبر في متن التصريح فقد كانت حول مساحة بعض الشقق المزمعة، حيث صعق الأهالي بقول عضو المكتب التنفيذي بأن «مساحة الشقة الواحدة لن تقل عن الـ 40 متراً مربعاً، للشاغلين الذين تقل مساحة منازلهم عن المساحة السابقة».

فقد أبدى الأهالي استغرابهم من هذه المساحة الصغيرة بمحورين:

الأول: أنه لم تكن هناك مساحة إشغال لأسر بتلك المساحات الصغيرة، وإن وجد فهي ربما مساحة طابقية تتضاعف مع عدد طوابق الإشغال، وذلك شائع في منطقة خلف الرازي سابقاً.

الثاني: أن يتم إنجاز شقق سكنية بمساحة 40 متراً مربعاً، واعتبارها شقة سكنية من الممكن أن تكون مناسبة لعائلة، فهذه المساحات الصغيرة ربما تكون مناسبة للمتزوجين حديثاً، أو لمن هم مقبلين على الزواج، ولا يمكن بحال من الأحوال اعتبارها مناسبة لأسرة!.

والسؤال الذي طُرح على ألسنة هؤلاء هو: لماذا يتم إنشاء شقق بتلك المساحات الصغيرة أصلاً، طالما أن المشروع نفسه ما زال قيد المباشرة به؟!

هضم المزيد من الحقوق

أما الملاحظة الأهم التي أتت على ألسنة هؤلاء فهي: أن المشروع الذي جرى الحديث عنه في منطقة ضاحية قدسيا لمحافظة دمشق كـ «سكن بديل»، بالأصل لم يكن مخصصاً لمن تم إخلاؤه من أهالي منطقة خلف الرازي، بدليل أنه متوقف منذ عام 2011، حسب حديث عضو المكتب التنفيذي نفسه، في حين أن منطقة خلف الرازي ومشروعها لم يبدأ الحديث به إلا في عام 2012 على إثر المرسوم 66 الذي نظم المنطقة في ذلك العام.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الوعود المكررة على ألسنة المسؤولين، لمن تم إخلاؤهم من منطقة خلف الرازي، كانت أن تتم إعادة إسكانهم في سكن بديل بنفس المنطقة لاحقاً، وليس في غيرها من المناطق، وهو حقهم في ذلك، أما أن يتم الحديث الآن عن ضاحية قدسيا كمنطقة للسكن البديل، مع فترة زمنية إضافية مفتوحة للإنجاز، فهي ليست إلّا مزيداً من التسويف والمماطلة والوعود الخلبية، وهي تحمل بطياتها ضمناً هضم المزيد من الحقوق.

بعيداً عن الرقابة والمحاسبة

لقد أبدى هؤلاء الأهالي عدم ثقتهم بالمحافظة ووعودها على المستوى التنفيذي، بعد كل هذه السنين من الانتظار.

فحسب هؤلاء فإنه من الممكن، وبكل سهولة، أن تتم إعادة الحديث عن منطقة سكن بديل جديدة لهم، وربما تكون في منطقة أبعد من ضاحية قدسيا في ريف دمشق لاحقاً، كما وربما تكون بمساحات للشقق السكنية أصغر من ذلك!

ولم لا؟ طالما محافظة دمشق أصبحت متحكمة بمصيرهم وبمستقبلهم دون رقيب أو حسيب، في حين يجري احتكار منطقة خلف الرازي، التي أطلق على مشروعها اسم «ماروتا ستيي»، تباعاً من قبل أصحاب الأموال والأثرياء دوناً عن أهلها وعلى حسابهم، بمباركة المحافظة نفسها.

فإذا كان مشروع «ماروتا سيتي»، الذي جرى تسويقه وترويجه على أنه سيكون نموذجاً يحتذى به على المستوى التنظيمي لبقية المناطق المزمع تنظيمها على طول الخارطة السورية، بهذا الشكل، وهضم الحقوق والابتلاع من قبل الأثرياء، فكيف سيكون حال بقية المناطق لاحقاً؟

دير الزور.. مشاكل ما بعد فك الحصار

حوالي عشرة أشهر مرت منذ فك الحصار عن أحياء مدينة دير الزور ودحر التكفيريين الفاشيين من ريفيها الشرقي والغربي جنوب نهر الفرات..

■ مراسل قاسيون

لكن حصاراً من نوعٍ آخر ما زال مستمراً هو: حصار الفوضى والتهميش والتعفيش والإهمال والنهب، ويلقي بكاهله على أكتاف الفقراء والمستضعفين، فيزيد معاناتهم المتراكمة منذ عقودٍ فوق مأساتهم.

المواطنون شركاء في ثلاث؟

المواطنون في عصرنا شركاء في ثلاث: الغذاء والماء والكهرباء، وهي من أوائل مقومات الحياة، التي افتقدوها سابقاً، فعلى الرغم من تحسن بعض الأمور كتوفر المواد الغذائية وإن كانت بأسعار عالية، وبدء توفر الماء وإن لم يكن بشكلٍ كافٍ وبمقومات ومواصفات غير صحية، لكنْ لا توجد زراعة تقريباً، والنسبة لا تتعدى 5% لأنها تحتاج إلى وسائل ريٍّ ومياه ومستلزمات الزراعة من أدوات حراثة بذار وسماد وأدوية مكافحة وغيرها، وهي غير متوفرة، ناهيك أن الفلاحين ليس لديهم القدرة المادية لشرائها، وبالتالي يقل ويندر توافر الغذاء الزراعي، وكذلك بدء وصول الكهرباء إلى بعض المناطق في حيي الجورة والقصور، بفضل جهود عمال الكهرباء الذين يواصلون العمل ليل نهار، ويعرضون حياتهم للخطر، وقدموا شهداء، وإصابات، ويستحقون ليس الإشادة والتحية فقط، لكن على ما يبدو هناك من يعرقل جهودهم ويبطئ عملهم عمداً، لأن ذلك سيحرم أصحاب تجارة الأمبيرات المرتبطين بقوى الفساد، من أرباحهم واستغلالهم للمواطنين، فمحطة التوليد جرى تشغيلها منذ شهر، وكانت الوعود أن الكهرباء ستغطي حاجة المواطنين خلال أسبوع، لكنها إلى الآن لم تصل إلاّ لثلث المناطق المسكونة، فكيف بتوفيرها لمحطات ومحركات الري الزراعي، كل ذلك ينعكس على الناس وحياتهم وعلاقاتهم، ولم يعودوا شركاء في الماء والغذاء والكهرباء.

الفوضى والفساد

الفوضى والفساد ما زالا يضربان أطنابهما في المدينة والريف، بأشكال متعددة، منها:

فوضى الدوائر الحكومية

وتجلت مؤخراً في مديرية تربية دير الزور أثناء امتحانات الشهادتين الإعدادية والثانوية، التي وصلت إلى تخصيص مركز لأبناء الفاسدين والمتنفذين بمسؤوليه ومراقبيه، بالإضافة إلى التعامل المذل للمراجعين في هذه الدوائر، وغياب الضوابط والمحاسبة، وعدم وضع المسؤولين حسب كفاءتهم، وإنما حسب محسوبياتهم وولائهم، وهو ما يطالب به الأهالي بوضع الشرفاء والمخلصين في العمل.

السلاح المنفلت

حملة السلاح والزعران الذين يستبيحون المواطنين في ممارساتهم اليومية ودراجاتهم النارية، والتي تستبيح حياة المواطنين وكرامتهم، ولا يمضي يوم إلاّ وهناك حوالي 5 حوادث وإصابات، دون أن يردعهم أو يحاسبهم أحد. ويطالب الأهالي بحصر السلاح داخل المدينة بالجيش فقط.

الابتزاز

سواء على الحواجز، أو بالعمليات التي يمارسها المعفشون اتجاه المواطنين الذين يريدون رؤية بيوتهم أو ممن يعترضون ويحاولون منعه من الاستيلاء على ممتلكاتهم والتي تصل أحياناً إلى حد ليس التهديد والابتزاز، بل القتل. كذلك استمرار الابتزاز العلني على الحواجز والإتاوات التي تفرض على المواطنين الذين يتنقلون بين الريف والمدينة، أو بين محافظة دير الزور والمحافظات الأخرى، أو الرشاوى العلنية في الدوائر الحكومية وغيرها، سواء في الحصول على الحقوق والثبوتيات للعودة إلى العمل، أو العودة للمحافظة وللمدن والقرى والبلدات، أو الفوضى والمحسوبيات في توزيع مواد الإغاثة والمساعدات، كما حصل في توزيع مبلغ 15 ألف ليرة لمن كانوا محاصرين وفق قوائم ترفعها مديريات الدوائر، تحت إشراف اتحاد العمال، وعلى سبيل المثال: حُرم مهندسون وعمال في مديرية الزراعة من هذه المساعدة الزهيدة، التي لا تسمن ولا تغني من جوع، بحجة أنهم غير متزوجين، وكأنهم لم يكونوا محاصرين، بينما لم يحدث ذلك في دوائر أخرى. والشيء العجيب أن عناصر الجمارك يلاحقون أصحاب البقاليات والبسطات لبيعهم بضاعة تركية المنشأ، ولم يحاسبهم أحد عن كيفية دخول هذه المواد عبر حواجزهم، وعبرَ عشرات الحواجز الأمنية التي تمنع المواطن من نقل أثاث منزله، بينما سيارات التعفيش تتنقل بأمان من مكانٍ إلى مكان.

> **حملة السلاح والزعران في ممارساتهم اليومية ودراجاتهم النارية والتي تستبيح حياة المواطنين وكرامتهم دون أن يردعهم أو يحاسبهم أحد**

غياب الأمن

عمليات التصفيات والاغتيالات والقتل المتعمد تتزايد، نتيجة الفلتان، حيث حياة المواطن أصبحت هي أرخص شيء، وخاصة في مدينة الميادين والبوكمال، وبلدة البوليل، وآخرها قتل أربعة أشخاص يوم الأربعاء 2018/6/6 في مدينة موحسن ممن عادوا إليها مؤخراً والأسباب غير معروفة إلى الآن وتضاربت الأقوال حولها، بين معفشين أو ألغام وانتقام وغيرها، رغم وجود مخفر للشرطة في المدينة.

تردي الصحة والمشفى

ما يزال الوضع الصحي السيء على حاله، رغم توفير عيادتين طبيتين متنقلتين، فمشفى الأسد، الذي هو المشفى الوحيد الذي يخدم حوالي 300 ألف مواطن من المدينة والريف، يفتقر إلى مواصفات وإمكانات مشفى، بل وحتى مستوصف، حيث يفتقد للأطباء الأخصائيين في مختلف الاختصاصات، ويقتصر على بعض الأطباء المقيمين، والأجهزة الطبية كلها خارج الخدمة، ويفتقر إلى الأدوية والغذاء اللازم ليس للمرضى فقط، وإنما حتى للكادر الطبي المقيم والذي يعمل فيه، ويضطرون لشراء الأدوية والغذاء على نفقتهم الخاصة، ناهيك عن غياب النظافة وانتشار الحشرات وخاصة الذباب.

فأين مخصصات مديرية الصحة، وأين مخصصات المشفى من المحافظة ومن الوزارة؟

فساد التعهدات

ما تزال غالبية الأنقاض لم ترفع من الطرقات وفي الأحياء المدمرة، وما زالت البيوت غير آمنة سواء لوجود ألغام ومتفجرات، أو نتيجة التدمير، حيث هي مُعرضة للسقوط والانهيار، وقد قام أحد المواطنين بدخول منزله فوجد فيه جثتين متفسختين واتصل بالجهات المسؤولة فلم يستجب له أحد، واتصل بالهلال الأحمر الذي حضر وأخذ الجثتين وقام بدفنهما، وهذا ما يمنع الأهالي من العودة لمنازلهم بالإضافة إلى المعيقات الرسمية، من موافقات وغيرها.. والتعهدات المتعلقة بذلك أو بإعادة تأهيل البنية التحتية، تمنح لمن لهم شراكة أو علاقة مع المتنفذين والمسؤولين، بل وحتى شركات قطاع الدولة التي تتعرض لضغوط وابتزاز أيضاً، كشركة الطرق العامة رودكو. وبعضها تحول للسمسرة، بإعطاء جبهات العمل لمتعهدين؟

حصار المسلحين انتهى أيها السادة.. والطرقات سالكة، وزيارات المسؤولين والوزراء واللجان الحكومية المتكررة لم ينتج عنها سوى وعود، وبهورة إعلامية من تصوير وخطابات رنانة باسم الوطن والمواطن لا أكثر..

لكن حصار قوى النهب والفساد والفوضى ما زال مستمراً، فإلى متى، وكيف تريدون من المواطن التضحية أكثر من ذلك، والذي أصبح كما يقول المثل الشعبي: على الحديدة، يفترش الأرض ويلتحف السماء، ومع ذلك ليس أمناً على حياته أيضاً.. بينما أنتم تتنعمون بخيرات الشعب والوطن؟

الكابتن أنور عبد القادر: يجب تقديم أصحاب الكفاءة والخبرة

مع بدء مونديال موسكو لكرة القدم، أجرت قاسيون لقاءً وحواراً مطولاً مع اللاعب والمدرب أنور عبد القادر لاعب ناديي الفتوة والشرطة والمنتخب، حول الرياضة والكرة السورية، ومونديال موسكو، نقتطف بعض ما جاء فيه.

■ حاوره زهير مشعان

في سياق الحديث عن مستوى الكرة السورية، قال:
البناء في كرة القدم يعتمد على مفاهيم ونظريات علمية واستراتيجيات حسب الأهداف على مدى زمني طويل ومتوسط ومرحلي، وتتضمن خططاً وبرامج تساهم في إعداد اللاعبين فنياً وبدنياً وذهنياً ونفسياً، واستناداً لذلك يجب تقييم الكرة السورية. وإنني أؤكد: أن القائمين عليها لم يسلكوا ولم يلتزموا المنهج العلمي في بناء اللعبة حتى هذه اللحظة، رغم أننا نمتلك المواهب والإمكانات البشرية والمادية، وبصراحة نفتقد التوظيف العلمي السليم حتى نبلغ أهدافنا وطموحاتنا للمنافسة في المحافل الدولية.

● في الخمسينات والستينات كنا متقدمين كروياً، لماذا سبقتنا منتخبات كروية، كنا نتقدم عليها كثيراً؟
الإجابة من خلال ما ذكرته في البداية، وأنا عاصرت الجيل الذي كان يتفوق على منتخبات دول كثيرة، والتي كانت تسعى للاحتكاك بنا والاستفادة من فرقنا ومنتخباتنا الوطنية، فهم اجتهدوا وخططوا، ونحن لا زلنا نضيع الوقت بما لا ينفع.

● كرة القدم تتميز بشعبيتها لاعبين وجمهوراً، وكانت فرق الأحياء الشعبية منبعاً للمواهب لكنها تراجعت؟
فرق الأحياء الشعبية والمدارس والمراكز التدريبية هي الأرض الخصبة لاكتشاف المواهب وبناء جيل كروي، لذا يجب الاهتمام بها وتعميمها وتأمين الملاعب والتجهيزات والرعاية العلمية والصحية والتدريبية، لترفد الأندية والمنتخبات الوطنية، مع إعداد كوادر تدريبية وإدارية على أساس الكفاءة والمقدرة العلمية والشخصية والأخلاقية.

● كرة القدم موهبة ومتعة وهواية، لكن جرى تحويلها إلى سلعة فهل الاحتراف المستنسخ ساهم في تطويرها أم العكس؟
الاحتراف بمفهومه العلمي الناضج والالتزام بقوانينه الناظمة له، مسألة إيجابية، وضرورة حتمية للبناء والتطوير، لكن أن يكون منقوصاً ومجتزأ، فلا شك أنه سيؤدي إلى التراجع وربما الانهيار.

● عاصرت أربعة أجيال كروية، محلياً ووطنياً، ما حصيلة هذه التجربة؟
كل الأجيال التي عاصرتها تمتلك عناصر القوة والتفوق والإبداع، وهذه القدرات والطاقات كانت رهينة ومرهونة، والكثير منهم تم إهمالهم، ولم يجدوا الرعاية التي يستحقونها، ولم تجر الاستفادة من خبراتهم وكفاءاتهم، أتمنى أن تكون المرحلة القادمة أفضل وأسمى وأكثر تفوقاً واهتماماً.
وعن تقييمه لواقع نادي «الفتوة» الحالي، قال الكابتن عبد القادر:
الحديث عن الرياضة في دير الزور ونادي الفتوة ذو شجون، كان له إنجازات وإبداعات يشهد لها الجميع، وكثيراً ما مر بانتكاسات لا مبرر لها، والسبب المباشر والأكيد هو: ضعف الإدارات المتعاقبة، والتي غالباً يتم اختيارها بطريقة تتنافى مع طبيعة وخصوصية العمل الرياضي، وتسيطر العواطف والنزوات الفردية على بعض من يتولون قيادة العمل الرياضي في المحافظة، الزاخرة بالمواهب والقدرات الرياضية والكفاءات المبدعة، ويجب على أصحاب القرار التفكير في المصلحة الحقيقية للرياضة، وامتلاك الشجاعة في مواجهة الحقائق، وتقديم المصلحة العامة على الخاصة. وجمهور الفتوة متميز وله نكهة خاصة وقيمة معنوية كبيرة وبعشقه الجنوني لناديه ووفائه للأزرق، وثقتي كبيرة أن تعود الإنجازات والبطولات، وأن يعود قوياً متماسكاً وفارساً للكرة السورية، وأن تعود الأناشيد الفراتية المميزة، رغم الانتكاسة المؤقتة.

البطاقة الحمراء: أوجهها لكل من يصر على الإساءة لذوي الاختصاص والكفاءة الرياضية ويقدم عليهم من يُقدّم له الولاء شخصياً.

● نأتي للحدث الأهم عالمياً مونديال موسكو، كان المنتخب قاب قوسين من التأهل. هل خانه الحظ أم الظروف أم ضعف الإدارة والتدريب؟
نعم، كان قاب قوسين من التأهل، وقدم مباريات كبيرة وحقق حضوراً لافتاً، ولو امتلكنا استراتيجية واضحة وتماسكاً فعلياً منذ البداية، لحققنا طموح السوريين بالتأهل، لكن إعداد الفريق للتصفيات واجهته ظروف بعضها خارجة عن الإرادة، وبعض اللاعبين التحقوا متأخرين، وكان من الأفضل الاستعانة بمدرب عالمي يمتلك الخبرة والقدرة في التعامل مع الفرق المنافسة وتطوير اللاعبين، رغم أن المدربين الوطنيين بذلوا جهداً طيباً يشكرون عليه.

● أي الفرق تشجع، وما رأيك باعتماد حكم الفيديو؟
أنا أشجع منتخب البرازيل، وأرشحه للمنافسة مع ألمانيا وإسبانيا وفرنسا لبطولة المونديال، واعتماد حكم الفيديو ضرورة أكيدة لتحقيق العدالة بين الفرق المتنافسة.

● ثلاث بطاقات: صفراء وحمراء وبطاقة شكر لمن توجهها؟
البطاقة الصفراء: أوجهها لمن لا زال متردداً في الانحياز فقط للمصلحة العليا لكرة القدم والفرصة ما زالت قائمة له لينال احترام الرياضيين.
البطاقة الحمراء: أوجهها لكل من يصر على الإساءة لذوي الاختصاص والكفاءة الرياضية ويقدم عليهم من يُقدّم له الولاء شخصياً.
بطاقة الشكر: أوجهها للجنود المجهولين والمعروفين بصدقهم وإخلاصهم، وإيمانهم بأن الرياضة والكرة السورية تمتلك الكثير من المقومات التي يمكن أن تضعها في مقدمة الفرق العربية والآسيوية، وتحتاج فقط للصدق في العمل والتوظيف العلمي السليم.

● كلمة أخيرة تود قولها؟
أقول لإخوتي الرياضيين: الرياضة قيمة إنسانية وحضارية كبيرة، ويجب علينا الارتقاء بتفكيرنا وأخلاقياتنا لكي نبلغ جدارة التمثيل والمسؤولية.

الكهرباء: تقبّلوا التقنين

لم يمض الكثير من الوقت على وعود وزارة الكهرباء بوضع حدٍ للتقنين هذا الصيف، حتى تبين المواطن السوري على وجه اليقين أن هذه الوعود ليست سوى كلمات معدة للاستهلاك الآني، وأن أياً منها لن يرى النور في الأجل القريب.

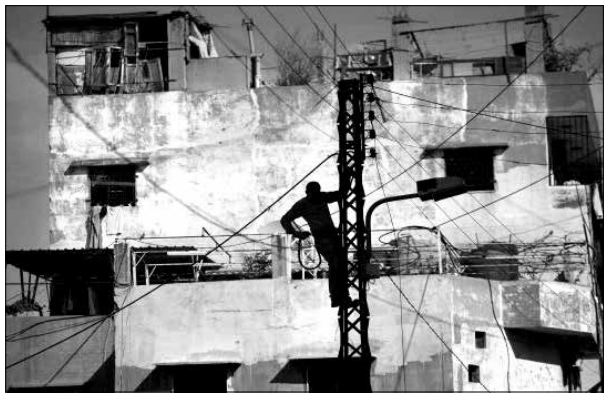

■ سمر علوان

فوزارة الكهرباء صرحت منذ نحو شهرين: بأنها تعمل على إلغاء حالات التقنين القسرية المفروضة في بعض المحافظات، وأنها قد وجهت بوجوب اتخاذ بعض التدابير والإجراءات الهادفة إلى إلغاء ساعات التقنين، مبينة: أن ارتفاع عدد ساعات التقنين الكهربائي في الآونة الأخيرة ناجم عن أعمال الصيانة الدورية استعداداً لفصل الصيف.
وها هم السوريون يستقبلون فصل الصيف دون جديد فيما يتعلق بالكهرباء، إذ شهدت مختلف المحافظات السورية عودة الانقطاعات غير المنتظمة في التيار الكهربائي، دون وجود أعذار مسبقة كما في كل مرة.
فأعمال الصيانة، التي جرى اعتبارها عذراً جاهزاً في الأشهر الفائتة، كانت نوعاً من الاستعداد لفصل الصيف على حد زعم الوزارة، لكن الصيف قد ابتدأ بالفعل دون أن تستعد له وزارة الكهرباء كما ينبغي، فالتقنين لم يفارق أيام السوريين لا في الصيف ولا في الشتاء.

في التصريحات

وزير الكهرباء صرّح مطلع العام أن لدى الوزارة مشاريع ستضاف إلى المنظومة الكهربائية، وبالتالي سيتم رفع الطاقة المولدة لتصل إلى 6000 ميغا واط، ما يعني أن ساعات التقنين ستكون في حدودها الدنيا، كما نقلت بعض الصفحات أن التقنين الذي تحملناه الأشهر الفائتة كان بغرض الصيانة وأن الحكومة تتخذ الإجراءات كافة للإيفاء بوعدها حول وقف التقنين بالمحافظات كافة في بداية الشهر الرابع.
كما أكد مصدر في وزارة الكهرباء، لأحد المواقع الإلكترونية: أن أعلى حد للانقطاعات المؤقتة في المحافظات السورية بلغ ساعة إلى ساعة ونصف على أبعد تقدير، وتحديداً خلال فترة الذروة، وأن ذلك مرتبط بأعطال أصلحتها وزارة الكهرباء مؤخراً، مع التأكيد على توفر الكميات الكافية واللازمة من مادتي الغاز والفيول لتوليد الحاجة الفعلية من الطاقة الكهربائية، بعد استرجاع حقول الغاز والنفط في ريف حمص الشرقي.

ما بعد الوعود؟

أما التصريحات التي سمعناها مؤخراً من وزير الكهرباء فهي غير مطمئنة على الإطلاق، إذ عبّر عن «استغرابه من تذمر الشارع المستمر بخصوص الكهرباء»، وأن على المواطن «ألّا يطلب المستحيل»، فهل تكون مطالبة المواطن بحقوقه ضرباً من المستحيل، لا سيما مع انتفاء مختلف الأعذار التي اعتادت الوزارة أن تقدمها في كل حين؟ وفوق ذلك لا يحق للمواطن- برأي الوزير- أن يشتكي من الانقطاعات المستمرة وغير المنتظمة في التيار الكهربائي، والتي تتسبب بأعطال في مختلف الأدوات الكهربائية وتكلف المواطن- المنتوف أصلاً- مزيداً من الخسائر، إلى جانب ما تقود إليه من عرقلة وتأخير في مختلف المجالات، كما ليس من حق المواطن لوم الوزارة أو انتقادها على وعودها الخلبية، التي تخرج بها كل حين لامتصاص الاستياء العام، بل عليه أن يتقبلها بصدر رحب، من دون أن يصدقها بطبيعة الحال؟!

تتسارع العقود التشاركية الاستثمارية في قطاع الفوسفات السوري، وتقرها القوانين بشكل متسارع، فبعد أن تم إقرار العقد مع الشركة الروسية ستروي ترانس غاز لتحصل على نسبة 70% من إنتاج الفوسفات في شهر 2018/3، يأتي اليوم إقرار عقد موقع مع حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية حسب موقع «عالم المال والأعمال»، للاستفادة والاستثمار في مناجم الفوسفات، ودون تحديد مواضع ونسب!

استثمار الفوسفات السوري
وحصة المستثمرين

تقدر احتياطيات خامات الفوسفات السورية في منطقة مناجم الشرقية بحوالي 1,8 مليار طن، أي: ما تقارب قيمته وفق أسعار الفوسفات العالمية حالياً: 250 مليار دولار.

تشير التصريحات الرسمية إلى أنها تضع هدفاً قريباً للوصول إلى إنتاج يقارب 10 ملايين طن من الفوسفات من مناجم خنيفيس والشرقية في الآجال المتوسطة. أي: مضاعفة الإنتاج أكثر من مثلي مستواه في عام 2010 عندما قارب 3 مليون طن سنوياً.

إن هذه المستويات من الإنتاج تضعنا في المرتبة الخامسة عالمياً من حيث الإنتاج السنوي للفوسفات، وتقارب قيمها وفق الأسعار الوسطية للطن من الفوسفات الصخري عالمياً بحوالي مليار دولار سنوياً.

وبينما تبدو هذه الاحتياطيات مغرية للاستثمار، فإن العقود التي تعقد في الظروف الحالية، والتي تعطي مستثمرين نسبة 70% من الإنتاج، أو دون اعلان النسب كما في حالة العقد الإيراني... تقلص موارد عامة تحتاجها سورية بشدة. ونستطيع من بيانات التكاليف والإنتاج والمبيع في الفوسفات السوري الصادرة عن أعوام الأزمة مؤخراً، أن نحاول تقدير مستوى الموارد التي يمكن أن نخسرها.

الربح من طن الفوسفات

وفق بيانات الإنتاج والمبيعات والتكاليف للفوسفات السوري الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء. تتبين تكاليف إنتاج الطن، بالمقارنة بتسعيرته وبالتالي تتبين أرباحه، وحق الدولة.

ويصل الربح من الطن إلى 9800 ليرة، ونسبة 160% من التكاليف تقريباً. حيث مجموع تكاليف إنتاج الفوسفات في عام 2015 بلغت قرابة 3,7 مليار ليرة، متضمنة المستلزمات والاهتلاك والضرائب غير المباشرة وتعويض الرواتب والأجور. ما يعني أن التكلفة على الطن قاربت: 6200 ليرة للطن، بناء على إنتاج فعلي قارب: 597 ألف طن.

أما قيمة هذا الإنتاج فتقارب إجمالياً 9,5 مليار ليرة. حيث وسطي تسعير الطن: 16 ألف ليرة سورية. وهو مقدر من وسطي سعرين: الأول هو: المبيعات الخارجية حيث سعر الطن وفقها: 22 ألف ليرة، وقرابة 50 دولاراً للطن. أما سعر المبيع المحلي فيقارب 10 آلاف ليرة، وحوالي 22 دولاراً للطن، وفق سعر صرف 450 ليرة مقابل الدولار.

أما إذا وصل الإنتاج إلى 10 مليون طن ووفق التسعير الوسطي المنخفض 16000 ليرة للطن، فإن كتلة المرابح تقارب: 100 مليار ليرة سورية سنوياً، وحوالي: 220 مليون دولار سنوياً.

فإذا ما كانت حصة المستثمرين المشاركين في هذا الإنتاج تقارب 70% فإننا نتحدث عن فوات في الربح يقارب: 154 مليون دولار سنوياً.

مع العلم أن سعر المبيع العالمي للفوسفات في عام 2016 قارب 140 دولار للطن وانخفض الآن إلى 100 دولار للطن، وبالطبع الوصول إلى المبيع بهذا السعر قد يتطلب زيادة في تكاليف غسل الفوسفات، حيث كان وزير النفط السابق العلاو، قد أشار إلى أن السعر المنخفض يعود إلى تصدير جزءٍ هامٍ من الفوسفات جافاً وغير مغسول بسبب عدم كفاية طاقة معمل الغسل، وبتصديره جافاً تنخفض نسبة تركيز خامس أكسيد الفوسفور في الكميات المنتجة.

فإذا ما ارتفع سعر مبيع الفوسفات إلى 100 دولار للطن فقط، فإننا نتحدث عن مرابح تقارب: 840 مليون دولار سنوياً، منها 590 مليون دولار سنوياً للمستثمرين!

سعر المبيع الخارجي للفوسفات السوري 50 دولاراً للطن بينما سعره العالمي يقارب 100 دولار للطن!

حق الدولة 7,7% من ربح الطن

أما حق الدولة من الصناعات الاستخراجية الذي تم تعديله ورفعه وفق القانون رقم 7 لعام 2017ليصبح تحديده على أساس نسبة تتراوح بين 15–20% من السعر المحلي ولكن بعد خصم التكاليف. فإنه منخفض إلى حد بعيد، ووفق الأرقام السابقة فإنه لا يتعدى 760 ليرة للطن حق الدولة، ونسبة 7,7% من الأرباح! وحوالي 7,6 مليار ليرة سنوياً. فالسعر المحلي لا يتعدى 10 آلاف ليرة سورية، وبعد خصم التكاليف منه يصبح المتبقي 3800 ليرة، نسبة 20% منها تقارب 760 ليرة. والمفارقة أن المؤسسة العامة للجيولوجيا ستدفع نسبة منه بناء على نسبتها من الإنتاج التي لا تتعدى 30%.

لم تتوضح طبيعة العقد الموقع مع إيران في مجال «استثمار الفوسفات والاستفادة منه» كما نقلت التصريحات الرسمية المقتضبة حول العقد... ولكن ما تم توضيحه حول العقد السابق الموقع مع الشركة الروسية بنسبة 70% حصة المستثمر، لا يبشّر بالخير. أكثر ما تحتاجه سورية هو: الموارد العامة من القطاعات ذات الربحية العالية، كما في الصناعات الاستخراجية، وإذا ما كان التعاقد مع الشركات الأجنبية، والفساد في قطاع النفط والغاز، حيث نسبة الربح تفوق 835% قد أفقد الاقتصاد السوري الكثير، فإن الفوسفات أيضاً قطاع ذو ربحية عالية بنسبة 160% بالحد الأدنى، وقادر على تحقيق إنتاج يقارب مليار دولار سنوياً. وقد كان لدى المؤسسة العامة طاقة إنتاجية بمقدار 3,3 مليون طن قبل الأزمة، والاستثمار في طاقاتها الاستخراجية هو أجدى من التشارك بنسب غير مسبوقة! قد تؤدي إلى فوات في الأرباح السنوية يتراوح بين 154 مليون دولار وقد يصل إلى قرابة 590 مليون دولار سنوياً، إذا ما تم التصدير بسعر عالمي غير مخفّض!

الربح التقديري من إنتاج 10 مليون طن من الفوسفات

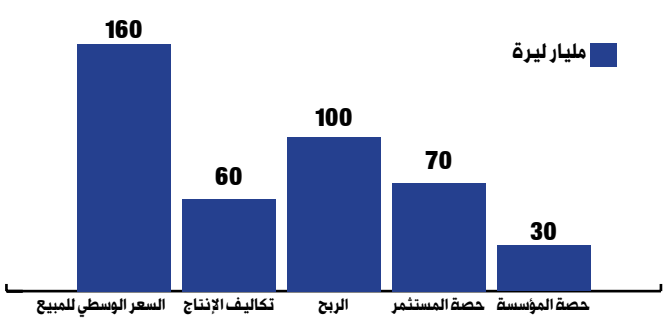

العقاري: اقترض... «كنّك شاطر»

لم تكن قروض السكن في سورية يوماً منخفضة التكاليف، ولكنها لم تكن يوماً بهذا المستوى من المفارقات... مع عودة الإقراض السكني من المصرف العقاري، فإن هذه القروض لا يمكن تسميتها إلا رفع عتب... فإذا ما كنت من أصحاب الأجور المتوسطة في سورية هل ستأخذ قرضاً من العقاري؟!

■ قاسيون

يقدم المصرف العقاري قروضاً لشراء المنازل، وطبعاً يجب أن يأتي المتقدم للقرض مرفقاً بجميع الأوراق والإثباتات من السجل العقاري والمؤسسة العامة للإسكان. ولكن ما العروض التي سيحصل عليها من العقاري؟ ما المبالغ، وما المقابل، وما الشروط؟

ما المبلغ الذي يمكن أن تحصل عليه؟

يقدم العقاري قروضاً تبدأ من مليون ليرة، وسقفها 5 مليون ليرة فقط، هذا أقصى ما يمكن أن تحصل عليه لقرض شراء منزل! وإذا ما قيست هذه المبالغ بالسعر الأقل لشقة في ضواحي دمشق بـ 20 مليون ليرة فرضاً، فإنها لا تتجاوز نسبة 25%. بينما تقول لك ورقة عروض المصرف بأنه يمكن تمويل 60% من قيمة العقار، ولكن بسقف للمبلغ 5 مليون ليرة! فأي منزل في سورية الآن تشكل الـ 5 مليون ليرة 60% منه؟ وأي منزل هذا الذي تستطيع شراءه بحوالي 8 مليون ليرة؟ لا يوجد إلا بالحسنى ولدى أولاد الحلال، وهذه حالة نادرة... بالتالي عليك إن قررت أن تأخذ الـ 5 مليون أن تدفع أربعة أضعافها للوصول إلى السعر المنخفض للبيت.

ما المقابل؟ الفوائد والأقساط

إذا ما قررت أن تأخذ هذه المبلغ القليل، تستطيع أن تسدده مع فوائد خلال 5 سنوات، أو 10 سنوات، أو 15 سنة. حيث تنخفض قيمة القسط الشهري كلما ازداد عدد السنوات، وترتفع نسبة الفائدة السنوية، وكتلة الفوائد التي ستدفعها فوق مبلغ القرض.

فمعدل الفائدة يبدأ بـ 10% ويرتفع إلى 11%، ثم إلى 11,5% وفقاً لمدة السداد بطبيعة الحال.

وفي حال قررت أن تسدد خلال خمس سنوات فإنك ستعيد مبلغ الـ 5 مليون ليرة، وفوقها كتلة فوائد تقارب: 1,45 مليون ليرة، أي: فوائد نسبتها: 30% تقريباً من قيمة القرض. وستدفع قسطاً شهرياً خلال هذه المدة يقارب: 107 آلاف ليرة شهرياً. أما في حال الدفع على عشر سنوات، فإن كتلة الفوائد ترتفع إلى 3,2 مليون ليرة، ونسبة 64% من قيمة القرض، وبقسط شهري يبلغ: 69 ألف ليرة تقريباً. أما في حال الدفع على 15 سنة، فإن كتلة الفوائد تصبح في نهاية المدة: 5,5 مليون ليرة ونسبة 110% من قيمة القرض، وبقسط شهري خلال هذه المدة: 58 ألف ليرة.

شرط الدخل... ابحث عن الكفلاء

القرض مشروط بمستوى من الدخل الشهري للمقترض، ولكفلائه... فإن أردت الحصول على 5 مليون ليرة خلال 5 سنوات، عليك أن تقدم ضمانات دخل بمقدار 260 ألف ليرة تقريباً. أي: حوالي سبعة أجور وسطية 35 ألف ليرة، يجب أن يجمعها المقترض من بيانات راتب الكفلاء وهؤلاء يجب أن يكونوا من العاملين في الدولة والمثبتين بشكل دائم، أو من أحد الأقارب النقابيين من أصحاب المهن، مع شروط ووثائق من النقابة المعنية، أو أحد الأقارب من مالكي سجل تجاري أو صناعي مسجل لسنتين على الأقل مع شهادة من غرفة التجارة أو الصناعة وكشف على محله وغيرها من الإجراءات.

لتحصل على الـ 5 مليون أقل دخل شهري مطلوب هو 146 ألف ليرة، أي: حوالي 4 كفلاء من ذوي الأجور، تصبح رواتبهم مرهونة لسدادك القسط الشهري لمدة 15 سنة، وعليهم أن يكونوا حصراً من العاملين في الدولة– وليس في القطاع الخاص– المسجلين بالتأمينات!

أما أقل الأقساط هو 11600 ليرة تقريباً تدفعها شهرياً خلال 15 سنة، لتحصل على مليون ليرة فقط! وهذا القسط الأقل يشكل ثلث الأجر الوسطي لعامل سوري حالياً!

إن هذه القروض رفع عتب... ولن تستطيع أن تحرك الإقراض العام أو أن تساعد المواطنين في حل مشكلة السكن ولو جزئياً.

«تدين لتقترض»

وأخيراً، إن استطعت أن تؤمن الكفلاء، وأن تجد منفذاً تسدد منه القسط شهرياً، فإنك قد تحصل على مبالغ القروض التي لن تتعدى 5 مليون ليرة... ولكن قبل هذا هناك شرط بسيط هو «القشة التي تقصم ظهر البعير»: حيث يشترك في قروض الشراء أن يضع المقترض وديعة بمقدار 2,5 مليون ليرة لمدة 3 أشهر حتى تستطيع أن تتقدم للحصول على «القرض العظيم»! فمن ذا الذي سيضع وديعة بمقدار 52, مليون ليرة، ليحصل على قرض بمليون ليرة، أو حتى بـ 5 مليون! وإن كان سيستدين هذا المبلغ، فإنه سيستدين القرض أيضاً من قريب ما، ويدفعه على مهل وربما دون فوائد وسيقول للمصارف: «لا بتعادونا ولا منعاديكم».

عمال النفط 0,1% من الأرباح!

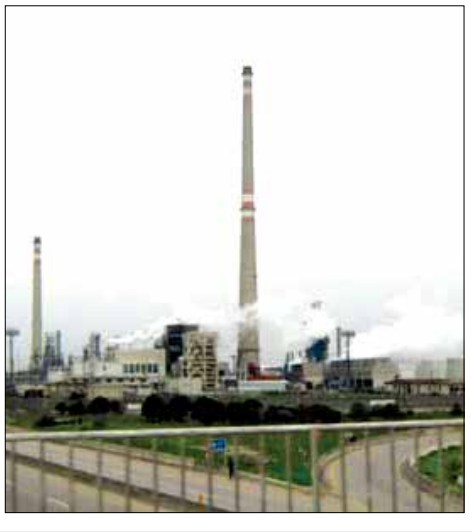

تم في مصفاة حمص افتتاح خطوط لإنتاج وتصنيع مجموعة من المواد التي كانت تستورد سابقاً، مثل: مادة كاسر الاستحلاب، وزيت الفرام، وزيت القطع. ومن المتوقع أن يبدأ إنتاجها بأقل من شهرين، مع الإشارة إلى أن الوفر المحقق من الفارق بين كلفة الإنتاج واستيرادها: 175 مليون ليرة سنوياً. يذكر بأن حصة عمال الصناعات الاستخراجية من أرباح هذه الصناعة لا تتعدى 0,1%! حيث حصلوا على أجور وتعويضات قاربت 3,6 مليار ليرة فقط في عام 2016 بينما حققت الصناعة الاستخراجية ربحاً يقارب 286 مليار ليرة.

المسكن كلفته 3-4 مليون!

أشارت بيانات المكتب المركزي للإحصاء، بأن تكلفة البناء لمسكن من 100 متر في عام 2015 قاربت 3,5– 4 مليون ليرة، دون الأرباح ودون سعر الأرض، ومع إكساء جيد. ولا تعتبر هذه الأرقام بعيدة عن الواقع بشكل جدي، رغم الاستغراب من انخفاضها. حيث بحسابات أخرى أجرتها قاسيون قاربت تكلفة المنزل 3 مليون ليرة، ولكن دون إكساء. حيث إن ريع الأرض يقارب 60% من التكلفة الإجمالية! بينما 18% للبيتون و17% للحديد، و 5% فقط لأعمال البناء.

كان ترامب واضحاً في حملته الانتخابية عندما قال: «أمريكا أولاً» وهو ما يعني ضمناً: «الحلفاء وبقية العالم تالياً» ولا يقول الرئيس الأمريكي هذا إلا تعبيراً عن استراتيجية مواجهة «ما هو أعظم» فأمريكا وسط الأزمة العالمية القائمة والقادمة تريد أن تُسرع بالهرب... علّها تكون أقل الخاسرين الكبار خسارة.

ترامب... «يحمي أمريكا»

يقف الاقتصاد العالمي على عتبات أزمة اقتصادية مركبة: الدّيون والركود والتجارة، ويتوقع العديدون أن الفقاعة القادمة في أزمة المال العالمية، لن تكون جزئية، بل ستمثل انفجار أزمة الديون العالمية، وستكون أكبر من أن يكون بالإمكان انتشال بنوكها الكبرى، كما حدث في أزمة عام 2008، وقد تطيح هذه الأزمة بقطاع المال العالمي المتضخم، بل والدولار ذاته!

■ عشتار محمود

وإن كان هذا ما تتداوله الأوساط الاقتصادية العالمية التي ترصد الأزمات وتتنبأ بها، فإن «أهل الحكم الأمريكي أدرى بشعابهم»، وهم يستعدون للأمر الواقع المتمثل بانتهاء النهب العالمي عبر قطاع التمويل الذي قاده الدولار منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقطاع المال المضاربي المتضخم منذ النيوليبرالية في الثمانينيات.

ثلاثة أبعاد للتعامل الأمريكي مع الأزمة

في مواجهة كل هذا يبدو السلوك الأمريكي اليوم «تسعيرياً- انسحابياً» وبأبعاد ثلاثة، أولاً: تريد الولايات المتحدة أن تنسحب تدريجياً من المعركة العسكرية العالمية التي جربتها منذ عام 2001 لمواجهة الأزمة، ولم تفلح بتثبيت «الهيمنة الأمريكية إلى الأبد». وثانياً: تريد أن تسعّر المعركة الاقتصادية عالمياً عبر أداتين أمريكيتين هامتين: التجارة والدَّين. وثالثاً: وهو الأهم أن هدف كل هذا نجاح الانكفاء الأمريكي، وحماية أميركا أولاً، ومركزة القوة بداخلها.

وهذه المعالم الأساسية تظهر في برنامج ترامب الانتخابي... فوفق هذا البرنامج لا تريد الولايات المتحدة أن تسعّر الحروب مع الأطراف وفي المواقع التقليدية، وتبدي سلوكاً انسحابياً تدريجياً من الشرق الأوسط، ومن شرق أوروبا، ومن الناتو عموماً، أي: تريد ضمناً تبريد الصراع العسكري مع روسيا، وتخفف مؤخراً من التوتر العسكري في الشرق الأقصى كما يظهر من مآلات الأزمة الكورية. ولا تكترث باستمرار التحالف الاقتصادي- السياسي مع الأطراف التقليدية، وفي مقدمتها أوروبا.

وفي المقابل يشمل برنامج ترامب الاقتصادي مزيداً من التمويل الحكومي للبنى التحتية الأمريكية، وتحريك الطلب الداخلي الأمريكي. أما تمويل ترامب للعسكر فيرتبط غالباً بالأهمية المركزية للمجمع الصناعي العسكري الأمريكي، بقيادة التكنولوجيا والتصنيع. الذي ينال حصةً هامةً من اهتمام برنامج ترامب الانتخابي حيث يريد مزيداً من التخفيضات الضريبية لصالح الشركات الأمريكية والتصنيع عموماً، ومزيداً من الحماية لها من المنافسة الأوروبية والصينية في الداخل الأمريكي. وقد يكون هذا البرنامج الاقتصادي هو الطريقة الأهم لحماية النظام الأمريكي عبر ترسيخ المصالح الاقتصادية الكبرى في الداخل، في ظل الخسائر القادمة من الأزمة العالمية، وعدا عن هذا فإن أمريكا في ظل انقسام كبار حكامها مهددة بالتفكك.

معركة أميركية - أميركية

يجري كل هذا السلوك وسط معركة أمريكية – أمريكية، فالرئيس الأمريكي وبرنامجه الانتخابي يمثل قوى في الحكم الأمريكي، ويتناقض مع مصالح قوى أخرى، لا تكل من مهاجمته، وتفخيخ إدارته. والانقسام الأمريكي لا تتضح تماماً معالمه إلا بالعام، ومن خلال البرامج الانتخابية للمرشحين ترامب وهيلاري، فبينما ترامب يمثل التخفيف من «عالمية أمريكا» وإدارة الأزمة العالمية عبر الانكفاء، فإن هيلاري كانت تمثل الأطراف التي ترى أن عصر العولمة الأمريكية لم ينته بعد، ويمكن إطالته قليلاً بمزيد من العنف، ومزيد من الدَّين، وكانت تريد استمرار ومد الصراع العسكري، لعل المعركة العالمية العسكرية تستطيع أن تعود بنتيجة ما، فتضعف الخصوم أكثر وتجعل الانكفاء الأمريكي أقل خسارة، ولكن الاتجاه الأمريكي الذي يريد أن يعتمد على إيقاد المعركة الاقتصادية العالمية، وتحصين أمريكا قدر الإمكان يبدو أنه المنتصر.

السلاحان الأخيران: التجارة والمال

المعركة التجارية والمالية التي يقودها ترامب، ستضر إلى حد بعيد بالاقتصاد الأمريكي، وتكتنف على مخاطر... ولكن على ما يبدو فإن هذا التوجه هو المسار الاضطراري المؤلم.

> **المعركة التجارية والمالية التي يقودها ترامب ستضر إلى حد بعيد بالاقتصاد الأمريكي ولكن يبدو أن هذا هو المسار الاضطراري لأمريكا**

من الواضح للولايات المتحدة، أن اتجاهات التجارة العالمية أصبحت محددة صينياً، وأصبحت معالمها مرسومة في الأجل المتوسط بمشروع الربط الكبير بين آسيا وأوروبا وحتى إفريقيا عبر مشروع طريق الحرير.

ومن الواضح أيضاً أن الدولار لن يستطيع الاستمرار كعملة التمويل والتجارة العالميتين، والأهم: أن أمريكا تعي تماماً أن الأحادية الأمريكية انتهت، وعلى الولايات المتحدة أن تثبت قدراتها وثرواتها الفعلية في مواجهة عالم متعدد الأقطاب.

ولتمتلك الوقت الكافي والقوة التفاوضية، عليها أن تستخدم أهم أدواتها العالمية، أولاً: موقعها التجاري، وقدرتها على إثارة الاضطراب في منظومة التجارة العالمية المتراجعة والمتبدلة، وهو ما يفسر سلوك الحمائية الأمريكية الحالي الذي ظهر أيضاً قبل الحربين العالميتين عندما رفعت التعرفة 50% قبل الحرب الأولى، و48% قبل أزمة الكساد الكبير.

وثانياً موقعها المالي، وتحديداً عبر الدَّين الأمريكي العالمي، والذي مدت عبره قوى المال الأمريكية أذرعها الإقراضية للمشاركة في الثروات العالمية، وأصبحت الديون المهددة عبر رفع أسعار الفائدة هي ديون الشركات غير المالية في الدول الصاعدة، ما يعني موجة تمركز بالملكية ستنجم عن إفلاساتها. ورغم أن الحكومة الأمريكية هي المَدين الأكبر عالمياً، فإن إيقاد أزمة الديون وبشكل تدريجي عبر الرفع التدريجي لأسعار الفائدة، قد يعني عملية مقاصة كبرى عالمية عقب الامتناع عن السداد، سينجم عنها إعادة تموضع للثروة الحقيقية عبر العالم كل حسب قدراته الفعلية...

الإدارة الأمريكية تجري بالحمائية التجارية، وبرفع أسعار الفائدة التدريجي، عملية هجومية من أجل التفاوض. وهي تعلم بأن المواقع الاقتصادية العالمية القادمة ستتحدد على أساس ميزان القوى العالمي: الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والبشرية، وكلها أصبحت موزعة عالمياً، ولم تعد أمريكية القيادة. وتعلم أيضاً: أن الهجوم الأمريكي سيسرع من وتيرة تحالفات الآخرين وعزل أمريكا، ولكن الولايات المتحدة تريد أن تحمي أمريكا، لأنها تعي حجم الانشطار الذي قد يعاني منه تراجع غير مدروس لحكم شديد المركزية كالحكم الأمريكي، وتريد أن تحافظ على القوة الأمريكية كدولة واحدة بثروات وتصنيع وموارد هامة تستطيع أن تأخذ موقعها ضمن خريطة القوى العالمية الجديدة.

بدنا تعويضات ـ وبدنا نرجع!

هل ستَقتل أحلام المواطنين- الذين فرض عليهم النزوح والتشرد من بلداتهم وقراهم- من العودة إلى بيوتهم مع مضي كل يوم جديد وهم بعيدون عنها، في ظل استمرار تلقي الوعود الرسمية بشأن تسهيل العودة، لكن مع وقف التنفيذ، إلا لمن رحم ربي؟!

■ مالك أحمد

كثيرة هي المدن والبلدات والقرى التي استعادت الدولة السيطرة عليها بعد طرد الجماعات المسلحة منها، منذ فترات طويلة، وكثر هم المواطنون من أهالي هذه البلدات الذين ما زالوا بانتظار السماح لهم بالعودة والاستقرار فيها، والذين ملّوا من كثرة الذرائع والمعيقات التي تحول دون عودتهم واستقرارهم، مع استمرارهم بالقول: «بدنا نرجع- وبدنا حقوقنا كلها».

بلدات مغلقة بوجه أهلها؟

الجهات الرسمية، اعتباراً من الحكومة مروراً بالمحافظين، وليس انتهاءً برؤساء البلديات، وكل من موقعه، ألقوا بالكثير من التصريحات والوعود المكررة، وعلى فترات قريبة ومتباعدة، بشأن عودة الأهالي إلى بلداتهم، طيلة السنوات الماضية، لكن كل ذلك لم يتم ترجمته عملياً على المستوى التنفيذي بشكل عام وشامل.

فبلدات وأحياء دمشق وريفها «داريا- حي تشرين- القابون- جوبر- مخيم اليرموك- التضامن- السبينة- القدم- الحجر الأسود- المليحة- وادي بردى- عربين- زملكا- كفر بطنا- وغيرها الكثير من البلدات والقرى في الريف الدمشقي» ما زالت مغلقة حتى اليوم بوجه الغالبية من أهلها، ولم يعد من هؤلاء إلّا القليل، وحال هذه البلدات والأحياء في دمشق وريفها لا يختلف عن غيرها من البلدات والقرى في بقية المدن والمحافظات، برغم كل ما يتم الحديث عنه حول إعادة التأهيل للبنى التحتية في هذه البلدات، وعودة الخدمات العامة إليها، وكتلة الإنفاق الكبير، والاعتمادات المرصودة لهذه الغاية.

العودة المشروطة

في مطلع شهر نيسان، كشف أحد أعضاء المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق، عبر إحدى الصحف المحلية، عن: «إمكانية عودة المهجرين إلى مناطقهم المحررة، سواء المخالفة منها أو النظامية»، مؤكداً أن: «أي مواطن يستطيع، بعد سماح الجهات المختصة، الدخول إلى منطقة سكنه والبدء بترميم منزله أو محله أو معمله فوراً، مع تقديم كل التسهيلات اللازمة من المحافظة في هذا الجانب وأن يعيده كما كان، بشرط عدم التجاوز على الأملاك العامة وعدم التغيير في الارتفاع».

حديث عضو المكتب التنفيذي أعلاه، كان فيه الكثير من رسائل التطمين، بما يخص مسؤولية محافظة دمشق بالحد الأدنى، إلا أن واقع الحال يقول: إن الكثير من أهالي أحياء دمشق مثل: «القدم- القابون- جوبر- حي تشرين- وغيرها» لم يفسح المجال أمامهم للعودة إلى بيوتهم حتى تاريخه، في ظل اشتراط «سماح الجهات المختصة» التي ربطت مفردة «فوراً» بها، فكيف الحال مع البدء بالترميم المرتبط بالتعويضات، ليصار إلى إعادة الاستقرار فيها؟!

ذريعة الجهات المختصة

ربط إمكانية العودة والاستقرار بموافقة «الجهات المختصة»، التي هي من تقرر السماح بالعودة من عدمها بالنسبة للأهالي، وذلك حسب التصريح أعلاه، أصبحت أحد أسباب معيقات العودة والاستقرار، والسؤال الذي يفرض نفسه: طالما أن هؤلاء الأهالي موجودون على الجغرافيا السورية التي تقع تحت سيطرة الدولة، فما هو الفرق عند «الجهات المختصة» بين أن يكونوا في بلداتهم وأحيائهم وبيوتهم، أو في غيرها من المدن والبلدات التي فرض عليهم العيش بها مؤقتاً؟

الأولوية بعد إعادة تأهيل البنى التحتية وعودة الخدمات العامة وغيرها إلى المدن والبلدات هي التعويضات العادلة التي تعتبر من حق الأهالي لقاء الأضرار

فمع عدم إغفال أهمية الاحتياطات الأمنية وضرورتها، لكن بالمختصر المفيد، فإن الغالبية من هؤلاء موجودون تحت عين الرقابة الأمنية سلفاً، اعتباراً من خروجهم نزوحاً من بلداتهم، وصولاً لأماكن إقاماتهم المؤقتة، سواء كانت مراكز إيواء، أو بيوت استأجروها بموجب موافقة أمنية، وسيبقون تحت أعين هذه الرقابة في بلداتهم عند السماح لهم بالعودة، فلماذا التأخر والتلكؤ والتسويف بذلك؟ بحيث أصبحت الموافقة الأمنية سبباً لتأخير عودة هؤلاء!

الحق بالتعويضات

أما عن دور الحكومة والجهات الرسمية على مستوى تسهيل العودة والاستقرار، فيكفي أن نقول: أن الأولوية، بعد إعادة تأهيل البنى التحتية وعودة الخدمات العامة وغيرها إلى المدن والبلدات، هي: التعويضات العادلة التي تعتبر من حق الأهالي، سواء لقاء الأضرار التي أتت على بيوتهم المدمرة جزئياً، أو لقاء العفش والأثاث الذي فُقد أو سرق، مع عدم إغفال دور الدولة وواجبها على مستوى إعادة تأهيل البيوت المدمرة كلياً.

فمن دون هذه التعويضات العادلة من المتعذر على كثير من المواطنين تحمل كتلة المصاريف الكبيرة التي سيتكبدونها من أجل عمليات الترميم، وإعادة التأهيل لبيوتهم ومنازلهم، خاصة في ظل ما تحملوه طيلة السنوات الماضية جراء النزوح والتشرد، وفي ظل الواقع المعاشي المتردي أصلاً، فواقع الحال يقول: إن موضوع التعويضات فيه الكثير من التسويف والمماطلة، كما يطغى على هامشه الكثير من أوجه المحسوبيات والفساد، ناهيك عن بعده عن العدالة.

نعود ونقول مجدداً: إن عودة الأهالي إلى بيوتهم وقراهم، ستتم إن عاجلاً أو آجلاً، كونها تعتبر حقاً شخصياً أولاً وواجباً وطنياً ثانياً، وكل تأخير في ذلك، بالإضافة إلى كونه يبدو وكأنه محاولة لوأد حق هؤلاء، هو تأخير في الاستقرار واستعادة الحياة لطبيعتها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما يصبح مجالاً للمتاجرة من قبل القوى المعادية التي لا تريد الخير لشعبنا وبلادنا.

«شريك المي ما بيخسر»

لا ندري هل من المفروض أن يصيبنا السرور أم الحزن، على أثر الخبر حول نية تصدير الفائض من المياه المعبأة.

■ سمير علي

يقول الخبر، الذي تم تداوله الأسبوع الماضي: أن وزير الصناعة «طلب من إدارة الشركة العامة لتعبئة المياه الإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ خطتها الاستثمارية، وخاصة من جهة إقامة خطوط إنتاج جديدة في كل من مناطق نبع السن ونبع بقين ومنطقة الخفسة في محافظة حلب، بهدف تلبية حاجة السوق والانتقال إلى تصدير الفائض، وكذلك معالجة واقع معمل دريكيش من حيث غزارة المياه».

فأن تتوفر لدينا سلعة من إنتاجنا المحلي، وبها فائض على حاجات الاستهلاك، وقابلة للتصدير، وفيها قيمة مضافة، بحيث تؤمن المزيد من فرص العمل، والقابلية للتطوير والتوسع اللاحق، كما تؤمن القطع الأجنبي لقاء عمليات التصدير، فذلك لا شك مدعاة للفرح والسرور.

لكن أن يكون الحديث بهذا الصدد عن المياه المعبأة من ينابيعنا، في الوقت الذي تعاني فيه البلد عموماً من شح بمياه الشرب، ناهيك عن الشح بالمياه عموماً، فإن الخبر أعلاه سيكون صادماً من كل بد.

الخبر الذي مرّ مرور الكرام عبر وسائل الإعلام، تتضح من خلاله الاستراتيجية المرسومة من قبل وزارة الصناعة على مستوى المياه المعبأة، بأنها ستُسخر لعمليات التصدير.

وبغض النظر عن عبارة «تلبية حاجة السوق»، فإن عمليات التصدير المزمعة للمياه لن تكون بخلاف غيرها على مستوى تصدير السلع المنتجة محلياً، طالما أن القائمين على التصدير من التجار غايتهم الأولى والأخيرة تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، فكيف بسلعة مثل المياه، التي يقال بها: «شريك المي ما بيخسر»، وما أكثر الشركاء من التجار الذين سيتخاطفون هذه السلعة «تطوعاً» من أجل تصديرها، وفقاً لتلك الاستراتيجية الرسمية المعلنة.

والنتيجة المتوقعة بناءً عليه، هي: زيادة التقنين بمياه الشرب المخصصة للمواطنين عبر الشبكات الرسمية، والمزيد من العوز للماء الصالح للشرب.

ولم لا طالما أن هذه السلعة ستحقق المزيد من الأرباح في جيوب شركاء الماء الجدد، من التجار والمصدرين، بمقابل استبعاد المواطن من هذه الشراكة، والذي أصبح معوزاً للمياه سلفاً، ويشتري حاجته منها تحت وطأة الاستغلال أمام عين الحكومة وبمعرفتها، وكأنه ليس أصيلاً بحقه في هذه المياه، بعد أن أخذت الحكومة أصالته هذه بالتوكيل الإلزامي، باعتبارها ممثلة للدولة، ومؤتمنة على ثرواتها ومصالحها ومصالح مواطنيها وحقوقهم.

فالحكومة التي اختطت لنفسها النهج الليبرالي المحابي لمصالح كبار التجار والسماسرة والفاسدين، تحجب عنا كل شراكاتنا وتمنع عنا كل حقوقنا بالثروات والإنتاج تباعاً، وصولاً لحقنا بالمياه وشراكتنا بها أخيراً.

فإلى أين ستوصلنا هذه الحكومة في ظل استمرارها بهذه السياسات؟

تأثير الاحتباس الحراري... مهزلة العِلم السائد

تطرقت العديد من المقالات والأبحاث حول الاحتباس الحراري وخطره على حياة البشرية ككل، منها ما يربط الاحتباس الحراري بنمط عيش بدأ بالظهور مع البدء في الإتكال على الوقود الإحفوري، ومنها ما يربط الاحتباس الحراري بمشكلة النظام السائد واستغلاله للبيئة ككل.

■ مروى صعب

ولكن لا يبدو واضحاً عند العديد من الباحثين ما يعنى بالاحتباس الحراري، إذا أخذنا النقاش- بين علماء وسياسيين- الذي يتم التداول به في الولايات المتحدة الأمريكية لرفض واقعة الاحتباس الحراري، وإذا أخذنا كيف يربط الاحتباس الحراري بذاتية الأشياء، مثلاً: عدد المعامل وليس بموضوعيتها كاستغلال النظام للبيئة. أو إذا أخذنا كيفية معالجة الاحتباس الحراري المطروحة بتخفيض نسب الغازات من دون إيجاد بديل جذري لهذا التخفيض. ولكن أي من تلك الأبحاث لم يتطرق إلى تداعيات الاحتباس الحراري على المرأة.

المرأة المتأثر الأكبر

في مؤتمر حول المرأة والاحتباس الحراري، عقد في لندن في الشهر الحالي، تم التطرق إلى تداعيات الاحتباس الحراري على النساء حصراً. بحسب المؤتمر، المرأة غير ممثلة في النقاشات التي يتم التداول بها حول الاحتباس الحراري، مع إنها المتأثر الأكبر من هذه المشكلة. ففي مقال على موقع «العلوم كحقيقة» حول المؤتمر المذكور، تطرقت مارغاريت اوتوود- روائية حائزة على عدة جوائز- إلى أن الاحتباس الحراري يضر النساء بشكل خاص، ويحملهن أعباءً حياتية إضافية. تكمل الكاتبة: أن النساء هن المصدر الأساسي للغذاء في العائلة في أغلب العالم، كما أنهن من يقمن بالإعتناء بالعائلة، فالإرتفاع في درجة الحرارة التي يسببها الاحتباس الحراري سيؤثر على محاصيلهن وإنتاجهن، ولهذا سيؤثر الاحتباس الحراري على المرأة بشكل أساسي. يستمر التهريج في النص لتصل الكاتبة إلى ربط:

أن المرأة تعاني بشكل أسوأ في الحروب، التي بحسب كلامها ستكون نتيجة للاحتباس الحراري، لهذا أيضاً علينا إيجاد حل لمشكلة الاحتباس الحراري كون المرأة في أسوأ أوضاعها في الحروب. أما الحل بالنسبة للكاتبة فهو ببساطة: أن على النساء النقاش في الاحتباس الحراري، وعلى الرجال ألّا يستأثروا في هذه النقاشات بوجودهم وآرائهم فقط.

التفتيت والفصل

لا يختلف هذا الحديث عن التدمير الحاصل في مفهوم الإنسان والمرأة في النظام السائد. لا يختلف كثيراً عن المطالبة بمحاسبة الرجل وليس النظام عن وضع المرأة السيئ أو غير العادل. ففي ربط تداعيات الاحتباس الحراري في المرأة فقط، يأتي إما إنكار أن المجتمع ككل متأثر وسيتأثر بهذه التداعيات، أو إنكار أن البيئة والنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ستتأثر جميعها. فالموضوع لا يستدعي السخرية فقط، بل يستدعي أيضاً إعادة تعريف الإنسان والاحتباس الحراري لهؤلاء.

هذه الأبواق هي نفسها من يتهم الماركسية بعدم تقدير المرأة وعدم التطرق إلى معاناتها وضرورة تقدمها في المجتمع. ويستعمل العديد ممّن يعرّفون أنفسهم بباحثين في مجال تمكين المرأة، هذه الحجج لكي يبرهنوا أن التطرق إلى وضع المرأة بالعام وإلى ضرورة «تحررها» «من وجهة نظرهم» بالخاص أصبح ممكناً في النظام الحالي، الذي فتح مجالاً من الحرية والتقدير للمرأة. لهؤلاء العديد من الأبواق المؤيدة والأيادي المصفقة، التي تفصل المرأة عن كل شيء في المجتمع، كما القول مثلاً: أن المرأة هي المعيل الأساسي للعائلة، ومن يؤمن الغذاء للعائلة، ومن سيتحمل العبء الأكبر. والتي تضع المرأة في خانة الحالات الخاصة وتطلب من المجتمع أن يعاملها على أساس ذلك. هذا التأطير لوضع المرأة في العالم، الذي يأخذ منحىً متطرفاً في الطرح والمعالجة، يفتت المجتمع إلى مجموعات غير متجانسة في طبيعتها وتركيبتها. وهذا ينسحب أيضاً على فصل حاجات ومطالب المجتمع بين المجموعات، ليصبح تطورها وتقدم معيشتها متناقضاً من حيث الطرح والحل، ويضع المجتمع في تركيبته بتناقض بين مكوناته.

هذا الحديث عن تمكين المرأة في المجتمع وحريتها، يتوسع في الإنتشار مع تقدم أزمة الرأسمالية، الذي ينطلق من فكر النظام السائد، مفصلاً المجتمع إلى مجموعات صغيرة ومناقضاً لمطالبها، تحررها، وتقدمها. وأن هذا التوسع يعود إلى الوراء أحياناً في تخلّف طروحاته حول المجتمع والعلوم لا يلفت نظر العديد، بل يعتبر أمراً مفروغاً منه، وأصبح موجوداً اليوم، مع الوصول إلى القدرة على إيقاف «الذكورية المستشرية في المجتمع».

يقول ماركس وإنجلز في العائلة المقدسة: «إن التغيير في مرحلة من مراحل التاريخ يمكن أن يحدده تقدم المرأة نحو الحرية، لأن في علاقة المرأة بالرجل، علاقة الضعيف بالقوي نجد أن انتصار الطبيعة الإنسانية على الظلم أكثر وضوحاً. إن درجة تحرر المرأة، هي: المقياس الطبيعي للتحرر العام». يتكلم ماركس وإنجلز في العائلة المقدسة عن النظام السائد أي: الرأسمالي، الذي يتعامل مع المرأة باستضعاف قدرتها وتغليفها في غلاف المستضعف. والذي يتعامل مع الإنسان ككل باستغلال حاجاته المعنوية والنفسية، بإغراقه إما في عدم الثبات الاقتصادي والسياسي، أو بخضات اجتماعية، تُغيّب بشكل كبير وجوده وترفع عنده نسبة الإغتراب.

ففي التطرق إلى موضوع المرأة، لا بد أن ننتبه إلى أن عزل المرأة عن حركة المجتمع والحركة الاقتصادية والسياسية، والذهاب بتصنيف وضعها وتحررها بعيداً عن وضع وتحرر المجتمع ككل، يؤدي إلى رفع نسبة اغتراب المرأة عن واقعها وعن علاقتها بالمجتمع. كما أنه يعزل القضايا الاجتماعية عن واقعها وارتباطها بالواقع السياسي والاقتصادي الموجود.

وجدتها

■ د. عروب المصري

صدع ماركس الاستقلابي

في العديد من كتابات ماركس، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالزراعة في مجلدات ثلاثة من رأس المال، يمكن للمرء أن ينظر إلى العناصر الأساسية لمقاربة بيئية حقاً، من خلال انتقاد جذري لنتائج كارثية الإنتاج الرأسمالي. يمكننا أن نجد في كتابات ماركس نظرية عن الصدع الاستقلابي بين المجتمعات البشرية والطبيعة، كنتيجة للمنطق المدمر لرأس المال. يبدو تعبير «الصدع الاستقلابي» كسراً في التبادلات المادية بين الإنسانية والبيئة- على سبيل المثال في الفصل 47، «تكوين الأرض المستأجرة الرأسمالي» في رأس المال، المجلد الثالث: "إن الممتلكات الكبيرة تقلل من عدد السكان الزراعيين إلى أدنى حد ممكن من النمو في مواجهة عدد السكان الصناعي دائم النمو الذي يتكدس في المدن الكبيرة؛ وبهذه الطريقة، تنتج ظروف تثير صدعاً لا يمكن إصلاحه في عملية الاستقلاب الاجتماعي المتبادلة، وهي عملية استقلاب موصوفة في قوانين الحياة الطبيعية نفسها." يمكن العثور أيضاً على مشكلة الصدع الاستقلابي في مسار آخر معروف لرأس المال، المجلد الأول، وهي خاتمة الفصل الخاص بالصناعة والزراعة. هذه واحدة من أهم كتابات ماركس، لأنها تملك رؤية جدلية لتناقضات «التقدم»، وعواقبها المدمرة، في ظل الحكم الرأسمالي، من أجل البيئة الطبيعية: "الإنتاج الرأسمالي... يزعزع التفاعل الاستقلابي بين الإنسان والأرض، أي: يمنع العودة إلى التربة للعناصر المكونة التي يستهلكها الإنسان في شكل طعام وملبس؛ وبالتالي فإنه يعوق تشغيل الظروف الطبيعية الأبدية للخصوبة الدائمة للتربة".

كل التقدم في الزراعة الرأسمالية هو التقدم في فنّ، ليس فقط سرقة العامل، بل سرقة التربة؛ كل التقدم في زيادة خصوبة التربة لفترة معينة هو التقدم نحو تدمير مصادر الخصوبة الأطول أمداً.

وكلما زاد تقدم بلد كالولايات المتحدة الأمريكية الشمالية، على سبيل المثال، التي تطورت على أساس الصناعة العظيمة، كلما حدثت عملية التدمير هذه بسرعة أكبر. وبالتالي لا يطور الإنتاج الرأسمالي إلا تقنية ودرجة الجمع بين العملية الاجتماعية للإنتاج من خلال تقويض المصادر الأصلية لكل الثروة في نفس الوقت- التربة والعامل.

aroub@kassioun.org

ضرورات تفكك «الحلف المقدس»

لا يستطيع أي من دعاة «نهاية التاريخ» و«صراع الحضارات» إنكار الحقيقة القائلة بأن «الحضارة الغربية» تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية جمّة، ونحن هنا لا نريد الخوض في نقاش مطول يتناول جميع الحيثيات فالأمر لن يستوفي حقه، بل سنتناول السياسي والاقتصادي المباشر من الموضوع الذي يعكس عمق المسألة بدرجة جيدة.

■ جواد محمد

في الأشهر القليلة الماضية لُوحظ ارتفاع وتيرة وحدة الخلافات الأمريكية الأوروبية كماً ونوعاً، الاقتصادية والسياسية، وحتى العسكرية في بعض الأحيان، الأمر الذي يدفعنا إلى تقييم درجة الخلافات وأسبابها دون الركون إلى الرأي الساذج القائل: بأن ترامب هو مصدر هذه الخلافات، فالأشخاص ليسوا صنّاع التاريخ، ولا يقول بهذا الرأي إلا الغارقون في «بطولة» أبطال هوليود.

في العلن

روسيا كانت مصدر الخلاف الأول والمباشر بين الأوروبيين والأمريكيين منذ حقبة أوباما، حيث لم يكن الأمر معلناً في حينه حتى الآونة الأخيرة، التي ظهرت فيها الخلافات بشكل جدي إلى العلن، هذا الخلاف يعكس التغير في ميزان القوى الدولي، وينبع من اعتبارات اقتصادية جيوسياسية، فلا يمكن لأوروبا إلّا أن تمتلك علاقات جيدة مع روسيا لاعتبارها أقرب مصدر لتوفير الطاقة النفطية والغازية، بالتالي الأرخص، بالإضافة إلى كونها نقطة العبور إلى شرق آسيا براً، إلى جانب الطريق التركي الإيراني، الذي يعتبر غير عملي نسبياً لكونه يمر بدول عدة.

من الجدير بالذكر، أن العقوبات الأمريكية على روسيا بدأت في حقبة أوباما واشتدت في حقبة ترامب، الذي وعد في حملته الانتخابية بتحسين العلاقات مع روسيا.

الموقف من إيران لا يبدو مختلفاً كثيراً عما هو الموقف اتجاه روسيا، ولنفس الأسباب تقريباً، مع إضافة كون السوق الإيرانية مازالت فتية وخالية من الاستثمارات الأجنبية، إلّا أن ضرورات السياسة الأمريكية الأخيرة القائمة على الانكفاء، ومقولة أمريكا أولاً: جعلت من الإدارة الأمريكية الجديدة ترى في الاتفاق مع إيران إجحافاً بالمصالح الأمريكية، وإن كان هذا ينم عن شيء فإنه ينم عن الاصطدام المباشر بين المصالح الأمريكية من جهة والأوروبية من جهة أخرى.

النقطة الثالثة التي توحي بعمق الخلاف الأوروأمريكي هي الحرب التجارية شبه المعلنة بين الجانبين التي بدأتها الولايات المتحدة بفرض بعض الرسوم على واردات الصلب والألمنيوم المستورد من أوروبا بالإضافة إلى بعض السلع الأخرى ذات الصلة، وليقوم الاتحاد الأوروبي بإجراء مماثل على عشرات السلع المستوردة من الولايات المتحدة.

يُذكر أن الولايات المتحدة قامت بفرض رسوم جمركية على الواردات القادمة من الصين، لتقوم الصين برد فعل مماثل على بعض المنتجات الأمريكية أيضاً، وتكون بمثابة بداية حرب تجارية بين الجانبين، سرعان ما استطاع الجانب الصيني احتواءها.

بالإضافة إلى ما ذُكر أعلاه، توجد بعض الخلافات التقنية الدائمة بين الجانبين، إلّا أنها في هذه المرة امتدت إلى قضايا أكثر حساسية وعمقاً، مثل: فلسطين، والموقف من السعودية والحرب على اليمن، فيما كانت تقتصر الخلافات في السابق على الأدوات المطلوبة لإنجاز نفس الأهداف، ككيفية ضرب العراق وتوقيت الضربة.

نقاط استناد

قبل الخوض في محاولة تفسير الحالة الأوروبية الأمريكية الحالية، وتقييم مآلاتها، لا بد من تثبيت بعض النقاط التي ينبغي الاستناد إليها في التحليل:

أولاً: إن ما يعرف بالغرب الذي هيمن على الواقع الدولي لقرابة عقدين من الزمن، هو في الواقع عبارة عن غربين اثنين: مركز متمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، وأطراف متمثلة بالاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا وبعض الدول المحسوبة على الحلف الغربي، وفي سياق تطور هذين الغربين الطبيعي تحولت دول اللامركز إلى دول منتجة لمعادلة التبادل اللامتكافئ مع العالم، من خلال تفوقها العلمي والاقتصادي لتخلق المزيد من التفوق الاقتصادي، فيما تحول المركز الأمريكي إلى إنتاج نفس المعادلة مع العالم كله من جهة، ومع حلفائه في الغرب من جهة أخرى، بحكم تسيّده المالي من خلال عملته الورقية الدولار وزعيقه العسكري.

ثانياً: إن المركز الأمريكي كان يتّبع المثل الشعبي القائل «طعمي التسعة لتأكل العشرة» وهؤلاء العشرة هم حلفاؤها في الغرب بالإضافة إلى حلفائها الإقليميين، حيث تجسدت عملية الإطعام هذه بالدعم السياسي والاقتصادي والمالي المشوّه في الكثير من الأحيان، ولكل حسب درجة تخديمه للمصالح الأمريكية.

ثالثاً: اعتمد المركز الأمريكي على ثنائيتي سلاح- دولار لفرض الهيمنة العالمية في مختلف بقاع الأرض، حيث يقوم جانبا الثنائية المذكورة كل منهما بتخديم الآخر، حيث يقوم السلاح بحماية الدولار وفرضه كعملة دولية للحفاظ على الطلب المستمر وعلى قيمته السوقية، بينما يقوم السلاح بزيادة الطلب على الدولار إلى حد ما، وكل ذلك كان على حساب ملايين الفقراء في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

بما إن الخلافات قد دبت بين الأمريكيين وأطرافهم فهذا ينم على أن إحدى ركائز الهيمنة الغربية قد تم ضربها

ما الذي حدث؟

بما أن الخلافات قد دبت ولو ظاهرياً في «الغرب الواحد» بين الأمريكيين وأطرافهم، فهذا ينم على أن إحدى ركائز الهيمنة الغربية قد تم ضربها، لتسبب ترنح العلاقة الأورو- أمريكية، التي كثيراً ما كانت توصف بأنها ثابتة ومتينة، هذه الركائز المتمثلة بالسلاح والهيمنة المالية والاقتصادية والتفوق العلمي، وعليه يمكن افتراض ما يلي:

أولاً: إن الظهور الروسي الصيني القوي على الساحة الدولية، وانتزاعهم لحصتهم الطبيعية المتوافقة مع أوزانهم السياسية والاقتصادية والعسكرية من السوق العالمية، قد أدى بحتمية انخفاض حصة الغرب مركزاً وأطرافاً، والتي تبدو حصة المركز فيها أكثر هشاشة نظراً لاعتمادها على الهيمنة المالية أكثر من التفوق الاقتصادي الإنتاجي الحقيقي، بالتالي لم يعد يملك ما يكفي لإطعام التسعة ليس مالياً واقتصادياً فقط بل سياسياً وعسكرياً أيضاً.

ثانياً: التموضع المختلف لكل من الأمريكيين والأوروبيين في المنظومة الغربية لا بد أن يكون مدعىً للخلاف في حالات التراجع والهزائم، ليس لأنهم يريدون الخلاف أو أنهم يفضلون روسيا والصين، بل لأن المركز لا يريد تلك المنافع التي تأتي للاتحاد الأوروبي ويكون مصدرها تلك الجهات التي يمكن أن تكون بديلاً حقيقياً وجدياً للولايات المتحدة، وتمتلك القدرة على كسر معادلة التبادل اللامتكافئ علمياً واقتصادياً ومالياً وعسكرياً، والتي تضمن الهيمنة الأمريكية.

إن الولايات المتحدة بما تمثله كمركز لقوى الرأسمال العالمي بدأت تتحولُ إلى مركز للرأسمال المالي فقط دون أن نعني أنه لم يعد يوجد رأسمال منتج فيها، الرأسمال المالي الذي دخل في حالة من التناحر مع القوى كافة على الصعيد الدولي، الرأسمالية منها وغير الرأسمالية، بالتالي يمكن أن نفهم جزئياً تلك الحالة الأمريكية اللاّودّية مع الجميع والتي لا علاقة لترامب بها.

تُشكل المعركة الجارية حالياً في مدينة الحديدة منعطفاً جديداً في الأزمة اليمنية، حيث تشن قوات الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي مدعومةً من «قوات التحالف» هجوماً عنيفاً على المدينة بهدف السيطرة على مينائها، ما يعتبره التحالف في حال تم، نقطة تحول في حربه المستمرة منذ ثلاث سنوات.

رحلة البحث عن نصرٍ في اليمن!

تسعى كلّ من خلال العدوان الجديد السعودية والإمارات ومن معهما في التحالف ضد اليمن، إلى مقارعة ما يسمونه النفوذ الإيراني في المنطقة، ويبدو أنهم في الحديدة يبتغون تحقيق انتصار مدوٍّ يغير من إيقاع الحرب الرتيب، التي طال أمدها وازداد عدد ضحاياها، وعكست محدودية قدرات التحالف العسكرية على تحقيق فارق نوعي في المعركة، أو أي انتصار جدي ضد جماعة «أنصار الله» هناك.

■ عليا نجم

قوات أجنبية داعمة

هذا الواقع استدعى وجود دعم غربي مباشر من خلال وجود قوات على الأرض لمساندة التحالف في المعركة، والحديث يدور هنا عن قوات أمريكية وفرنسية، ورغم أن هذا الأمر تحدث عنه البنتاغون سابقاً وتناقلته وسائل إعلام فرنسية حالياً، إلّا أن وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، نفى وجود قوات فرنسية على الأرض في معركة الحديدة، قائلاً: بأن مشاركتهم تنحصر في الأمور التقنية، مثل: المساهمة بإزالة الألغام.

قطع بحرية إيرانية

على الجانب الآخر، جددت إيران نفيها تقديم السلاح للحوثيين في اليمن مؤكدة أن مساندتها لهم هي سياسية واستشارية فحسب، وبالتزامن مع تطورات الحديدة، وفي تطور نوعي بعد ساعات من بث التحالف العربي لأول مرة صوراً لأسلحة زعمت أنها إيرانية الصنع وصلت إلى الحوثيين عبر ميناء الحديدة، أعلنت البحرية الإيرانية إرسالها حاملة مروحيات ومدمرة حربية في مهمة تشمل خليج عدن ومضيق باب المندب، ورغم أن إيران تؤكد دوماً أنها تهدف من مثل تلك الإجراءات إلى حماية الخطوط التجارية، إلّا أن إرسال هذه القطع البحرية في هذا التوقيت بالذات لابد يحمل رسائل إيرانية مفادها أنها قادرة على حماية مصالحها ضد أي تهديد.

السيطرة على مطار الحديدة

في تطورات المعركة أعلن الجيش اليمني المدعوم من التحالف العربي سيطرته على مطار الحديدة الواقع في جنوب المدينة، والذي كان يخضع لسيطرة جماعة «أنصار الله» منذ عام 2014، ويحظى المطار بأهمية استراتيجية كونه يبعد أقل من 10 كيلومترات عن ميناء المدينة الاستراتيجي، ثاني أكبر موانئ اليمن، والذي تزعم قوات التحالف أنه بالسيطرة عليه ستمنع الحوثيين بشكل كامل من الحصول على «الأسلحة الإيرانية».

الميناء لا يزال تحت سيطرة «أنصار الله»، وتطالبهم قوات التحالف بالخروج منه مقابل إدارته من قبل الأمم المتحدة. وسائل إعلام تناقلت بدورها معلومات تشير إلى أن الحوثيين ألمحوا إلى أنهم سيقبلون بسيطرة الأمم المتحدة الكاملة على إدارة ميناء الحديدة وعمليات التفتيش فيه. وفي هذا السياق قال مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، مارتن غريفيث، إلى أنه هنالك اجتماعات بناءة له تجري مع جميع الأطراف قد تفضي إلى اتفاق ولكنه لا يزال يحتاج إلى الكثير من الجهود.

في حال تم تعطيل إيصال الدعم الغذائي إلى مدينة الحديدة فإن ذلك سيعرض حياة نحو مئة ألف طفل للخطر

تحذيرات من كارثة إنسانية

الأمم المتحدة أيضاً حذرت من تداعيات العملية العسكرية على الحديدة، وأثرها على حياة مئات الآلاف من المدنيين، وأشارت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن ليز غراندي، إلى أنه في حال تم تعطيل إيصال الدعم الغذائي هناك، فإن ذلك سيعرض حياة نحو مئة ألف طفل للخطر.

هذه التحذيرات وتفاقم الكارثة الإنسانية في اليمن هو ما قد تخشاه قوى الغرب من وضع ثقلها العسكري وبشكل واضح إلى جانب قوات التحالف في الحرب ضد «أنصار الله»، كما أن السيطرة على ميناء الحديدة لا تعني بالضرورة انتهاء المعركة، حيث يبدو أن جماعة «أنصار الله» قادرين على الاستمرار في القتال، وإذا كان الهدف إعلان هزيمة إيران، فإن الإشارات القادمة من طهران لا توحي بأنها لقمة مستساغة. هذا ليس كل شيء، فالسعودية والإمارات وأمريكا وفرنسا وجميع قوى الحرب أصبحت تدرك اليوم أن الحلول العسكرية مع التوازنات الجديدة ليست محكومة بالانتصار، وعليه فإن الاستمرار في المعركة يعني شيئاً واحداً تؤكد عليه الوقائع العالمية اليوم، وهو: فشل مشروع الحرب وتراجع عرّابيه مما يفسح المجال لتقدم مشروع السلم وحماته من الروس والصينيين.

أمريكا تنسحب من مجلس حقوق الإنسان

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية انسحابها من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بدعوى أنه لم ينفذ ما طلبته واشنطن من إصلاحات، جاء القرار على خلفية اتهام إدارة الرئيس، دونالد ترامب، مجلس حقوق الإنسان الأممي، الذي تم إنشاؤه في جنيف عام 2006، ويضم 47 عضواً، بـ«الانحياز المعادي لإسرائيل وشن حملة ممنهجة ضدها». وكانت المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة نيكي هايلي قد أبلغت المجلس علناً العام الماضي: أن واشنطن ربما تنسحب منه ما لم يتوقف «الانحياز المزمن ضد إسرائيل».

انسحاب واشنطن هذا ليس سابقة، فقد جاء عقب سلسلة رفض من جانب الولايات المتحدة للتواصل متعدد الأطراف، فقد انسحبت من منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة «اليونسكو» من قبل، بسبب ما وصفته أيضاً بالموقف المعادي للكيان الصهيوني، بالإضافة إلى إيقافها تمويل صندوق الأمم المتحدة للإسكان، وإنهاء المشاركة في الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والنظامية، وتخفيض مساهماتها إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» لأكثر من النصف، هذا بالإضافة إلى الانسحاب من اتفاقية «باريس» للمناخ والاتفاق «النووي الإيراني».

بناءً على ما سبق، يبدو أن الانسحاب الأمريكي من الأطر الدولية مستمر ومتصاعد، وأياً تكن الحجج التي تخرج بها واشنطن لتبرير ذلك الانسحاب، فإنها بالجوهر تصب في اتجاه واحد يسعى إليه الأمريكيون اليوم وهو: «أمريكا أولاً» أي: مزيد من الانكفاء نحو الداخل ومزيد من العزلة، وهو يدل من جهة أخرى على أن واشنطن بدأت جدياً تفقد هيمنتها وتحكمها في المؤسسات الدولية، ليكون الانسحاب الخيار الأفضل حفظاً لماء الوجه ربما.

قمّة كوريّة وطاعة أمريكيّة

بعد صدٍّ وردّ، وبعد تجاذب وتنافر، وبعد تهديدات متبادلة، والأهم بعد كَل التطبيل الأمريكي بالحرب على كوريا الديمقراطية، عُقد اجتماع القمّة التاريخيّ الذي جمع كيم وترامب في سنغافورة بتاريخ 12 حزيران، نتاجاً واستكمالاً لسير عمليات السّلام في شبه الجزيرة الكورية، رغماً عن قوى الحرب الغربية.

■ يزن بوظو

نتج عن الاجتماع وثيقة وافق ووقع عليها كلا الرئيسين، تعهدت فيها بيونغ يانغ بنزع سلاحها النووي مقابل ضمانات أمنية من الولايات المتحدة، وكانت أولى النتائج الملموسة بعد الاجتماع، وبعيداً عن الحبر والورق، وقف الأعمال والمناورات العسكرية بين واشنطن وسيئول، الأمر الذي كانت قد هددت بسببه بيونغ يانغ إلغاء اجتماعها مع واشنطن، إضافة إلى الشروط المسبقة التي حاول الأمريكيون فرضها من جانب أحادي، والتي تراجعت عنها بعد ذلك، ليجري الاجتماع مع مخرجاته على التوافق دون فرض شيء من الأمريكي أو غيره.

ما يهمّنا رؤيته من المعمعة الأمريكية - الأمريكية هي حدّة الانقسام الذي يتعمّق أكثر فأكثر بالتوازي مع خطوات التراجع والعزلة

من دعوات الحرب إلى السلم

إن واشنطن اليوم ليست بموقع قوّة، وإنما العكس، فمع مجريات التغيّر في موازين القوى الدولية ومعادلاتها، إضافة إلى أزمة الولايات المتحدة نفسها، تصبح يوماً بعد يوم أضعف وأكثر هشاشة من اليوم السابق، فإذا كان الأمريكيون قبل سنتين على الأقل يصعّدون اتجاه حرب مع كوريا الديمقراطية، فإنهم اليوم يسعون للسلام معها وبشكل متسارع فرضاً وطاعةً، وما الأمور الشكلية من مناورات وتصريحات و«تغريدات» سوى غطاء يسترون ضعفهم وتراجعهم فيه، وفيما يخصّ قضية كوريا فإن مواقف بيونغ يانغ بالتعاون مع الصين وروسيا قد قوّضت عجرفة واشنطن وألزمتها بالتراجع والسير بخطّ السلام في شبه الجزيرة الكورية، ما يعني انتصاراً للكوريين وجيرانهم الصينيين بالدرجة الأولى.

الفاشي يعبّر عن سخطه

كالعادة، عَمل إعلام التيار الفاشي، الرسمي منه، وأبواقه التابعة أمريكياً ودولياً، على التعبير عن موقفه، سواء بتشويه القمّة ومجرياتها أو بمحاولات الانتقاص من أهميتها، وتقليل وزنها، وهجوماً على ترامب، بشتى الأساليب والوسائل، من تحليلات بعيدة عن أيّ واقع وموضوعية وصولاً للسخرية بأكثر أشكالها فظاظة، تعبيراً عن استيائهم وهزيمتهم، ولدرجة حدة الهجوم على ترامب، ردّ الأخير عبر «تغريداته» بتسميه هذا الإعلام مجدداً بـ«الإعلام الكاذب» أو «المضلل»، لكن ما يهمّنا رؤيته من هذه «المعمعة» الأمريكية– الأمريكية هي حدّة الانقسام الذي يتعمّق أكثر فأكثر بالتوازي مع خطوات التراجع والعزلة وما يحمله من تأثيرات على حجم ودور واشنطن دولياً وعلى مختلف الملفات.

الجنوبية تعدّل بوصلتها شرقاً

على الجانب الآخر، تزداد إشارات كوريا الجنوبية بالانفتاح في علاقاتها الاقتصادية والسياسية شرقاً بعدما بات الأمريكي يفك ارتباطاته معها تباعاً بتراجعه وتخليه عن مشاريعه هناك، ما يدفع كوريا بشكل طبيعي للبحث عن مصالحها بأماكن أخرى، فها هو مو جيه إن، رئيس كوريا الجنوبية، يقوم بزيارة إلى روسيا بعد تعبير منه عن اعتقاده بوجود هدف مشترك له يجمعه مع بوتين، وهو تحقيق السلام، إضافة إلى حديثه عن آفاق التعاون الاقتصادي بين بلاده وروسيا، لتكون هذه أول زيارة يقوم بها رئيس كوري جنوبي إلى روسيا خلال 19 سنة خلت.

الشعوب أولاً وآخراً

نؤكد من جديد أن في نهاية الأمر بوصلة مصلحة الكوريتين وما يحددها هي شعوبهم التي غيّبت وقُسّمت منذ خمسينيات القرن الماضي، وما أعلن مؤخراً من التوصل إلى اتفاق على عقد جولة جديدة من برنامج لمّ شمل الأسر المشتتة بين شطري شبه الجزيرة الكورية هو بالبادرة الجيدة نسبياً، ولكنها بالتأكيد ليست بالكافية إطلاقاً لهم، فمشروع استعادة الوحدة بين البلدين هو المصلحة الأولى المشتركة لدى بلد وشعب واحد قُسّم عمداً، وهو التطورَ الطبيعي الذيَ سوف يأخذ مجراه في السنين القادمة.

ما حدث في كوريا له دلالات عميقة وواضحة على أن المنطق الذي ساد عقوداً في العلاقات الدولية قد تغير، وهو تمظهر حقيقي لميزان القوى الدولي المتغير، وانعكاساً لاتجاه عام يسود في حل النزاعات الدولية قائم على الحلول السلمية وانحسار الحروب، وهو ما سينسحب حكماً على جميع الملفات التي لاتزال عالقة، بما فيها الملف السوري والأوكراني واليمني والليبي... رغم جميع محاولات العرقلة والتعنت، والتي لن تدوم طويلاً كما حدث في كوريا، التي وصل فيها الأمر حد التهديد بحرب نووية، انقلب رضوخاً لقوى الحرب للمنطق السليم الصاعد، منطق الحلول والمفاوضات والسلم.

الصورة عالمياً

• اندلع 21 حريقاً إثر إطلاق الطائرات والبالونات الحارقة من قطاع غزة، صوب مستعمرات في محيط القطاع، وذكرت وسائل إعلام صهيونية، أن الحرائق اندلعت في عدد من مستعمرات غلاف غزة.

• وسط الخلافات المتنامية بين الدول الأوروبية والتي تمثل قضية الهجرة أحد أهم محاورها، لم يستبعد وزير الداخلية الإيطالي ماتيو سالفيتي تفكك الاتحاد الأوروبي في المستقبل المنظور.

• قالت محكمة العدل الدولية في بيان لها: أنها ستنظر في قضية رفعتها إيران ضد الولايات المتحدة لاستعادة أصول مجمدة تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، وستعقد جلسات علنية للنظر في القضية.

• تجددت الاحتجاجات ضد عنف الشرطة الأمريكية، حيث تظاهر مئات الأشخاص فى شوارع ولاية بنسلفانيا بعد مقتل شاب عمره 17 عاماً، على يد شرطي لدى فراره من موقف مروري.

• أعربت دول «بريكس» عقب اجتماع للمثلي دول المجموعة عن قلقها إزاء الوضع في سورية وليبيا واليمن، ودعت إلى تسوية النزاعات في تلك الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

• تباحثت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيدريكا موغريني مع وزيرة خارجية الهند سوشما سواراج حول مواضيع عديدة منها: أهمية الحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران.

«الإعلام الحر» يكذب...

كيف لنا أن نعرف إن كانت التقارير التي أمامنا واقعية وصادقة وجديرة بالثقة، أم أنّها مجرّد حيل والتفافات علاقات عامة؟ كيف بإمكاننا الوثوق بأيّ شيء نقرأه أو نشاهده؟ يشمئز معظمنا على الفور من الضبابية القائمة بين التحرير الإعلامي وبين الإعلانات في وسائل الإعلام. لكن لديّ فكرة مشاغبة هنا: هل سيكون هذا الاشمئزاز الذي نشعر به أمراً سيئاً؟

■ بقلم: جوناثان كوك
تعريب وإعداد: عروة درويش

قد يكون من الأفضل لنا أن نحذر أكثر من الإعلام المملوك للشركات، وأن نبدأ بالتفكير بهذا الإعلام بشكل رئيس بوصفه منصّة لبيعنا إيديولوجيات تؤذي رفاهنا الفردي، وكذلك رفاه مجتمعاتنا. لكن قبل أن نكمل في هذا الخطّ من الأفكار، دعونا نمضي أولاً للخروج بخلاصة.

كتب جيمس كوزيك مقالاً هاماً في موقع «Open Democracy» حول توقيع اتفاق بقيمة ثلاثة ملايين جنيه إسترليني بين صحيفة «الستاندرد Evening Standarad» وبين ستّ من أكبر الشركات العالمية، من بينها: «غوغل» و«أوبر». ويتمحور الاتفاق حول السماح لهذه الشركات بشراء تحليلات وتغطيات إخباريّة ملائمة لها. ويقدّم هذا المشروع الذي يحمل اسم «لندن 2020» لهذه الشركات الفرصة للتأثير بشكل خفي على قرّاء الصحيفة، البالغ عددهم حوالي مليون شخص في لندن.

المصفقون للشركات

لقد خرج بفكرة هذا المشروع «الخلاق»، جورج أوزبورن، محرر الصحيفة. ربّما لا يكون من المستغرب بعد ذلك أن يطلقوا العنان لأوزبورن كي يمهّد الطريق أمام الصحيفة لتصبح مهللاً علنياً للشركات الكبرى.

شغل أوزبورن ما بين عامي 2012 و2016 منصب مستشار الخزانة «وهو ما يعني وزير المالية البريطاني» لصالح حكومات المحافظين التي تشرف على تنفيذ سياسات تقشف اقتصادي صارمة، وهي السياسة التي تمّ تصميمها لاستنزاف أموال عامّة البريطانيين وسلبها منهم لاستخدامها في إعادة إحياء قطّاع المصارف الخاصة والشركات الكبرى.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت لأوزبورن يدٌ عميقة في عدّة نهشات مربحة جداً للشركات. ففي تناقض صارخ للمصالح منذ أن أصبح رئيس تحريرٍ صحيفة «ستاندرد» العام الماضي، وبشكل سابق على عرضه بيع تغطية إخبارية ملائمة للشركات الستّ الكبرى، وقّع عقداً بقيمة 650 ألف جنيه إسترليني للعمل يوماً واحداً في الأسبوع لصالح «بلاك روك»: أكبر شركة إدارة استثمارات في العالم.

وتملك شركة «بلاك روك» في هذه الأثناء أسهماً بقيمة 500 مليون جنيه إسترليني في شركة تطبيق «أوبر» لسيارات الأجرة، وهي إحدى الشركات التي عقدت صفقة الأخبار الملائمة مع أوزبورن. تحتاج «أوبر» يائسة لتلميع وجهها في الوقت الذي تخوض فيه الكثير من الصراعات في المحكمة، وذلك من أجل إبقاء رخصتها صالحة للعمل في لندن.

ما يكون جيداً للشركات الكبرى يكون جيداً لحساب أوزبورن المصرفي، ولهذا يبدو واضحاً سبب تفضيله لزملائه في مصرف المدينة ومنحهم الأولوية على التزامه بالصحافة الحقيقية.

«انتحار علاقات عامة»

رغم كلّ ما قلناه في الأعلى، فسنكون ساذجين إن صدقنا بأنّ هذا الأمر هو معركة بين اقتصاد أوزبورن العدائي الذي لا يرحم من جهة، وبين الأخلاقيات الصحفية من جهة أخرى.

أولاً: علينا أن نتذكر بأنّ جميع وسائل الإعلام المملوكة للشركات قد شوهت الخطّ الفاصل بين التحرير الإعلامي والإعلانات على مدى العقدين أو الثلاثة عقود الماضية.

تملك ستّ شركات إعلامية 90% من كامل الوسائل الإعلامية في الولايات المتحدة مما يكشف زيف الادعاءات عن التعددية والاختيار الإعلامي

كانوا يدعون الأمر فيما مضى «المحتوى الممول إعلانياً Sponsored content» وكذلك «التحرير الدعائي Advertorials». وقد تمّ تحوير المصطلح مؤخراً إلى «الإعلان المحلي»: وهو التعبير الملطّف عن بيع المنافذ الإعلامية لنفسها كالعاهرة لصالح الشركات الكبرى. ولا يعدو ذنب أوزبورن في هذا السياق أن يكون أكثر من قيامه ببساطة بالاندفاع أكثر والعمل على نطاقات أوسع من منافسيه.

ثانياً: أحد المدراء التنفيذيين الكبار في «ستاربكس»، وهي إحدى الشركات التي حاول أوزبورن التعاقد معها، قال: إنّ شركته رفضت الصفقة للأسباب التالية: «يعدّ شراء تغطية إخبارية انتحاراً على صعيد العلاقات العامة... إنّه أمر قد تقوم به في المملكة العربية السعودية لكن ليس هنا. لم يكن الأمر صحيحاً بالنسبة لنا».

وكما يقودنا التصريح الذي أدلى به المدير التنفيذي الكبير، فـ«ستاربكس» لا تكره موضوع التلاعب بإدراك العامة بشأن نشاطاتها لمواجهة صورتهم السيئة التي تشكلت نتيجة قيامهم مع بقية الشركات في المملكة والمتحدة وحول العالم بإفساد الأنظمة، بحيث بالكاد يدفعون أيّة ضريبة. ولكنّها خشيت من أن تعطي خطّة أوزبورن نتيجة عكسية. فمن المحتمل بأنّهم شككوا بأنّ هذه الصفقة غير النزيهة سوف ينتهي بها المطاف بأن تكشف أمام العامّة كما حصل، وبالتالي ستؤدي إلى تلويث صورتهم أكثر بدلاً من تحسينها. أو إذا ما أردنا أن نوصّف ما حصل باستخدام مصطلحاتهم، فقد خشوا من المخاطرة «بانتحار علاقات عامة».

وكما على الشخص المنطقي أن يتوقع، فإنّ الاعتبار الوحيد الذي تأخذه الشركات عندما تحاول التأثير على الرأي العام أثناء سعيها المستمر للفوز في معركة تعظيم أرباحها للحد الأقصى، هو إن كانت هذه الجهود سوف تكون نافعة من الناحية المالية. إنّها المنفعة القصوى وليس المصداقية أو الأخلاق أو الصالح العام. إنّ شاغلها الرئيس، هو: إن كان العمل الذي سيقومون به سيحمل الجمهور على النظر إليهم بشكل أفضل ممّا سيزيد من أرباحهم إلى أقصى حد، ودون اعتبار إن كانت التكلفة ستتضمن الإضرار بالمجتمع أو بالكوكب.

صفقة خفيّة

في واقع الأمر، من المنطقي أكثر أن نرى بأنّ سعي المنافذ الإعلامية من جهة، والشركات من جهة أخرى، للوصول إلى صفقات دائمة وجمعيّة وخفيّة، هو أمر أكبر وأبعد من مجرّد صفقة واحدة مع صحيفة «ستاندرد»، التي حازت الانتباه فقط لأنّها انكشفت أمام العامة، وذلك أثناء السعي لتعزيز بيئة الأعمال بينهما، بما يسمح للشركات بتعظيم أرباحها إلى أقصى حدّ ممكن. وهذه هي الحال التي لدينا هنا بشكل دقيق:

«لا يكمن الأمر فقط بأنّ الإعلام يعتمد على الإعلانات، رغم أنّ هذا الأمر يساعد الشركات بكل تأكيد على الحصول على مرادهم. فما الذي يمكن أن يحصل لو أنّ كلّ صحيفة أو محطة تلفزيونية غير حكومية قد هاجمت الشركات التي تعتمد عليها في كسب كتلة المداخيل التي تحصل عليها؟ إنّ مهاجمتها للشركات سيكون مساوياً لقيامها بإطلاق النار على أصابع أقدامها».

لكن يبقى الأمر الأكثر أهمية هنا، هو: أنّ وسائل الإعلام نفسها هي شركات، ولا فرق بينها وبين غوغل وأوبر وستاربكس.

ألمح جون أودونيل المدير التجاري لمجموعة «ESI Media» التي تنشر صحيفة «ستاندرد» وكذلك «الإندبيندنت» لهذا الأمر في تصريح له نشر في موقع «Open Democracy». فقد قال: بأنّ «ESI» لم تعد ببساطة تقدّم خدمات إعلانية بل تحولت لتصبح «عملاً تجارياً إعلامياً»، وأضاف بأنّ «التفريق الصارم بين ما يدعى الكنيسة والدولة «التحرير الإعلامي والإعلانات» كان يؤدي لإلحاق ضرر أكبر من الفائدة».

إنّ الشيء الوحيد الذي فعله أوزبورن وأودونيل هو الإعلان عن أمر كان حتّى ذلك الوقت محلاً للتكتم والإخفاء بشكل كبير.

فمن يملك يحكم

الإيديولوجية المشتركة

إذاً، لا تعتمد وسائل الإعلام على الإعلانات من الشركات وحسب، بل هي بحدّ ذاتها شركات، وشركات كبرى أيضاً. ففي يومنا هذا تملك ستّ شركات إعلامية 90% من كامل الوسائل الإعلامية المتاحة في الولايات المتحدة. تدمر مثل هذه الحقائق كلّ تلك الادعاءات عن التعددية والاختيار الإعلامي، لكنّ له منافع جمّة أيضاً.

فهو يضمن بـأنّ جميع هذه الشركات الإعلامية الهائلة تتشارك بنفس الافتراضات الإيديولوجية مع الشركات الكبرى، ذلك أنّ دوافعها جميعها هي الاعتبارات ذاتها. الاعتبار الأول: تعظيم أرباحها مهما كان الثمن الخارجي، ويتضمن ذلك العالم الواقعي الذي نعيشه. والاعتبار الثاني: تعظيم الأرباح في الوقت ذاته الذي يتم فيه تقليل الضرر الواقع على سمعتها العامّة المصاغة بمهارة بكونها شركات أخلاقية أو مراعية تسعى لتحقيق الصالح العام.

يعني هذا: أنّ النشاط الجوهري للشركات الإعلامية، هو: أن تؤدي دور ذراع العلاقات العامة للإيديولوجية المشحونة بالنيوليبرالية، فتقوم بشرعنة النهب والسلب الذي ترتكبه جميع الشركات، ومن ضمنها: الشركات الإعلامية، أثناء سعيها لتحقيق «نموّ اقتصادي» لا نهاية له.

إنّ الفروق الاصطناعية بين مختلف المنافذ الإعلامية موجودة فقط من أجل إقناعنا، بوصفنا قرّاء ومشاهدين، بأسطورة رائجة أخرى: بأننا نملك الخيار وبأننا نسيطر على الإعلام، وبـأنّ هنالك نوعاً ما من الجدال الصحي يأخذ مكانه الملائم في مجتمعاتنا، ويتمّ التعبير عنه من خلال «التعددية» الإعلامية المفترضة.

لكن في الواقع ينحصر خيارنا بين جناحين من العلاقات العامة التي تعتمدها الشركات، الأول: يدافع بثقة عن رأسمالية الشركات، ويعرض بشكل غير اعتذاري أنشطة تدمر مجتمعاتنا وكوكبنا. والثاني: ملتزم على ما يبدو بإجراء تعديلات طفيفة على رأسمالية الشركات لإبطاء التدمير المستمر الذي تقوم به، لكن دون أيّة محاولة لوقفها أو عكس مفاعيلها.

الاستهلاكية بوصفها «ترياقاً»

تقوم الشركات الإعلامية بالضغط عبر الإعلانات ووسائل التحرير الإعلامية بلا هوادة لنشر الفكرة الانتحارية الأسطورية: «النمو الاقتصادي اللانهائي»، وكذلك للتشديد على أنّ الاستهلاكية هي الترياق لجميع المشاكل التي أوصلتنا إليها الاستهلاكية ذاتها في مجتمعاتنا.

وفيما يخص أكثر القضايا التي نواجهها جوهرية، فليس هنالك أي تقسيم وفصل بين الجانبين الإعلاميين: التحرير والإعلان.

هل تشعر بأنّك معزول ومحبط؟ إذاً فلتشترِ المزيد من الهواتف الذكية، واقضِ المزيد من الوقت عليها، رغم أنّها هي التي تَعزلك بالفعل عن العلاقات ذات المعنى، وهي التي تمطرك بشكل يومي بوابل من الرسائل التي تخبرك عن الطرق التي ستكون فيها شخصاً أسعد إن قمت بتطوير نفسك، أو على الأقل إن قمت بإلهاء نفسك عبر حيازة المزيد من الأشياء.

هل تريد إنقاذ الكوكب؟ إذاً فلتدهن مرهماً مسكّناً على ضميرك بقيامك برمي سيارتك القديمة التي تلوث الجو وشراء سيارة هجينة صديقة للبيئة أكثر. ثمّ بعد فترة قريبة سيكون عليك استبدالها بسيارة أخرى تكون كهربائية. ثم بعد وقت قصير سيكون عليك رمي تلك السيارة الكهربائية العتيقة والسعي لشراء آلية تسير على الهيدروجين، أو ربما تسير باستخدام غبار الجنيات كوقود. وفي هذه الأثناء وأنت تسعى لتبني نمط حياة أكثر خضرة وتماثلاً مع البيئة، ربّما يمكنك شراء دراجة هوائية عالية التقنية مع الإكسسوار.

«لقد باتت الشركات مسؤولة جداً في الوقت الحالي عن مجتمعاتنا بحيث إنّ أحزابنا السياسية- سواء أكانت تتبنى من حيث الشكل اسم أحزاب يسارية أو يمينية- باتت تمثّل مصالح هذه الشركات وحسب. ولهذا فليس من المستغرب بـأنّ حملة صحيفة ستاندرد المسماة «لندن 2020»، والتي تهدف لتعزيز موقف هذه الشركات، التي تدمر الكوكب وإظهارها بوصفها حليفة لنا، قد تزامنت بلا مشاكل مع انتخابات عمدة لندن». ما هي الوسيلة الأفضل من استخدام الشركات الإعلامية من أجل إقناعنا بأنّ شركات أخرى مهووسة بالربح هي شركات تسعى لتحسين الحياة في لندن؟ إنّ نجاح هذه الحملات سوف يمنح هذه الشركات الجشعة المزيد من القوة والتأثير على انتخابات العمادة والرئاسة والبرلمان وغيرها من الانتخابات حول العالم.

إنّ الفروق الاصطناعية بين مختلف المنافذ الإعلامية موجودة فقط من أجل إقناعنا بأسطورة أننا نملك الخيار وبأننا نسيطر على الإعلام

إعلام الأموال لا إعلامنا

إنّ حالة صحيفة «ستاندرد» التي حدثت في لندن ليست حالة منفصلة وغير ذات سياق، بل تحدث في جميع المدن، بدءاً من نيويورك ولوس أنجلس، ووصولاً إلى باريس وفرانكفورت، ويتم تكرارها بلا نهاية على المستويات الوطنية. سوف نبقى دون حول أو قوة بالتحكم بحيواتنا طالما أنّ الشركات تملك السطوة لتتحكم بمدننا ودولنا... وبإعلامنا. لقد حان الوقت كي نجعل أمثال أوزبورن وصحيفته يختفون. لقد حان الوقت لنرمي وراءنا صحيفة «ستاندرد» وبقيّة الشركات الإعلامية، وأن ننشئ نموذج إعلام تعدديً يمثلنا حقّاً، عوضاً عن تمثيل أصحاب المليارات على حسابنا.

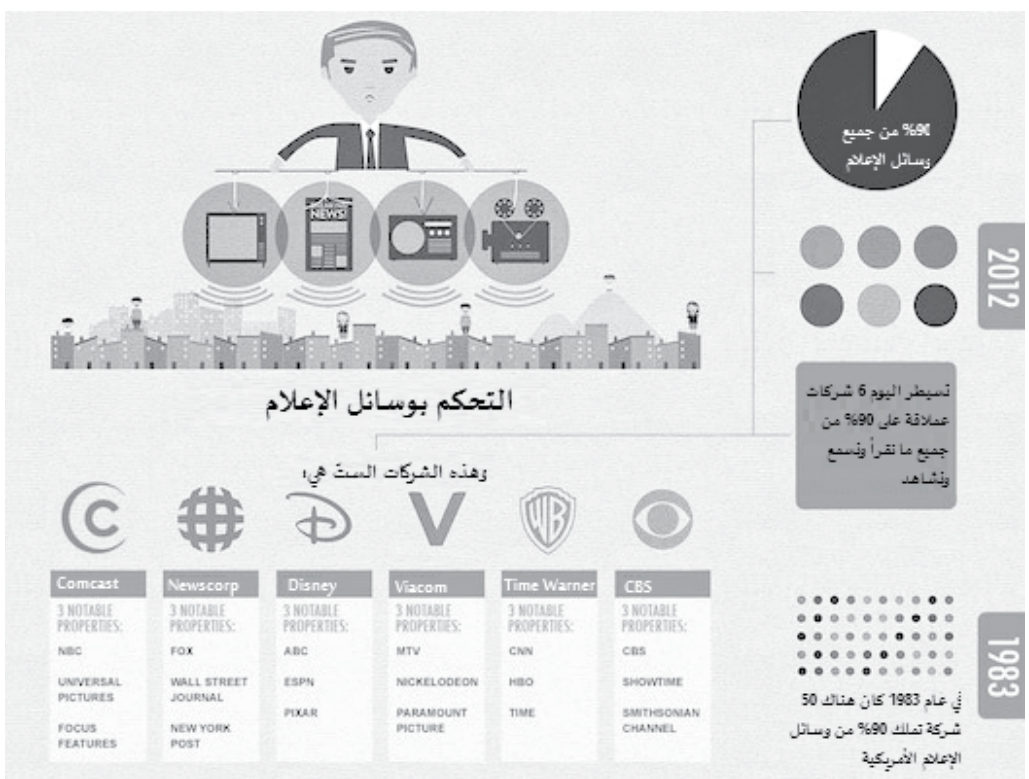

«الوشّيش!»

فور دخولي حرم كراج البولمان، وإذ بأحد الأشخاص الذين يعملون لصالح إحدى الشركات كسمسار، يهرْول صوبي بِخِفَّة منادياً بصوتٍ جَهْوري: «عالشّام، عالشّام أستاذ؟ الباص سينطلق بعد عشر دقائق. تفضّل، ها هو مكتب شركتنا.»

■ ضيا اسكندر

نظرتُ إلى واجهة مكتب الشركة التي أشار إليها، لفت نظري ما كُتبَ عليها بخطٍّ عريض: «اللاذقية- دمشق، رحلة مباشرة دون توقّف».

فجأةً خطر على بالي ممازحته دون أن يشعر بذلك، وأنا المهووس بتدبير المقالب وإعدادها وتنفيذها، قلت له:

– أعتذر منك يا صاحبي، لا يمكنني السفر على متن بولماناتكم، لأنكم لا تقفون في الاستراحات.. سأسافر من خلال الشركة التي تجاوركم.

وهممْتُ بالانصراف.

فما كان منه إلا وأمسك بساعدي مستوقفاً:

– على مهلك أستاذ، ومن قال لك أننا لا نقف في الاستراحة؟!

قلت له وأمارات الجدّية تبدو جليّةً على وجهي:

– انظرْ إلى واجهة مكتبكم، لقد كتبتم بصريح العبارة بأنكم لا تقفون في الاستراحة. وأنا أصدّق ما كتبتموه!

ألقى نظرة خاطفة على واجهة المكتب، وسرعان ما اقترب صوبي أكثر ووضع يده على كتفي مستجدياً بصوتٍ خفيض مع ابتسامة مصطنعة:

– أستاذ، أرجوك لا تُعِرْ التفاتاً لهذه العبارة. نحن نكتبها لترغيب الزبائن وإقناعهم بالسفر عبر شركتنا. هكذا فقط؛ الله وكيلك لم يسبق أن امتنعنا عن التوقف ولا مرّة في الاستراحة..

ولمّا كنت بحاجة ماسّة للبسمة في ظلّ كل ما يحيط بنا من ويلات. فقد تماديتُ بعتاب وغطرسة لاستدراجه إلى ما أرمي إليه:

– ثم إنكم أقلعتم حسب معلوماتي عن تقديم الضيافة للمسافرين «صحيفة، قطعة سكاكر، منديل معطّر.. إلخ» حتى إنكم تبخلون عليهم بتشغيل الفيديو لتسليتهم أثناء الرحلة!

أجابني محتجّاً باستنكار واعتزاز معاً:

– معلوماتك غير دقيقة أستاذ، ما زلنا نقدّم الضيافة ونشغّل أفلام الفيديو.. إلا أننا امتنعنا عن تقديم الصحف للركاب كون الأغلبية يتابعون الأخبار عبر موبايلاتهم.

قلت له وأنا ممعنٌ في محاصرته بتهكّم، وأنا أحاول الابتعاد عنه:

– يا أخي أنتم تغرون الزبائن وتصطادونهم بمنافسة متخلّفة مع غيركم، لنكن صريحين، هذا مظهر غير حضاري وتسبّبون الإزعاج للناس. إنكم تخدعونهم بمزايا خلّبية لقاء عمولة من صاحب الشركة!

أجاب بصوتٍ مفعمٍ بالشجن:

بدأتُ كالمحموم أبحثُ عن خاتمةٍ سارّة لهذا الحوار الماكر الذي أفصح عن جوّانية هذا الكائن البائس

– عمولة؟ أية عمولة! وهل ما نتقاضاه تُعدّه دخلاً؟ من الصباح الباكر وحتى ساعة متأخرة من الليل، ونحن ننبح بأعلى أصواتنا كالكلاب المسعورة لجذب الزبائن. نتحمّل مرارة الذلّ كالشحّاذين في الحرّ والقرّ، من أجل أن نتزقّم لقمتنا المغمّسة بالقهر. وتقول لي عمولة؟! «ولك الله يلعن الزمن الذي ساقنا إلى هذه المهنة الحقيرة».

جمدتُ في مكاني وأنا أستمع إليه بحزن متوجّعاً من وخز كلماته. شعرتُ بالندم والحرج لإصراري على استفزازه. ولأول مرة أنتبه إلى هيئته؛ إنه رجل ثلاثينيّ أسمر اللون نحيل الجسم، قسمات وجهه حادّة، يرتدي أفرولاً بالياً تبدو عليه أمارات الشقاء. وبدأتُ كالمحموم أبحثُ عن خاتمة سارّة لهذا الحوار الماكر، الذي أفصح عن جوّانية هذا الكائن البائس. وسرعان ما اهتديتُ إليها وأنا أتوسّل في سرّي بضراعة أن أنجح في رسم ابتسامة على وجهه، فاقتربتُ منه مجدداً وأنا أتقنّع بالبراءة والمسكنة قائلاً:

– يا أخي، بصراحة أخشى أن تخسروني فيما لو جرّبتُ شركتكم ولم تتوقّفوا في الاستراحة، فأنا على الأقلّ أسافر مرّة بالسنة إلى دمشق. ولا أتمنى أن تخسروا زبوناً دسماً مثلي..

حملق بي بنزق ورازني وهو ينظر إليّ من فوق لتحت باستهجان، وزرّ إحدى عينيه الحمراوين ورفع حاجب الأخرى ساخطاً:

– قلتَ لي تسافر مرة في السنة إلى الشام، ولا تريد أن نخسرك؟ «وأضاف مستهزئاً بنبرة عدوانية» هه، أي بالناقص..

وكاد أن يقذفني بشتيمة ثقيلة ويتطور الموقف إلى ما لا يحمد عقباه، فأثرتُ السلامة. وأسرعتُ بمداعبة خدّه بأناملي بعد أن فقعتُ ضحكةٌ مجلجلةٌ أثارت انتباه كل من حولي:

– ولووو أنتم الوشّيشة.. لا تتحمّلون المُزاح أبداً.. خلص بقى، افردْها واحجز لي تذكرة.. يالله لشوف.. افففف!

أفسحوا الطريق

في إحدى سنوات عمره الأخيرة، نشرت الجرائد الصباحية خبر مغادرته مدينة موسكو في الساعة الثانية عشرة ظهراً بعد زيارة استغرقت عدة أيام متوجهاً بالقطار إلى بيته في قرية ياسنايا- بولانا في قضاء مدينة تولا الروسية العريقة. اجتمع آلاف الناس من أهل موسكو في ساحة محطة قطارات كورسك لوداعه، وعندما أطلّ «ألكسي تولستوي» قامت الجماهير، وكأنها جسد واحد، بخلع القبعات عن رؤوسهم تقديراً واحتراماً لهذه القامة العالية الوافدة المنهمرة.

■ عبدالرزاق دحنون

تماوجت الجماهير كالبحر الهائج وامتلأ الجو بالهتافات، كان الحشد من مختلف فئات الشعب، وقد تزاحم الجميع في محاولة الوصول إلى مكان وقوفه والاقتراب أكثر من قامته الباسقة. وفي هذا الحشد الهائل دوّى صوت شاب آمراً: إلى الصفوف. وانفتح الدرب أمامه بقوة ساحر، وامتد ممرٌّ ضيقٌ طويلٌ من كلا الطرفين بالناس الذين تشابكت أيديهم. وعندما صعد إلى درجات عربة القطار، صمتت الأصوات كافة، وقف متأملاً الجموع ثمَّ بكلمات لطيفة معبرة شكر مودعيه، وتحرك القطار بهدوء والهتافات العالية ترافقه. ما الذي فعله هذا الشيخ الطاعن في السن بهذه الحشود التي تموج ويلطم بعضها بعضاً؟ وأية صلة تلك التي امتدت بينه وبين الخلق؟

المعروف عنه أنه أديب كبير خاض الكثير من أغراض الأدب، كتب روايات خالدة ومسرحيات وقصصاً وحكايات شعبية جليلة القدر، وألف كتب التعليم الموجهة للأطفال، ونشر عشرات المقالات والأبحاث في الصحف الروسية والأجنبية دفاعاً عن الفلاحين مبرزاً فساد النظام الإقطاعي. ولقب نفسه في سنوات الثورة الروسية الأولى «1905– 1907» بمحامي مئة مليون من الفلاحين. وفي ضيعته الموروثة ناضل للتخفيف من معاناة الفلاحين وأنشأ مدارس لأولادهم، ونظم حملات إغاثة للجياع في بعض المجاعات التي عصفت بروسيا في أعوام «1890– 1891»، وتدخل مراراً لمساعدة ضحايا القمع القيصري مستفيداً من مكانته كوريث أرستقراطي وأديب كبير. وعمل بنفسه في زراعة أراضيه. وحين تجاوز الستين من عمره امتنع عن أكل اللحم ليصبح نباتياً صرفاً، لأنه لا يريد أن يأكل أحداً. وعاش حتى بلغ الثانية والثمانين. وتوقف قلبه عن العمل في الساعة السادسة وخمس دقائق من صباح السابع من تشرين الأول سنة 1910 وشاع خبر وفاته في أنحاء العالم.

في أواسط شهر كانون الثاني عام 1911 كتبت شقيقته ماريا نيكولايفنا عن لقائها الأخير بأخيها إلى مترجم أعماله إلى اللغة الفرنسية شارل سلامون تقول: كان شقيقي يريد في زيارتي الأخيرة أن يركن، أن يعيش في وضع روحي هادئ فقط، كم فرح المسكين برؤيتي، وكم تمنى أن يعيش في أي بيت فلاحي بسيط!

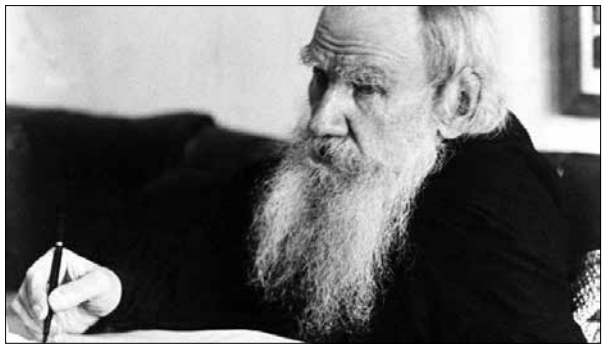

لكنه مات في تلك المحطة النائية استابوفو على خط حديد موسكو– كورسك، وتوقفت عقارب ساعات المحطة عند الزمن الذي توقف فيه قلبه عن الوجيب. وبقيت سيرة حياته وأفكاره ومؤلفاته حية ترشد البشر إلى طريق الخلاص. وهكذا تمايز في فكره وحياته من خلال بساطة العيش في الطعام والملبس والمسكن، وفي الإشاحة عن هموم المجد الشخصي والجاه الاجتماعي. وبذلك نجح في إنشاء سلطته الخاصة التي وظفها أدباً وفكراً فاعلاً في مشروعه لنصرة جماهير الفلاحين الفقراء. وفي الأشهر الأولى بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917 عهد لينين إلى رفاقه بنشر مؤلفاته على نطاق واسع، ومن ضمنها المؤلفات التي منعتها الرقابة القيصرية. وبعد سنوات من العمل الدؤوب ظهرت المجموعة الكاملة لمؤلفاته في تسعين مجلداً من القطع الكبير.

حزيران فاتح المدرّس

في 28 حزيران سنة 1999م رحل فاتح المدرّس، ولكن بقيت أعماله تخاطبنا حتى اليوم. ولد الفنان الراحل في مدينة حلب عام 1922، وتخرج من أكاديمية الفنون الجميلة في روما، ومن المدرسة الوطنية العليا للفنون الجميلة في باريس.

■ قاسيون

ظهرت أعماله الفنية إلى الوجود في فترة مبكرة وساهم في بدايات النشاط الفني السوري. شغل منصب نقيب الفنانين التشكيليين. وعمل أستاذاً في كلية الفنون الجميلة في دمشق لغاية عام 1993. انتخب نقيباً للفنون الجميلة في سورية لفترة طويلة. كما مثل سورية في العديد من التظاهرات الفنية العربية والدولية.

أعماله مقتناة من قبل وزارة الثقافة السورية والمتحف الوطني في دمشق والفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر، والعديد من المؤسسات العامة والشخصيات العالمية ضمن مجموعات خاصة.

كان الراحل إلى جانب كونه فناناً تشكيلياً، موسيقياً، كاتباً للقصة القصيرة، فكتب «عود النعنع» و«خيرو العوج» اللتين انتقلتا إلى السينما لاحقاً. وقدّم إبداعات في الشعر، ونشر عدة مطبوعات، وشارك عام 1962 في نشر أول بيان فني للفلسفة الجمالية عن الفن العربي.

وشارك فاتح المدرس في الكثير من المعارض الفنية داخل سورية وعلى مستوى عالمي في بيروت وباريس وبون وواشنطن ودبي وموسكو ومونتريال ولندن وغيرها من العواصم العالمية. مارس فاتح التصوير وكتابة القصة والرسم الصحفي كما له محاولات فكرية ذات أهمية.

بعد وفاته استمر مرسمه في استقبال معارض الفنانين حتى عام 2011 وتوقف مع بدء الأزمة السورية ليعود إلى العمل مرة ثانية ربيع 2018.

أخبار ثقافية

عدد جديد لمجلة المعرفة

صدر العدد الجديد من مجلة المعرفة الثقافية الشهرية الصادرة عن وزارة الثقافة، جاء كتاب المعرفة الشهري بعنوان «المسلوب» للأديب القرغيزي جنكيز ايتماتوف، ترجمة عاطف أبو جمرة، واحتوى العدد الجديد دراسات منوعة في قضايا الأدب والشعر والعلم والفكر والتاريخ والأسطورة والفنون، إضافة إلى مقالات عن أدب المهجر والأدب العالمي وأعمال الأديب ميخائيل شولوخوف الحائز على جائزة نوبل للآداب.

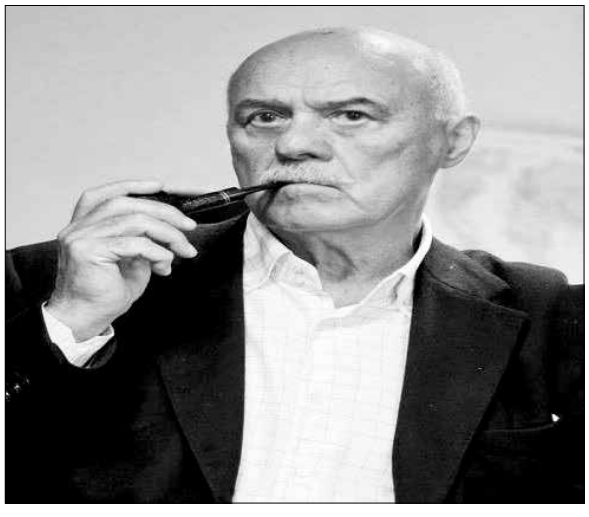

رحيل ستانيسلاف غوفوروخين

رحل المخرج السينمائي ستانيسلاف غوفوروخين عن عمر ناهز 82 عاماً في مستشفى بارفيخا بضواحي موسكو. حاز المخرج غوفوروخين على لقب فنان الشعب الروسي، وحصل على عدد كبير من الجوائز الروسية والأجنبية عن أعماله السينمائية والتلفزيونية. من أكثر أفلامه شعبية هي «الخط العمودي»، «حياة ومغامرات روبينزون كروزو»، «لا يمكن تغيير الموعد» و«بحثاً عن ربان غرانت»، «عشرة أطفال سود»، «لا يمكن أن نعيش هكذا» وغيرها.

كانوا وكنا

كيف كان نشاط الجامعات السورية والحركة الطلابية السورية في خمسينيات القرن العشرين؟ في الصورة العدد الأول لجريدة «صوت الجامعة» عام 1950، ورغم تعرض الشيوعيين للملاحقة في ذلك الوقت نلاحظ وجود محررين شيوعيين في الجريدة، مثل: سعيد حورانية وشوقي بغدادي، والأديبان حسيب كيالي ومحمد الحريري، وأخباراً عن إضراب كلية الطب، ومظاهرة طلاب جامعة دمشق تضامناً مع فلسطين ولواء اسكندرون.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2018/06/24» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

من الشعبوية إلى انتفاضات الشعوب

تعتبر الشعبوية نوعاً من الخطاب السياسي الذي يستخدم الديماغوجية ودغدغة عواطف الجماهير والاشتغال على العواطف، والحاجات الآنيّة للعامة، لدفع الرأي العام إلى مسارات محددة.

■ د. عروب المصري

الشعبوية ظاهرة تاريخية، تسود وتخفت حسب الوضع السياسي والاقتصادي الاجتماعي، ويزداد وزنها ودورها في مراحل الأزمات الكبرى، سواء على النطاق العالمي، أو داخل كل بلد، لتترجم حالات الاحتقان والإحباط إلى ردود أفعال، تؤدي غالباً إلى الوصول لمآلات ضد الشعب نفسه. عبر روافع دينية أو قومية أو طائفية أو وطنية، سرعان ما تصطدم بحقائق الواقع الموضوعي، وعدم القدرة على تفسير الظواهر تفسيراً علمياً، وبالتالي إيجاد البرامج والأدوات والرؤى المناسبة لتجاوز المآزق التي تتنامى الشعبوية في كنفها، وشهدت منطقة الشرق كغيرها في مراحل تاريخية محددة تفشي هذه النزعة، تحت وطأة الأزمات التاريخية التي مرت بها.

يوضح الكاتب نيقولاي إيفانوف في كتابه المعنون «الفتح العثماني للأقطار العربية 1516– 1574» أسباب تقبل الأهالي للتغيرات السياسية التي أطاحت بالحكومات في كل أرجاء ما سيعرف لاحقاً بالسلطنة العثمانية، وهو ما سيكون في زمن تال لذلك، أحد أسباب التحركات الاجتماعية في وجه ذات الدولة العثمانية فيقول:

لقد حملت الدولة العثمانية معها شعارات شعبوية واضحة، لأن التنظيم القبلي كان يفسح المجال أمام القوى للبروز وتسلم السلطة المحلية. وقد أبقى العثمانيون الأرض لمستغليها شرط أن يقدم شاغلوها عدداً محدداً من القوى العسكرية، ويشاركوا في حروب السلطنة حيث تدعو الحاجة، ويرسلوا ضرائبهم بانتظام إلى خزانة السلطنة. وعلى عكس الدول الأوروبية في تلك المرحلة، لم تعرف السلطنة العثمانية طبقة النبلاء المعروفة في التاريخ الأوروبي، بل أوكلت مهمة السلطة المحلية إلى القوى المحاربة والقادرة على جباية الضرائب والدفاع عن الأراضي التي تسيطر عليها. واعتبرت الطوائف غير الإسلامية في ذمة العثمانيين على أساس الشرع الإسلامي. فكان شباب تلك الطوائف معفيين من الخدمة العسكرية مقابل دفع الجزية.

إن منهجية التاريخ الاجتماعي هي وحدها القادرة على تقديم صورة علمية للتركيبة الاقتصادية– والاجتماعية للسلطنة العثمانية قبيل فتح القسطنطينية. وهي التركيبة التي كانت لها آثار واضحة في صياغة النظم والقوانين العثمانية التي سادت في مختلف أرجاء السلطنة، وبدرجات متفاوتة، منذ القرن الخامس عشر حتى الحرب العالمية الأولى.

فالأيديولوجيا الشعبوية تجد بعض تفسيرها في النزعة القبلية التي ورثها الأتراك في مرحلة تحولهم التاريخي من قبيلة معزولة وسط الأناضول إلى سلطنة مترامية الأطراف. وتجسدت تلك النزعة في القبائل الغازية وفرق «الآخيات» «جمع آخي» التي تصدت بنجاح للقوى المحيطة بها في الأناضول وانتصرت عليها، وبدأت بالاستقرار الكامل في المدن والأرياف لسنوات طويلة قبل احتلالها للقسطنطينية.

وقد ظهر «التعاطف العربي والإسلامي» مع «الفتح العثماني» في مرحلة تجدد الحروب الصليبية بعد سقوط القسطنطينية.

حيث كان الفلاحون وسكان المدن يعتبرون العثمانيين حماة ومنقذين ومدافعين عن بسطاء الناس، وقد نشأ هذا الحنين إلى العثمانيين في العالم العربي وأوروبا على أساس المبالغة في تصور الكمال لدى الأنظمة العثمانية، ورأى الشعب في قدوم العثمانيين نهاية لكل الشرور والعيوب التي يعانيها المجتمع العربي الشرقي الإقطاعي.

شهدت منطقة الشرق كغيرها في مراحل تاريخية محددة تفشي هذه النزعة تحت وطأة الأزمات التاريخية التي مرت بها

الفتح بحد السيف

لكن نزعة الغزو والفتح بحد السيف لم تفارق تلك القبائل التركية رغم اعتناقها للإسلام واستقرارها في المدن والسهول والسواحل. وبقي الطابع العسكري، خاصة عبر الفرق الإنكشارية والفرق الخاصة وسواها، السِّمة الغالبة على السلطنة العثمانية طيلة تلك المرحلة.

يقدم ساطع الحصري في كتابه «البلاد العربية والدولة العثمانية» نماذج مهمة من الرسائل التي بعث بها سلاطين العثمانيين إلى زعماء المماليك، وبعض القيادات الدينية العربية في القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر. وهي الرسائل التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشعبوية العثمانية التي ساهمت في زيادة تعاطف قسم من المماليك أنفسهم إضافة إلى جماهير الفلاحين العرب مع الفاتحين العثمانيين.

ويستنتج الحصري: أن العثمانيين قد استخدموا «النزعة الدينية الشديدة» بذكاء بالغ في صفوف العرب بخاصة والمسلمين بعامة.

الشعبوية العثمانية إذاً كانت ركيزة أساسية من ركائز الأيديولوجيا السلطوية العثمانية التي استخدمها الأتراك العثمانيون ليحكموا بها العرب بشكل خاص والمسلمين بشكل عام.

مرحلة الانحدار

كما ظهرت الثورة الفرنسية الكبرى في العام 1789 ظهرت الحركات الإصلاحية في المنطقة العربية تعبيراً عن احتجاج على عدم تطبيق الشعارات التي رفعها العثمانيون في بداية حكمهم، وبعد أن عجزت السلطنة عن إكمال فتوحاتها وبدأت مرحلة الانحدار بعد وفاة السلطان سليم، بات همها ترسيخ سيطرتها على المناطق التي احتلتها، وذلك بأشد أساليب القمع والإرهاب والتقتيل الجماعي، والتهجير القسري، وكم الحريات، وتحويل الإسلام إلى طقوس وشعوذات وفرق متصوفة ودراويش.

لكن حركات الإصلاح الديني الإسلامي تبلورت على قاعدة أنماط من الإنتاج السابقة على الرأسمالية، وارتكزت إلى القبلية والعائلية والطائفية والمذهبية وسواها. وتبلورت كذلك في ظروف اشتداد الهجمة الاستعمارية الأوروبية للسيطرة على المنطقة العربية، التي خاضت سلسلة من الانتفاضات التي أجهضها التحالف العثماني– الاستعماري الغربي، بخاصة الثورة الإصلاحية الكبرى التي قام بها محمد علي في مصر، والتي كانت أهم حركة تحديث إصلاحي رأسمالي في المنطقة العربية في القرن التاسع عشر، لكنها أجهضت في المهد رغم أن آثارها ما زالت واضحة حتى الآن في المجتمع المصري.

إبدال سلطة بسلطة

هكذا تحولت الأيديولوجيا الشعبوية العثمانية إلى سلطة مركزية صارمة دفع الفلاحون الكثير من دمائهم ونتاجهم ثمن الارتباط بها، ففي مرحلة القوة استنزفت الدولة العثمانية طاقات الفلاحين والقوى المنتجة بالحروب المستمرة، وفي مرحلة الضعف والتفسخ استنزفتهم أيضاً في حروبها الداخلية وحملات التأديب وقمع العصيان، وفي الحالتين، ما قامت به الأيديولوجيا الشعبوية العثمانية أنها أبدلت السلطة الإقطاعية المملوكية أو الصفوية أو البيزنطية بسلطة طبقية من الطراز الإقطاعي نفسه مع تطوير في أساليب القمع والسخرة والبلص والمصادرة.

واليوم ومع نهايات نضوج الإمبريالية المعاصرة يبدو الحنين إلى الأيديولوجيا الشعبوية، الدينية والفلاحية ضرباً من الأوهام التي سحقها التاريخ عبر تحولاته الكبرى.